الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد - قسم المحاسبة

أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية "دراسة تحليلية"

رسالة مُقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة:

دعاء نصري

إشراف

أ.د حسين دحدوح

الأستاذ الدكتور في قسم المحاسبة

جامعة دمشق، كلية الاقتصاد

2025

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

التصريح

أصرّحُ بأنّ هذه الدراسة (أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية "دراسة تحليلية") غير مُقتبسة من أي عمل علمي منشور مسبقاً، ولم يسبق أن قُبِلت للحصول على أي شهادة علمية.

دمشق في 27 /1 / 2025

دعاء نصري

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية

"دراسة تحليلية"

إعداد الباحثة: دعاء نصري

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2025/1/27، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة تم التوقع عليها من قبل أعضاء لجنة الحكم.

أعضاء اللجنة	التوقيع
الأستاذ الدكتور حسين دحدوح الأستاذ الدكتور في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً
الأستاذ المساعد الدكتور تيسير المصري الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً
الدكتورة منال الشياح المدرّسة في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد الثانية – فرع درعا	عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

(يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير)

صدق الله العظيم

سورة المجادلة، الآية رقم 11

الشكر والتقدير

لا يسعني وأنا أنهي هذا العمل إلا بالتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه ونعمه.

وأتقدم بأجمل كلمات الشكر النابعة من القلب....

للمشرف الدكتور: حسين دحدوح

كما يسعدني ويشرفني ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تشريفهم بقبول مناقشة هذا العمل نصحوني فانتصحت وأرشدوني فاهتديت فلله الحمد وجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لعميد كلية الاقتصاد ورئيس قسم المحاسبة على تعاونهم مع الباحثة.

والله وليّ الأمر والتوفيق

الإهداء

الحمد لله حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، الحمد لله رب العالمين دائماً وأبداً..

إلى من منحني حباً لم تعرفهُ البشرية... يامن احتضنني بدفء زارعاً الأمل والطموح في طريقي... إلى من علمني وقادني إلى النجاح..

أبي الغالي

إلى النجمة التي تلمع في السماء..، يا ورداً نشر طيبه في الأفق فأغناه...، يا طريقاً مختصراً إلى الجنة...

أمي الغالية

إلى رياحين حياتي... إلى من يزيدني إصراراً على النجاح.. أغلى البشر وأحبهم على قلبي....

أخوتي

إلى رفيق دربي سندي وداعمي الأول في كل خطوة.. إلى من وقفت بجانبه فوجدت الأمان والقوة..

زوجي الحبيب

إلى اللواتي سرت معهن الدرب خطوة بخطوة... إلى من تقاسمت معهن أحزاني وأفراحي.... لن أنساكن وستبقين دائماً وأبداً في قلبي....

(صديقاتي)

إلى كل من دعمني من قريبٍ أو بعيد وكان سنداً لي

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية
إدارة الأرباح	Earnings Management
المحاسبة الإبداعية	Creative Accounting
تمهيد الدخل	Income Smoothing
تنظيف الدفاتر	Big Bath
جودة الأرباح	Earnings Quality
جودة التقارير المالية	Financial Reporting Quality
الخصائص الأساسية	Basic Characteristics
الخصائص المعززة	Enhancing Characteristics
الملائمة	Relevance
الموثوقية	Reliability

المستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد ضم مجتمع الدراسة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، البالغ عددها 27 شركة مدرجة موزعة على ستة قطاعات (مصارف، تأمين، اتصالات، زراعة، صناعة، خدمات)، وقد تم اختيار عينة من الشركات التابعة للقطاع الصناعي والخدمي.

تم الاعتماد على التقارير المالية للقطاع الصناعي والخدمي المنشورة على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية خلال الفترة (2019–2023).وتم استبعاد شركات القطاع المالي بسبب خصوصية بياناتها المالية.

تم قياس ممارسات إدارة الأرباح بالاعتماد على نموذج كوثري 2005، وقياس جودة التقارير المالية اعتماداً على مقياس استمرارية الأرباح.

توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تم دراستها والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية، كما تفتقر التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للجودة المطلوبة، إضافة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: إدارة الأرباح، تمهيد الدخل، المحاسبة الإبداعية، جودة التقارير المالية.

قائمة المحتويات

الفصل الأول:	*1*
الإطار العام للدراسة	*1*
1-1 مقدمة:	2
1-2 مشكلة البحث:	2
1-3 الدراسات السابقة:	3
1-4 أهمية البحث:	13
1-5 أهداف البحث:	13
1-6 فرضيات البحث:	14
1-7 أنموذج الدراسة:	15
1-8 حدود البحث:	15
الفصل الثاني:	*16*
ممارسات إدارة الأرباح وآلياتها	*16*
2-1 المبحث الأول	*19*
طبيعة إدارة الأرباح ودوافعها	*19*
2-1-1-مفهوم إدارة الأرباح Earnings Management:	20
2-1-2-النظريات المرتبطة بدوافع إدارة الأرباح:	26
2-1-3- دوافع إدارة الأرباح:	33
2-1-3-1- دوافع سوق المال:	34
2-1-3-2- الدوافع التعاقدية:	36

2-1-3-3-الدوافع التنظيمية:	40
2-2 المبحث الثاني	*45*
مداخل إدارة الأرباح وأساليبها والنماذج المستخدمة في قياسها	*45*
2-2-1- مداخل إدارة الأرباح:	45
2-2-2-أساليب إدارة الأرباح:	50
-3-2-2النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح	52
الفصل الثالث:	*62*
جودة التقارير المالية وعلاقتها بإدارة الأرباح	*62*
3-1 المبحث الأول	*65*
مفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها	*65*
3-1-1- مفهوم جودة التقارير المالية Quality of Financial Reporting:	66
3-1-2- خصائص جودة التقارير المالية:	69
3-1-3- العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية:	70
3-2 المبحث الثاني	*79*
نماذج قياس جودة التقارير المالية	*79*
3-2-1 نموذج جودة المعلومات المحاسبية:	79
3-2-2 نموذج التحفظ المحاسبي:	79
3-2-3 نموذج القيمة الملائمة:	81
3-2-4 نموذج جودة الأرباح:	83
3-3 المبحث الثالث	*86*

العلاقة بين جودة التقارير المالية وإدارة الأرباح _____ *86*

3-3-1 العلاقة بين النظريات المتعلقة بإدارة الأرباح وجودة التقارير المالية: _____ 88

3-3-2 تأثير دوافع إدارة الأرباح في جودة التقارير المالية: _____ 94

3-3-3أثر أساليب إدارة الأرباح في جودة التقارير المالية: _____ 99

الفصل الرابع: _____ *105*

الدارسة التحليلية _____ *105*

تمهيد: _____ 106

مجتمع الدراسة وعينتها: _____ 107

قياس متغيرات الدراسة _____ 108

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة _____ 122

4-4 المبحث الرابع: _____ 125

اختبار فرضيات الدراسة _____ 125

قائمة المراجع: _____ 136

قائمة الجداول

الجدول رقم (1) الشركات عينة الدراسة 107
الجدول رقم (2) المستحقات الكلية للشركات خلال الفترة (2019-2023) 110
الجدول رقم (3) تحديد معالم النموذج خلال الفترة (2019-2023) 112
الجدول رقم (4) الاستحقاق غير الاختياري للشركات خلال الفترة (2019-2023) 113
الجدول رقم (5) الاستحقاق الاختياري للشركات خلال الفترة (2019-2023) 116
الجدول رقم (6) حساب المتغير المستقل والتابع ضمن نموذج استمرارية الارباح خلال الفترة (2019-2023) 118
الجدول رقم (7) معامل الارتباط والتحديد لنموذج استمرارية الارباح 119
الجدول رقم (8) قيمة الثابت ومعامل الميل في نموذج استمرارية الأرباح 119
الجدول رقم (9) قياس المتغيرات الضابطة خلال الفترة (2019-2023) 121
الجدول رقم (10) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (الاستحقاق الاختياري) خلال الفترة (2019-2023) 122
الجدول رقم (11) الإحصاءات الوصفية لجودة التقارير المالية 123
الجدول رقم (12) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الضابطة 124
الجدول رقم (13) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات 125
الجدول رقم (14) نتائج اختبار One-Sample Test 126
الجدول رقم (15) نتائج اختبار One-Sample Test 127
جدول (16) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية 129
جدول (17) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة 129
جدول (18) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر ممارسات إدارة الأرباح في جودة التقارير المالية 130
جدول (19) الدلالة الإحصائية لاختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة جودة التقارير المالية 131
جدول (20) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة 131
جدول (21) الدلالة الإحصائية لنموذج الدراسة لأثر ممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة في جودة التقارير المالية 132

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

تُعتبر التقارير المالية المرآة العاكسة لأداء أي شركة، لذلك تم تنظيم السياسات المحاسبية وضبط عمليات العرض والإفصاح ضمن التقارير المالية للشركات. فإذا كانت تلك التقارير تتمتع بالجودة المطلوبة، ستساعد المستخدمين في اتخاذ القرار الأمثل، مما سيؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد التي تلعب دوراً مهماً في الازدهار الاقتصادي لأي بلد.

وفي التقارير المالية يتم تقييم الأداء المالي بناءً على المعلومات الواردة عن الأرباح ومكوناتها، حيث أن الأرباح تُعتبر مؤشر هام لأداء الإدارة، فقد تقوم باستخدام ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق منافعها الشخصية. من ناحية أخرى، قد يفرض المديرون الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى المعلومات السرية للشركات آراءهم الشخصية على الممارسات المحاسبية من أجل نقل معلومات مضللة إلى مستخدمي التقارير المالية. مما يتسبب في تضخّم المحتوى الإعلامي للربح المحاسبي وتقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، ويزيد أيضاً من قيمة التقارير المالية فيما يتعلق بأهميتها.

وعليه سيتم دراسة أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية في البيئة السورية، من خلال تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من عام 2019 وحتى عام 2023.

1-2 مشكلة البحث:

تتجلى مشكلة البحث في المرونة التي تمنحها المبادئ والمعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية، والتي تسمح لإدارة الشركات بالتحكّم في معلومات تلك التقارير، وذلك من أجل تجميل الحقائق وتضليل المستخدمين، مما يؤثر على جودة التقارير المالية وثقة المستخدمين فيها، حيث تقوم باستخدام العديد من الطرق والممارسات التي تؤدي إلى إدارة الأرباح.

وبالتالي يمكن عرض مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

هل لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية أثر في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

يتفرع عن هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية؟
2. هل تتوفر الجودة في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
3. هل تؤثر ممارسات إدارة الأرباح مقاسة بالاستحقاق الاختياري في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

1-3 الدراسات السابقة:

تمّ اختيار مجموعة من الدراسات السابقة على أساس مدى اقترابها من محاور هذه الدراسة، وقد تم ترتيبها وفق متغيرات الدراسة وحسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث:

الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل ((إدارة الأرباح))

1) دراسة (Cai et al, 2008)، بعنوان: "أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وإلزام تطبيقها في إدارة الأرباح – مقارنة عالمية":[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إدارة الأرباح. وقد اتخذ البحث عينة تمثلت في التقارير المالية لـ 32 شركة في دول مختلفة خلال الفترة من 2000 حتى 2006. واستخدم نموذج القياس المعدل من قبل HOPE عام 2003.

توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح في الدول التي قامت بالاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية قد انخفضت في السنوات الأخيرة نظراً إلى أن هذه المعايير تحد من تقديرات الإدارة المُبالغ فيها، وبالتالي التقليل

[1] Cai, L., Rahman, A., Courtenay, S., 2008, "The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison", SSRN Electronic Journal, Massey University, New Zealand.

من المستحقات الاختيارية، مما يعني أن الدول التي تتميز بمستوى إلزام عالي لتطبيق المعايير قد عانت بشكل اقل من إدارة الأرباح في شركاتها.

2) دراسة (التل 2015)، بعنوان: "أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم – دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية":[1]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية، واتبع الباحث منهجية الدراسة الميدانية حيث تكوّن مجتمع الدراسة من كافة الشركات الهندسية والإنشائية العاملة في الأردن، أما عينة الدراسة فتكونت من الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية والمسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية والبالغ عددها 8 شركات خلال الفترة 2011 – 2013.

استخدم الباحث اختبار الانحدار المتعدد لبيان تأثير إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم، بالإضافة إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك من أجل اختبار تأثير إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم.

توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على الأسعار السوقية لأسهم الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية المدرجة ببورصة عمان خلال مختلف سنوات الدراسة.

3) دراسة (Malofeeva, 2018)، بعنوان: "أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إدارة الأرباح في روسيا":[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح اعتماداً على أساس الاستحقاق. اتخذ الباحث عينة مكونة من 361 شركة من الشركات العامة الروسية من مختلف القطاعات خلال الفترة من 2010 حتى 2015. وقد استخدم تحليل الانحدار الخطي بين المتغير التابع (المستحقات الاختيارية) والمتغير المستقل (معايير التقارير المالية الدولية).

---

[1] التل، هبة عمر محمد، 2015، "أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم – دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

[2] Malofeeva, T.N., 2018, “The Impact of IFRS adoption on Earnings Management in Russia”, European Research Studies Journal, Volume XXI, Issue 2, PP 147 – 164.

كشفت الدراسة عن ازدياد الميول للتلاعب بالأرباح بعد الاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية.

4) دراسة (بدوي 2018)، بعنوان: "أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية":[1]

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية. اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكونت عينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وعددها 3 شركات، وذلك بتطبيق نموذج Jones المعدل على العينة للكشف فيما إذا كانت هذه الشركات تمارس إدارة الأرباح، ومن ثم دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وتقييم الأداء مُقاساً بنسب الربحية ونسب كفاءة النشاط وذلك خلال الفترة من عام 2011 وحتى 2016، وقد اعتمدت على الإحصاء الوصفي وبرنامج الحزم الإحصائية SPSS.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- قيام الشركات المساهمة العامة الصناعية السورية بممارسة إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب الربحية مقاسة بهامش صافي الربح.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول.

4- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران المبالغ تحت التحصيل.

5- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح في نسب كفاءة النشاط مقاسة بمعدل دوران إجمالي الأصول.

[1] بدوي، نور، 2018، أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

5) دراسة (قزال وآخرون 2019)، بعنوان: "قياس اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية":[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاه ممارسات إدارة الأرباح لغرض زيادة الدخل أو تخفيضه في شركات المساهمة الجزائرية، وهذا بعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يوفر خيارات محاسبية تمكّن مستخدميها من ممارسة إدارة الأرباح. استخدم الباحث مدخل الاستحقاقات الاختيارية بواسطة نموذج جونز المعدل 1991 لمعرفة ممارسات إدارة الأرباح لغرض زيادة الدخل، كما استخدم مؤشر تمهيد الدخل بواسطة نموذج Eckel– 1981 لمعرفة اتجاه ممارسات إدارة الأرباح لغرض تخفيض الدخل.

اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 47 شركة مساهمة للفترة 2011 – 2015.

توصلت الدراسة إلى أنّ الشركات المدروسة لم تمارس إدارة الأرباح بشكل موجب، بل استخدمت الاستحقاقات الاختيارية بشكل سالب بهدف تخفيض الدخل وبالتالي تخفيض العبء الضريبي وكذلك تخفيض المكافآت وتوزيعات الأرباح.

6) دراسة (محمود 2020)، بعنوان: "أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية":[2]

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر قيام إدارة الشركة بأساليب إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية تمثلت في 19 من الشركات التي تعمل في قطاع العقارات خلال الفترة من عام 2012 وحتى عام 2018. اعتمد الباحث نموذجين؛ الأول هو النموذج المقترح في دراسة (McVay, 2006) يربط بين سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية.

---

[1] قزال، إسماعيل، زحاف، صونيا، قزال، أحلام، 2019، " قياس اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 5 –العدد 1، ص145 -158، الجزائر.

[2] محمود، عبد الحميد العيسوي، 2020، " أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 4 –العدد 1، ص345 – 417، مصر.

أما النموذج الثاني فهو النموذج المقترح في دراسة (Malikov, et al., 2018) والذي يربط بين سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية.

توصلت الدراسة إلى وجود أدلة من واقع بيئة الأعمال المصرية على قيام هذه الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة بنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية، وكذلك إدارة عرض بنود الإيرادات غير التشغيلية وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، مما أثر بشكل عكسي على جودة الأرباح التشغيلية.

7) دراسة (Aljifri et al, 2024)، بعنوان: " تأثير إدارة الأرباح على جودة الأرباح واستدامتها: أدلة من الشركات المتعثرة وغير المتعثرة في دول مجلس التعاون الخليجي ":[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة الأرباح على جودة الأرباح واستدامتها في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما في الشركات المتعثرة وغير المتعثرة. وقد ركزت الدراسة على جودة الأرباح واستدامتها على الأسواق المتقدمة، مع إعطاء القليل من الاهتمام للأسواق الناشئة مثل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

استخدمت هذه الدراسة مجموعة بيانات تمثل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث قام الباحث بجمع البيانات من 839 شركة مدرجة في البورصة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2011 و 2022 باستخدام DataStream® و WorldScope (WS) و Refinitiv Eikon. لاختبار فرضيات البحث، وقد استخدام ثلاثة أنواع من الانحدار (نموذج التأثيرات الثابتة، OLS ، و SLS2) وأجرى اختبارات المتانة والتجانس.

[1] Aljifri, K., Elrazaz, T., 2024, "Effect of Earnings Management on Earnings Quality and Sustainability: Evidence from Gulf Cooperation Council Distressed and Non-Distressed Companies", Journal of Risk and Financial Management, 17(8).

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن إدارة الأرباح القائمة على الاستحقاق لها تأثير سلبي على جودة الأرباح للشركات المتعثرة وغير المتعثرة ولكن لها تأثير إيجابي على استدامة الأرباح لكلا النوعين من الشركات، ووجدت نتائج هذه الدراسة أيضاً اختلافات في ممارسات إدارة الأرباح عبر الصناعات.

8) دراسة (Al-Hawtmeh et al, 2024)، بعنوان: " تأثير ممارسات إدارة الأرباح على أداء القطاع المصرفي في الأردن":[1]

هدف هذا البحث إلى دراسة وتطبيق أثر ممارسات إدارة الأرباح على أداء القطاع المصرفي في الأردن، حيث تم جمع البيانات من 24 بنكاً تجارياً رئيسياً من (2015-2021)، وقد بحثت الدراسة في كيفية تأثير ممارسات إدارة الأرباح على أداء القطاع المصرفي باستخدام نسب الدين وحقوق الملكية بناء على حجم الشركة ونسب الدين، وقياس تأثير إدارة الأرباح عليها باستخدام تحليل الانحدار.

كشفت نتائج الدراسة أن الارتباط إيجابي وذو دلالة إحصائية بين حقوق الملكية للسهم (EPS) والعائد على الاستثمار (ROI) مع ممارسات إدارة الأرباح، كما تتأثر تقنيات إدارة الأرباح بشكل إيجابي وكبير بالعائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد أظهرت الدراسة أن المتغيرات التابعة لإدارة الأرباح تقاس كنسبة دين ونسبة حقوق ملكية.

9) دراسة (مسواك، 2024)، بعنوان: " تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية – دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية اليمنية":[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية، واستناداً إلى تساؤلات الدراسة وتحقيقاً

---

[1] Al-Hawtmeh, O.M., Alleimoun, A.A., Obeidat, Gh., 2024, "The impact of the earning management practices on performance of bank sector in Jordan", Cogent Business & Management, Vol. 11, Iss. 1.

[2] مسواك، حميد عبد الله، 2024، " تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية - دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية اليمنية"، مجلة جامعة عمران، مجلد 4، عدد 7، ص.ص. 33 – 74، اليمن.

لهدفها اعتمد الباحث في اختبار فرضياتها على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير المالية للبنوك التقليدية اليمنية والمنشورة خلال الفترة من (2014 –2018م)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- تدني مستوى الإفصاح عن قواعد حوكمة البنوك في التقارير المالية المنشورة للبنوك التقليدية اليمنية.

2- تبين وجود ممارسة لإدارة الأرباح في التقارير المالية للبنوك التقليدية اليمنية في الفترة من (2014 – 2018م).

3- توجد علاقة ارتباط طردية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

4- توجد علاقة ارتباط عكسية بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك وممارسات إدارة الأرباح في البنوك التقليدية اليمنية.

5- توجد علاقة ارتباط عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح ومصداقية القوائم المالية في البنوك التقليدية اليمنية.

6- إن أقوى التأثيرات الكلية على مصداقية القوائم المالية كانت لمتغير التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك.

الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع ((جودة التقارير المالية))

---

1) دراسة (الصايغ وعبد المجيد 2015)، بعنوان: "قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية":[1]

[1] الصايغ، عماد، عبد المجيد، حميده، 2015، "قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية في الشركات المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، مجلد 3 – عدد 1، ص1 – 49، مصر.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على العلاقة بينهما، تحديداً التمويل من البنوك والدوافع الضريبية لإدارة الأرباح والسيولة. قام الباحث بتجميع البيانات من التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من 42 شركة غير مالية مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من 1998 وحتى 2013.

توصلت الدراسة إلى وجود انخفاض ملحوظ في جودة التقارير المالية للشركات المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية، وبالتالي فإن الدور الإشرافي أو الرقابي للإفصاح المحاسبي على القرارات الإدارية؛ خصوصاً الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية، هو دور منخفض.

2) دراسة (عثمان 2016)، بعنوان: "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية":[1]

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التزام مجلس الإدارة بمبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، اتخذ الباحث عينة من الشركات العربية وقام بقياس مدى التزام مجلس الإدارة بمبادئ حوكمة الشركات وهي حجم مجلس الإدارة – استقلالية مجلس الإدارة – استقلالية المدير التنفيذي كمتغيرات مستقلة، وقياس جودة التقارير المالية لهذه الشركات كمتغير تابع من خلال قياس مدى ممارستها لإدارة الأرباح، ثم قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

توصلت الدراسة إلى أن مجلس الإدارة في معظم الشركات ملتزم بمبادئ حوكمة الشركات من حيث الحجم والاستقلالية واستقلالية المدير التنفيذي، إلا أن جميع الشركات تمارس إدارة الأرباح بنسب مختلفة، وبالتالي لا يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية.

3) دراسة (نويجي 2018)، بعنوان: "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية – دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية":[1]

[1] عثمان، قمر، 2016، "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واختبار أثر أهم الخصائص التشغيلية للشركات على جودة التقارير المالية. اتخذ الباحث عينة من الشركات العائلية المقيدة في البورصة المصرية في الفترة من 2012 وحتى 2017. وقد قام بتحليل البيانات إحصائياً من خلال برنامج Excel.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ أهمها:

1- هناك علاقة إيجابية معنوية بين كل من حجم الشركة والرفع المالي لها، وجودة التقارير المالية.

2- هناك علاقة سلبية بين العائد على الأصول كمؤشر للربحية وجودة التقارير المالية.

3- هناك علاقة سلبية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والاستحقاقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح، مما يعني أن العلاقة بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وجودة التقارير المالية هي علاقة إيجابية معنوية.

4) دراسة (Sohail, 2019)، بعنوان: "أثر جودة التقارير المالية على الأداء المالي للشركة":[2]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة التقارير المالية على الأداء المالي للشركة من خلال ثلاثة عناصر: التحفظ، جودة المستحقات وجودة الأرباح. وقد اتخذ الباحث عينة من شركات تصنيع الإسمنت في الباكستان للفترة من 2006 وحتى 2017.

أظهرت النتائج أنّ هناك أثر إيجابي لجودة التقارير المالية على الأداء المالي للشركات وذلك من خلال كل من التحفظ المحاسبي – جودة المستحقات – جودة الأرباح، وأيضاً للعناصر الثلاثة معاً. وقد أشارت النتائج إلى أنّ هذه العلاقة يتم تعديلها بحسب حجم الشركة والرافعة المالية ورأس المال العامل.

5) دراسة (Abu Hamour et al, 2024)، بعنوان: "تأثير جودة التقارير المالية على جودة الأرباح في الشركات الصناعية":[1]

---

[1] نويجي، حازم محفوظ محمد، 2018، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية – دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي – جامعة عين شمس، المجلد 22 – العدد 4، ص 1440 – 1501، مصر.

[2] Sohail, Muhammad, 2019, "Impact of financial reporting quality on firm's financial performance", Global Scientific Journal, Vol.7, iss.7, pp 468 – 481, Pakistan.

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين جودة التقارير المالية وجودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردني، حيث استخدمت هذه الدراسة الاستبيانات لجمع البيانات من المشاركين المختارين الذين يمثلون الشركات الصناعية الأردنية باستخدام برمجية SmartPls 4.

توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة إيجابية بين التقارير المالية وجودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، حيث أن إعداد تقارير مالية دقيقة يعطي صورة حول أن الوضع والأداء المالي للشركة قد تم وفقاً للمعايير المحاسبية وإجراءات الإفصاح.

6) دراسة (سليمان، 2024)، بعنوان: " أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على تعقد التقارير المالية ":[2]

تتمثل أهداف الدراسة في:

أ. قياس أثر تعرض الشركة للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح.

ب. قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على تعقيد التقارير المالية.

ت. قياس الأثر المباشر لتعرض الشركة للتعثر المالي على تعقيد التقارير المالية.

ث. قياس الأثر غير المباشر لتعرض المنشأة للتعثر المالي على تعقيد التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط.

حيث تم الحصول على بيانات عدد من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية عن فترة ست سنوات من 2016 إلى 2021، حيث تمكن الباحث من الحصول على 288 مشاهدة كاملة عن 48 شركة، وقد اعتمد على أسلوب تحليل المسارات Analysis Pass باستخدام برمجية SmartPls.

---

[1] Abu Hamour, A., Saleh, M., Abdo, Kh., Alzu'bi, Q., Alnsour, E., Jwaifel, A., 2024, " The Effect of Financial Reporting Quality on Earnings Quality of Industrial Companies", Corporate & Business Strategy Review, Volume 5, Issue 2, P.P.38 -50.

[2] سليمان، وليد، 2024، "أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على تعقد التقارير المالية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، مجلد 13، عدد 1، ص.ص.132 – 171.

توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها:

أ. إن إدارة الشركة التي تتعرض بصورة أكبر لخطر التعثر المالي تقوم بقدر أكبر من ممارسات إدارة الأرباح بغرض إخفاء نتيجة أعمال الشركة الحقيقي عن الأطراف ذوي العلاقة بها.

ب. تسعى الشركات التي تقوم بقدر أكبر من ممارسات إدارة الأرباح إلى زيادة مستويات تعقيد التقارير المالية بغرض تضليل الأطراف ذوي العلاقة بالشركة.

ما يميز هذه الدراسة:

جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة بشكلٍ عام، وركزت على أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى أنها تخص بيئة الأعمال السورية. إذ أنّه من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنه لا توجد دراسات تناولت أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية ضمن البيئة السورية.

1-4 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه سيؤثر على كافة أصحاب المصالح التي تعتمد على التقارير المالية للشركات وتتخذ قراراتها وفقاً لها؛ كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، الموردين والزبائن، وكذلك الجهات الإشرافية والضريبية، حيث سيتم دراسة أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية في البيئة السورية من خلال تحليل القوائم المالية للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عن الفترة من عام 2019 وحتى عام 2023، كما أن نتائج هذه الدراسة ستكون مفيدة لمتخذي القرارات لمعرفة فيما إذا كان هناك تلاعب في أرباح تلك الشركات مما يساعدهم في استبعاد آثار ذلك عند اتخاذ القرارات.

1-5 أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى معرفة أثر إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية في البيئة السورية والذي يتفرع عنه الأهداف الفرعية التالية:

1. بيان درجة ممارسة الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لإدارة الأرباح المحاسبية عند إعداد بياناتها المالية.
2. بيان درجة جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
3. بيان أثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
4. بيان أثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة)

1-6 فرضيات البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

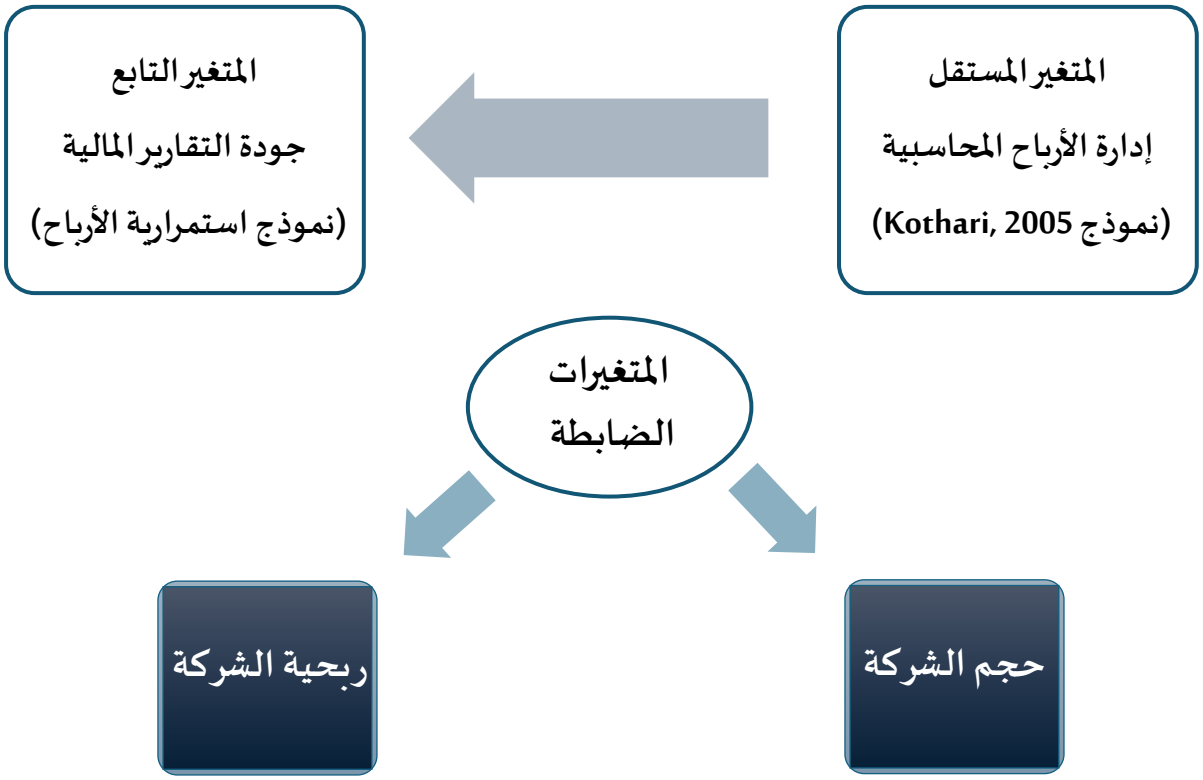
الفرضية الأولى: تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية مقاسة بنموذج كوثري.

الفرضية الثانية: لا تتمتع التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالجودة المطلوبة مقاسة بنموذج استمرارية الأرباح.

الفرضية الثالثة: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الرابعة: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة).

1-7 أنموذج الدراسة:



1-8 حدود البحث:

تم دراسة البيانات المالية للقطاع الصناعي والخدمي، حيث تم استبعاد القطاع الزراعي (شركة نماء) من عينة الدراسة كونها متوقفة عن العمل، وشركات الاتصالات كونها غير مدرجة منذ بداية الفترة، وكذلك المصارف لأنها تخضع إلى تعليمات البنك المركزي والتي لها انعكاس على التقارير المالية، إلى جانب معايير إعداد التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى استبعاد شركات التأمين بسبب طبيعة العمل الخاصة بها وخضوعها لمعيار دولي واحد فقط، وقد تم أخذ البيانات المالية العائدة للشركات عينة الدراسة عن الفترة الممتدة من عام 2019 ولغاية 2023.

الفصل الثاني:

ممارسات إدارة الأرباح وآلياتها

مقدمة:

ترتبط قيمة الشركة بالأرباح الحالية والمستقبلية نظراً لكونها المنتج النهائي للعملية المحاسبية، كما تختلف القرارات التي تعتمد على معلومات الأرباح تبعاً لاختلاف مستخدمي التقارير المالية؛ فبينما ينظر المساهمون إلى الأرباح على أنها مقياس لتقييم أداء الإدارة ومنحها المكافآت بحسب الأهداف المحققة، يعتمد المقرضون على الوضع المالي والأرباح المحققة للشركة وذلك بهدف اتخاذ القرارات الائتمانية، كما يتخذ المستثمرون من الأرباح الحالية معياراً لمعرفة القدرة التنبؤية على الاستمرار بالأرباح والأداء المستقبلي المتوقع في الفترات القادمة وبالتالي تقييم الاستثمارات، إلا أنّ الاعتماد على رقم الربح فقط دون الأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة فيه والتي قد تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح كاستخدام ممارسات إدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، قد يتسبب في اتخاذ قرارات لا تتسم بالرشد الاقتصادي؛ وذلك لتركيزها على مقدار الأرباح بغض النظر فيما إذا كان قد تم استخدام أساليب إدارة الأرباح فيها أم لا، ونظراً للمرونة التي أتاحتها المعايير المحاسبية كالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) في حرية الاختيار بين المعالجات والبدائل المحاسبية المختلفة والتي تعُرف بما يُسمّى الاختيارات والتقديرات الإدارية، فإنّ هذه الأساليب والسياسات البديلة لإعداد التقارير المالية قد تؤثر على ربحية الشركة وبالتالي على جودة الأرباح إذا ما تمّ استخدامها لغرض انتهازي يحقق أهداف الإدارة أو الشركة في التلاعب بالمعلومات المالية وإيصال الرسالة المرغوبة إلى السوق المالي ومستخدمي التقارير المالية.

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لممارسات إدارة الأرباح من خلال أهم المحاور التي يتضمنها، حيث يناقش وجهات النظر المتعلقة بهذا المفهوم، وكذلك دوافع الإدارة للقيام بهذه الممارسات والنظريات التي تشرح تلك الدوافع، بالإضافة إلى الأساليب التي تعتمدها الإدارة في سبيل قيامها بإدارة الأرباح، فضلاً عن المخاطر المترتبة على هذه الممارسات تجاه الشركة، وأهم المقاييس المستخدمة لتحديد درجة ممارسات إدارة الأرباح، وقد تم ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

2-1- المبحث الأول: طبيعة إدارة الأرباح ودوافعها

2-2- المبحث الثاني: مداخل إدارة الأرباح وأساليبها والنماذج المستخدمة في قياسها

2-1 المبحث الأول

طبيعة إدارة الأرباح ودوافعها

تمهيد:

شهد العالم بداية القرن الحادي والعشرين العديد من الفضائح المالية والمحاسبية التي ترجع أسبابها إلى انهيار كبرى الشركات مثل (Xerox) و(WorldCom) و (Enron) [1]،وذلك يعود إلى الافتقار إلى عنصر الشفافية في إعداد التقارير المالية ونتيجةً لتعدّد الطرق والسياسات المحاسبية والمرونة التي أتاحتها المبادئ المحاسبية؛ مما سمح لمعدّي التقارير المالية حرية الاختيار بين هذه الطرق وبما ينسجم مع رغبات الإدارة في إظهار رقم الربح الذي يحقق أهدافها الشخصية أو يقابل متطلبات معينة لأصحاب المصالح أو يلبي توقعات المحللين الماليين للأداء المالي للشركة وبالتالي تجنب حدوث تقلبات في أسعار الأسهم[2]، هذا ما أدى إلى نشوء الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالرغم من أنّ الكثير من الخبراء والمحللين اختلفوا على تداعيات هذه الأزمة؛ إلا أنّ المدققين والمحاسبين أجمعوا على أنّ السبب يعود إلى استخدام ممارسات "إدارة الأرباح" من خلال إظهار قيم الأرباح في التقارير المالية بشكلٍ مبالغ فيه وتشويه الأرقام المحاسبية المُعلن عنها[3]، فقد قامت إدارة الشركات بممارسات اختلفت باختلاف دوافع إدارة الأرباح؛ منها من كان هدفه زيادة الأرباح أو تحقيق الاستقرار في الدخل وذلك تحقيقاً لأغراض معينة كتحسين السمعة المالية للشركة والقدرة على الاقتراض من المصارف ومقابلة توقعات المحللين الماليين وغيرها، ومنها من هدف إلى تخفيض الأرباح وذلك تجنّباً للأعباء الضريبية.

---

[1] Bassiouny, S., 2016, “The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt”, Journal of Business and Retail Management Research, Vol.10 – Iss.3, P.P.34 – 45, p34.

[2] Morgan, N., Roth, T., 2020, “The Impact of Financial Analysts on Earnings Management - Empirical evidence from Swedish listed companies”, Master Thesis, Sweden, p.5.

[3] Azam, M., 2021, "Three essays on Earnings Management Evidence from UK", PhD Thesis, Brunel University, UK, P.16.

2-1-1- مفهوم إدارة الأرباح Earnings Management:

تذخر الأدبيات المحاسبية بالمفاهيم والتعاريف المُقدّمة لتحديد مضمون إدارة الأرباح على المستوى الدولي منذ تسعينات القرن الماضي، انطلق واضعو تلك التعاريف من وجهات نظر مختلفة، إلا أنّه لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم مُحدد ودقيق لإدارة الأرباح سواءً على المستوى الأكاديمي أو المهني، وقد اختلفت التعريفات المتعلقة بهذا المفهوم وفقاً للدراسات التي تناولته؛ وذلك من حيث أهدافها ودوافعها، حيث تعود بدايات مفهوم إدارة الأرباح إلى **(M.Healy Paul)** الذي نشر مقالاً عام 1985 بعنوان "**تأثير خطط المكافآت على المحاسبة – The Effect of Bonus Schemes on Accounting**"، حيث درس العلاقة بين المكافآت الممنوحة للمدراء والقرارات المُتّخذة من قبلهم؛ وبالتالي عرّف إدارة الأرباح على أنّها اتخاذ القرارات من قبل مدراء الشركات في ضوء السياسات المحاسبية التي تفيد في تعظيم الأرباح، وبالتالي تعظيم المكافآت المُحددة التي سيتم منحها لهم.[1]

وفي دراسة أخرى عرّف **(Healy & Wahlen, 1999)** إدارة الأرباح على أنّها استعمال المدراء أحكاماً شخصية في إعداد التقارير المالية والإبلاغ المالي وفي هيكلة العمليات الخاصة بها؛ وذلك لتضليل المستخدمين حول الأداء الاقتصادي الكامن وراء نشاط الشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرباح المُعلن عنها. [2]

وعرّفها **(Rosenfield, 2000)** على أنّها إجراءات تقوم بها الإدارة بحيث تؤثر على الدخل ولكن دون تحقيق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد تتسبب بحدوث أضرار على المدى الطويل.[3]

---

[1] فوزي، لوالبية، 2020، "محددات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية – دراسة ميدانية استقصائية"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، ص5.

[2] Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, "A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting", American Accounting Association, Accounting Horizons, Vol.13, No(4), p.p.365–383, p.368.

[3] حلاسة، ريمة، 2014، "إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص3.

كما عرّفها **(Blom, 2009)** أنّها تدخّل إدارة الشركة في عملية إعداد التقارير المالية تهدف إلى التأثير على مستخدمي تلك التقارير أصحاب المصالح مع الشركة؛ وذلك من أجل الحصول على مزايا تتعلق بالإدارة أو بالشركة.[1]

ووفقاً **لهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية SEC** فإنّ إدارة الأرباح هي عبارة عن تحريف مادي ومتعمد لنتائج الأرباح المُفصح عنها، ويكون لدى الهيئة سلطة فرض العقوبات على الشركات التي تعمل على تضخيم أرباحها من خلال استخدام آليات إدارة الأرباح.[2]

وحسب دراسة **(Widuri & Sutanto, 2019)** فهي تلاعُب الإدارة بالأداء المالي للشركة، وذلك تحقيقاً لأهداف الشركة وتضليل المستخدمين أصحاب المصالح، سواءً من خلال إدارة المستحقات، أو إدارة الأرباح الحقيقية، مما قد يؤدي إلى توليد آثاراً سلبية حول الأداء المستقبلي للشركة.[3]

وبحسب **(Emudainohwo, 2021)** إنّ إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات وإجراءات تؤدي إلى تضليل أصحاب المصالح وذلك بسبب الفجوة الهائلة في عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وتلك الأطراف، مما يتسبّب في افتقار التقارير المالية إلى الشفافية وانخفاض موثوقيتها.[4]

كما عرّفت على أنّها: "إحداث تحريفات متعمدة في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة للواقع، أو لتغيير مدلولات التقارير المالية، أو لتوجيه متّخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكلٍ مُسبق". [5]

---

[1] Blom, M., 2009, "The effect of the implentation of IFRS on the level of earnings management", Master thesis, Holland, p.7.

[2] Shuli, Ingrid, 2011, "Earnings Management and The Quality of The Financial Reporting", Perspectives of Innovations, Journal of Economics and Business, Vol.8 - Iss.2, P.P.45 -48, p.45.

[3] Widuri, R., Sutanto, J. E., 2019, "Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earning Management", 3rd International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management, and Social Science (TEAMS 2018), Vol.69, P.P.171 -176, p.172.

[4] Emudainohwo, O., 2021, "Determinants of Earnings Management: The Study of Nigerian Nonfinancial Companies", Journal of "Ekonomski horizonti", Vol.23 – Iss.2, P.P.139 – 155, Nigeria, p.140.

[5] عبد العزيز، جعفر، 2021، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح – دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 04 – عدد 01، ص. 76 – 95، الجزائر، ص 80.

أما في تعريف **(Azam, 2021)** فهي مجموعة من الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها إدارة الشركة رغبةً منها في التلاعب بالمعلومات المالية من خلال استغلال مرونة المعايير المحاسبية والخروج عن المبادئ المحاسبية بتطبيق ممارسات لا تتلاءم معها، وذلك بهدف تحقيق المكاسب الخاصة للإدارة أو الشركة. [1]

وقد تمّ تعريف إدارة الأرباح من منظورين رئيسيين:

أولاً: إدارة الأرباح الجيدة Good Earnings Management، يُنظَر إليها من منظور معلوماتي، تنشأ عند اتخاذ الإدارة لقرارات من شأنها تحقيق الاستقرار في الأداء المالي وتحسين ما تمّ تقديمه من معلومات تتعلق بالأرباح المُعلنة وإيصال توقعات المدراء حول التدفقات النقدية المستقبلية للشركة إلى المستثمرين [2]، حيث يفترض هذا المنظور أنّ إدارة الأرباح هي أداة للإشارة إلى المعلومات المرتبطة بأداء الشركة المستقبلي ويمكن تصنيفها كأي قرار منطقي وقانوني يسمح بالوصول إلى الأهداف، وبالتالي فهو يدعم **نظرية الإشارة**،[3] بالإضافة إلى أنّ الأرباح المحاسبية الجيدة تُعد مؤشراً هاماً لانخفاض الممارسات الانتهازية للإدارة، وتعكس الواقع الاقتصادي لعمل الشركة خلال فترة إعداد التقارير المالية [4].

ثانياً: إدارة الأرباح السيئة Bad Earnings Management، والتي يُنظر إليها من منظور انتهازي، تحدث عند اتباع إجراءات وتقديرات محاسبية غير واقعية بوسعها إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي وعدم تحقيق مزايا اقتصادية واقعية وذلك بهدف تضليل المستخدمين بالنسبة لوضع الشركة [5]، وفي هذه الطريقة ينقل المدراء للمساهمين والمستثمرين أن النتائج المخطط لها قد تم تحقيقها، وهذا الجانب يدعم **نظرية المحاسبة الايجابية،**

---

[1] Azam, M., 2021, مرجع سبق ذكره" , P.18-19.

[2] رمضان، علي، 2014، "أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ص 46.

[3] Mahjoub, Imen, Miloudi, Anthony, 2015, "Earnings Management: A Review of Literature", Conference of Euro and the European Banking System: Evolutions and Challenges at: Alexandru Ioan Cuza University of Iaşi – Romania, P3.

[4] سليم، أيمن، محمد، محمد، 2021، "قياس تأثير مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين جودة الأرباح وتكلفة رأس المال – دراسة اختبارية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 25 – عدد 2، ص. 34 -101، مصر، ص 37.

[5] بدوي، نور، 2018، مرجع سبق ذكره، ص 22.

حيث أنّ إدارة الأرباح تقدم الحماية للمدراء لأنها تعرض أفضل المكاسب حتى خلال الأوقات الصعبة للشركة، مما يؤدي إلى تعظيم الإدارة لأرباحها وحفاظها على وضعها في السوق. [1]

ويتم تركيز الأبحاث على هذا الاتجاه بشكلٍ أكبر كونه يُعتبر من الممارسات غير المنتجة والتي لا تضيف أيّة قيمة حقيقية للشركة، وفي معظم حالاتها تشكل عمليات احتيالية من الصعب اكتشافها.

مما سبق يتضح أنّ إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية وخاصةً الربح المحاسبي، وذلك من خلال استغلال المرونة المنطوية في بعض السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية.

- وقد انقسمت الآراء حول إدارة الأرباح بين مؤيد ومعارض، حيث يرى الفريق الأول أنّ إدارة الأرباح ظاهرة غير مقبولة بغضّ النظر عن مسبباتها، ويجب الحد منها؛ فهي قد تكون أسلوب متعمّد من قبل الإدارة تعزو إلى تضليل المستخدمين أصحاب المصالح وتحقيق مكاسب ذاتية من خلال التلاعب بالبيانات المالية باستغلال المرونة الموجودة في المعايير المحاسبية، وبالتالي تغيير نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة والتأثير على صافي الدخل[2].

كما أنها تُعدّ من أهم المشكلات التي تواجه قطاعات الأعمال والمستثمرين والمحللين الماليين؛ كونها تساهم في إظهار بيانات مالية مُضللة تؤثر في قراراتهم وتحليلاتهم المالية حول الأداء الحقيقي للشركة.

ومن وجهة نظر أخرى، فإنّ قيام إدارة الشركة بممارسات إدارة الأرباح يُعد من التصرفات الانتهازية غير الأخلاقية التي تُستخدم لتضليل مستخدمي التقارير المالية، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين العوائد ودرجة المخاطرة وانعكاس ذلك على أرباح الشركة؛ وبالتالي إبقاء الشركة ضمن سوق المنافسة ومن ثم إظهار كفاءة الإدارة، ومثل هذه الممارسات ينعكس على إخفاء الحالة الحقيقية لدخل الشركة ومركزها المالي على الأمد القصير، والذي بدوره سيؤثر بشكل سلبي على المدى الطويل. [3]

---

[1] Mahjoub, Imen, Miloudi, Anthony, 2015, مرجع سبق ذكره, P3.

[2] بدوي، نور، 2018، مرجع سبق ذكره، ص 24 -25.

[3] التميمي، عباس، الساعدي، حكيم، 2015، "إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها"، العراق، ص24.

بالنسبة إلى الفريق الثاني فهم على عكس الفريق الأول مؤيّدون لممارسات إدارة الأرباح كونها لا تُعد خرقاً للمعايير المحاسبية وتؤدي إلى تعظيم الأرباح عن طريق قيام الشركة باختيار السياسات المحاسبية التي تحقق لها أقصى الفوائد الممكنة، حيث يرى **(McKee, 2005)** أنها إجراءات معقولة من الممكن قبولها في حال تمّ ممارستها بهدف تحقيق الثبات النسبي لأرقام الأرباح المُعلن عنها كوسيلة للتخلص من التقلبات غير العادية في الأرباح كاستخدام أسلوب تمهيد الدخل. [1]

ومن وجهة نظر **(Gunny, 2010)**؛ فإنّ لممارسات إدارة الأرباح نتائج قد تكون مفيدة للشركة وأصحاب المصالح، حيث تبين أنّ هناك علاقة إيجابية بين الشركات التي تستخدم أساليب إدارة الأرباح والأداء المستقبلي لها؛ فهي توفر معلومات جيدة لمستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار عن الأرباح المستقبلية، الأمر الذي يجعلها قابلة للتنبؤ.[2]

أما **(الباز، 2017)** فقد اتخذ موقفاً محايداً، حيث ذكر أنّ مفهوم إدارة الأرباح يختلف باختلاف السلوك الأخلاقي للإدارة في كيفية استخدام ما هو مُتاح من مرونة في تطبيق المعايير المحاسبية، فتُعتبر مفيدة في حين كان الهدف من استخدامها توصيل معلومات أكثر كفاءة وفعالية إلى مستخدمي التقارير المالية وكذلك تحقيق النمو الاقتصادي للشركة، أما إذا كان الهدف من ممارسة إدارة الأرباح هو تحقيق المنافع الذاتية للإدارة وتضليل أصحاب المصالح عن أداء الشركة الفعلي؛ فهي تُعتبر بذلك سلوكاً انتهازياً سيترتب عليه إلحاق الضرر بمصالح الأطراف التي تستخدم تلك البيانات المالية. [3]

- **عندما تلجأ إدارة الشركة إلى ممارسات إدارة الأرباح فهي تستند عندئذٍ إلى المبررات الآتية:** [4]
  - ألا تخالف القواعد القانونية سواء كانت عامة أو خاصة بنشاط الشركة.

---

[1] بدوي، نور، 2018، "، مرجع سبق ذكره، ص 25 نقلاً عن Mckee, T., 2005, Earnings Management, An Executive Perspective. Mason ,O .H, Thomson.

[2] Morgan, N., Roth, T., 2020, مرجع سبق ذكره, p.7.

[3] الباز، ماجد، 2017، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21 – العدد 4، ص. 568 – 624، مصر، ص 577.

[4] بوسنة، حمزة، 2012، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص82.

- ألا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً والمعايير المحاسبية الدولية.
- ألا تتجاوز نطاق سلطتها الإدارية.

مما سبق يُستنتج أنّه يمكن تحديد مقوّمين أو وجهتين لممارسات إدارة الأرباح بحسب مفهومها، تتجسد الوجهة الأولى في المرونة التي أتاحتها المبادئ المحاسبية؛ حيث ترتبط إدارة الأرباح بالحرية الممنوحة للإدارة في اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية وممارسة التقديرات والأحكام الشخصية لبعض البنود الواردة في التقارير المالية وفق أساس الاستحقاق والذي يتطلب من الإدارة استخدام أحكامها الشخصية في استخدام تلك البدائل المحاسبية، مما يؤدي إلى التقرير عن أرباح تختلف عن الأرباح الاقتصادية المُحقّقة فعلاً خلال الفترة المحاسبية. [1]

أما الوجهة الثانية فترجع إلى موقع الإدارة في الشركة وماهية دوافعها من اختيار السياسات والتقديرات المحاسبية وتكاليف الوكالة والقيام بممارسات إدارة الأرباح. [2]

وتستنتج الباحثة مما سبق أنّه بالرغم من عدم وجود مفهوم دقيق ومحدد لإدارة الأرباح؛ إلا أنه يوجد اتفاق صريح بين الأدبيات المحاسبية على أنّها عملية تحكّمية وتدخّل متعمّد من قبل إدارة الشركة في إعداد وعرض التقارير المالية يؤدي إلى التقرير عن أرقام أرباح تختلف عن الأرقام الحقيقية وجعلها تقترب من النتائج المتوقعة أو المستهدفة، وبالتالي تحريف الأداء المالي الحقيقي للشركة؛ وذلك من خلال استغلال المرونة المتاحة في اختيار التسويات والبدائل المحاسبية المتعددة ضمن حدود المعايير المحاسبية بهدف تحقيق المكاسب الشخصية للإدارة أو تضليل أصحاب المصالح والتأثير على القرارات المُتّخذة من خلال تحسين الدخل المحاسبي للشركة أو المحافظة على الاستقرار في الأرباح المُعلن عنها، ومن وجهة نظر الباحثة فإنّ استخدام ممارسات إدارة الأرباح تُعدّ أعمال انتهازية غير أخلاقية بغضّ النظر عن مدى تطبيقها للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

---

[1] القاضي، حسين، حمدان، مأمون، المصري، تيسير، يوسف، علي، 2016، "نظرية المحاسبة"، منشورات جامعة دمشق – كلية الاقتصاد، ص 278.

[2] رمضان، علي، 2014، مرجع سبق ذكره، ص47.

2-1-2- النظريات المرتبطة بدوافع إدارة الأرباح:

إنّ تزايد التركيز على المشاكل المتعلقة بممارسات إدارة الأرباح مع انفصال الملكية عن الإدارة يدفع إلى دراسة عدة نظريات أساسية تشرح طبيعة علاقتها بإدارة الأرباح والدوافع وراء استخدام أساليبها، ومنها:

1- نظرية الإشارة Signal Theory

2- نظرية الوكالة Agency Theory

3- نظرية المحاسبة الإيجابية Positive Accounting Theory

4- نظرية كفاءة السوق المالي Financial Market Efficiency Theory

2-1-2-1 نظرية الإشارة Signal Theory:

تستند نظرية الإشارة إلى فكرة أنّه لا يمكن مشاركة نفس المعلومات في جميع الشركات الاقتصادية، ففي واقع أسواق المال هناك الكثير من المعلومات المُبهمة وغير الكاملة بين مختلف أصحاب المصالح، ووفقاً لذلك تُعتبر الإدارة الطرف الذي لديه أكبر قدر من المعلومات حول الشركة وبياناتها المالية؛ مما يؤدي إلى عدم قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح على كشف مدى تلاعب الإدارة بالأرباح في حال وجودها، وهذا ما يُطلق عليه بـ "عدم تماثل المعلومات Information asymmetry" [1]، وكذلك يكون لدى الإدارة معلومات خاصة عن الإمكانيات وتنبؤات الأرباح المستقبلية للشركة والامتياز حول كيفية إرسال إشارات حول هذه المعلومات إلى مختلف المستثمرين وأصحاب المصالح في السوق، ونظراً إلى أنّ إدارة الشركات ترغب في التقرير عن أفضل مركز مالي وأعلى الأرباح في تقاريرها الدورية والإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة؛ فقد قامت باللجوء إلى اتخاذ قرارات معينة واستخدام بدائل محاسبية محددة من أجل تحقيق تلك الأهداف المرجوّة؛ محاولةً بذلك إرسال إشارات لأصحاب المصالح ومستخدمي التقارير المالية في السوق عن مستوى موثوقية الشركة، أي أنها تقوم

[1] Elkalla, T., 2017, "An Empirical Investigation of Earnings Management in the MENA Region", PhD Thesis, University of the West of England, p.34.

باستخدام ممارسات إدارة الأرباح لإرسال صورة معينة عن الشركة؛ وذلك بهدف التأثير على القرارات التي سيتخذها أصحاب المصالح مع الشركة من مساهمين ومقرضين وغيرهم. [1]

وفي هذا السياق ترتكز نظرية الإشارة بشكلٍ رئيسي على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة، فهي تقدم التفسيرات المحتملة لتوصيف سلوك الأفراد عندما يكون لدى أحدهم صلاحية الوصول إلى معلومات تختلف عن المعلومات التي يصل إليها الطرف الآخر، وهنا يتوجب على الطرف الأول (الإدارة) اختيار ماهية المعلومات التي سيتم توصيلها للطرف الثاني (أصحاب المصالح) وكيفية توصيلها، وعلى الطرف الثاني أن يفسّر بشكلٍ مناسب تلك الإشارات (المعلومات) التي تلقاها. [2]

وفقاً لهذه النظرية هناك نوعين من الإشارات: [3]

- أولاً: الإشارة المعلوماتية: يفترض هذا النوع أنّ استخدام ممارسات إدارة الأرباح تساعد في تحسين أرقام التقارير المالية للشركة ودلائل تلك الأرقام، باعتبار أنّ الإدارة تمتلك معلومات مميزة بشكلٍ أكبر حول الشركة والآفاق المستقبلية لها، وبالتالي يجب عليها الالتزام باختيار الطريقة المناسبة لإيصال هذه المعلومات إلى أصحاب المصالح وخاصةً المستثمرين حتى يتمكن هؤلاء من تقييم الأوراق التي يجري عليها التداول بشكلٍ صحيح[4]، والمساهمة بذلك في رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة، مما يؤدي إلى تحسين القيمة الحقيقية للشركة والتقليل من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة مع الشركة في سوق رأس المال.
- ثانياً: الإشارة الانتهازية: يدعم هذا النوع فكرة أنّ المدراء يقومون باتباع أساليب إدارة الأرباح لتضليل المساهمين وأصحاب المصالح بهدف الحصول على المكاسب الشخصية والمنافع الذاتية كتحقيق الأمان الوظيفي أو تعظيم المكافآت والحوافز الممنوحة لهم في سبيل إنجاز الخطط الموضوعة وتحقيق الهدف المطلوب.

---

[1] محمود، عبد الحميد العيسوي، 2020، مرجع سبق ذكره، ص 362.

[2] Morgan, N., Roth, T., 2020, مرجع سبق ذكره , p.15.

[3] Mahjoub, Imen, Miloudi, Anthony, 2015 مرجع سبق ذكره , P5.

[4] غزالي، زينب، 2016، "دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية – دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص10.

ومن وجهة نظر الباحثة؛ فإنّ نظرية الإشارة تلقي الضوء على الاستخدام الاستراتيجي للأرباح كأداة للتواصل بين الإدارة وأصحاب المصالح مع الشركة، حيث تبرز هذه النظرية أهمية تقديم معلومات دقيقة وذات مغزى للأسواق، ويمكن أن تكون الإشارات الإيجابية حول الأداء المستقبلي للشركة ذات قيمة كبيرة إذا كانت صادقة ومدعّمة بوقائع حقيقية، إلا أنها تحتاج إلى موازنة دقيقة لضمان عدم التحول إلى تلاعب واحتيال يضر بثقة مستخدمي التقارير المالية للشركة، وبالتالي يجب الحذر من الإفراط في استخدام هذه الإشارات لتجنب تضليل أصحاب المصالح وخسارة ثقتهم.

2-1-2-2 نظرية الوكالة Agency Theory:

نشأت الممارسات التجارية منذ القدم، وتطورت أشكالها مع التطورات التي طرأت على المجتمعات وطبيعة ممارسات الأعمال من المنشآت الفردية إلى شركات الأشخاص، ثم إلى شركات الأموال والتي أصبحت حدثاً هاماً في تطور بيئة الأعمال والممارسات التجارية، فقد جاءت الشركات المساهمة – والتي هي من أهم أشكال شركات الأموال – بمزايا جديدة ضمن البيئة التجارية[1]؛ فقد أدى انفصال الملكية عن الإدارة (والذي نتج عن نشوء الشركات المساهمة) وما تبعه من تعارض في المصالح وعدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة إلى حدوث مشاكل الوكالة، نتج عنها تكاليف الوكالة التالية: [2]

أ. تكاليف الإشراف والمتابعة: يتحمّلها الموكل في سبيل تحقيق الرقابة الفعالة على تصرفات وكيله وسلوكه وتخفيف حدة تضارب المصالح بينهما، كالتكاليف التي تُدفع لمدققي الحسابات، والمكافآت التي يحصل عليها المدراء، وغيرها.

ب. تكاليف الالتزام: وهي التكاليف التي يتحمّلها الطرف الوكيل؛ وذلك لإثبات أنّ القرارات والإجراءات المُتّخذة من قبله تنصبّ في مصالح الموكل وتحقّق المنافع لكلٍّ من الوكيل والموكل معاً، وقد يلجأ الوكيل إلى الرضوخ لشروط والتزامات معينة في العقد من أجل كسب ثقة الموكل، كالالتزام بتقديم معلومات صحيحة أو

[1] القاضي، وآخرون، 2016، " مرجع سبق ذكره، ص 243.
[2] رمضان، علي، 2014، مرجع سبق ذكره ، ص49.

اتخاذ إجراءات رقابية داخلية وذلك بهدف تقليل المخاطر والمحافظة على أصول الشركة وتحقيق منافع للجميع، أو قد يقوم بوضع بعض التعويضات عن أي اجراء سلبي يُتّخذ من قبله. [1]

ج. الخسارة المتبقية: تلك التي تحصل نظراً للاختلاف بين الأفعال والقرارات التي سيتخذها الوكلاء فيما لو كانوا مُلّاكاً عمّا يتخذونه وهم وكلاء وذلك نتيجةً لعدم تماثل المعلومات بين كل من الطرفين، هذا ما قد يؤدي إلى تخفيضٍ ملحوظ في تكاليف الإشراف، والالتزام بشكلٍ أكبر في سبيل التأثير على أرقام الأرباح المُعلن عنها، ويمكن قياس هذه الخسائر بمقدار المنافع التي يحصل عليها الموكل من فترة إلى أخرى، أو المشاكل التي لم يتم اكتشافها على الرغم من حدوث التكاليف السابقة؛ منها مصاريف التشغيل المتزايدة أو انخفاض سعر السهم.[2]

وكنتيجةً لظهور نظرية الوكالة وبسبب تعارض المصالح بين الإدارة والمُلّاك؛ أصبح يقوم كل طرف من الأطراف بتعظيم منافعه الخاصة وفقاً لمبدأ الاختيار العقلاني[3]، فالوكيل (المدير) يعمل على تعظيم ثروته على حساب الموكل (المستثمر)، وبالتالي تم إنشاء عقود التعويض المبنية على دخل الشركة، حيث أصبح المدراء يتقاضون مكافآتهم وفق النتائج المحققة، وهذا ما خلق لديهم حافزاً للقيام بممارسات إدارة الأرباح؛ فأصبح المدراء يتحكمون بالقيم من خلال تقديم النتائج المتوقعة من قبل المساهمين. [4]

ومن وجهة نظر الباحثة فإنّ نظرية الوكالة تركز على الصراع المحتمل بين الملاك (الموكلين) والإدارة (الوكلاء)، لذا قد تقوم الإدارة باللجوء إلى إدارة الأرباح كأداة لتحقيق مصالحها الشخصية، مثل زيادة المكافآت أو تحسين سمعتها، وذلك على حساب الموكلين، هذا التنافر يمكن أن يؤدي إلى قرارات مالية تفتقر إلى الشفافية وتؤدي إلى خسائر للمستثمرين؛ لذلك من الضروري وجود آليات رقابة فعالة للحد من هذه الصراعات وضمان تحقيق مصالح جميع الأطراف.

---

[1] الخفاجي، ناطق، زبين، حيدر عطا، عبد الله، نوفل، 2021، "استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة"، مجلة كلية مدينة العلم، مجلد 13 – عدد 1، ص.ص. 202 – 218، العراق، ص211.

[2] الخفاجي، وآخرون، 2021، مرجع سبق ذكره ، ص211.

[3] التميمي، عباس، الساعدي، حكيم، 2015، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] Mahjoub, Imen, Miloudi, Anthony, 2015 مرجع سبق ذكره , P7.

2-1-2-3 نظرية المحاسبة الإيجابية Positive Accounting Theory:

تقوم هذه النظرية بشرح وتوقع الممارسات المحاسبية، وتفسّر كيف تتعامل إدارة الشركة مع المبادئ والمعايير المحاسبية؛ وذلك من خلال اختيار بديل معين من البدائل المحاسبية المتعددة المتاحة واستخدام السياسات والطرق المحاسبية الأكثر ملاءمة للتعامل مع ظروف معينة في المستقبل وبما يخدم مصالح الإدارة، وذلك بهدف التأثير على قرارات المستثمرين الحاليين والمحتملين[1].

لقد تم تقديم المنهج الإيجابي لأول مرة بواسطة (Watts & Zimmerman, 1986) كنظرية تهتم بشرح الممارسات المحاسبية من قبل الإدارة والمحاسب، فقد كانت هذه النظرية أكثر توجهاً نحو البحث التجريبي وإيجاد تقنيات وطرق محاسبية جديدة مختلفة، حيث تُعتبر واحدة من النظريات التي ساهمت في وضع نماذج جديدة لتطوير نظرية المحاسبة وقياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.[2]

يمكن للإدارة وفقاً لهذه النظرية أن تتبنى نوعين من إدارة الأرباح: إدارة الأرباح المفيدة (السلوك المعلوماتي) وإدارة الأرباح السيئة (السلوك الانتهازي). لذلك توفر نظرية المحاسبة الإيجابية ثلاثة افتراضات تفسيرية تشرح من خلالها دوافع إدارة الأرباح من قبل المدراء[3]:

أ) خطط التعويضات والمكافآت Compensations and Bonuses Plans:

يقوم هذا الافتراض على مبدأ أنّ الإدارة تميل إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح لغرض انتهازي يخدم مصالحها الشخصية ومنافعها الذاتية من خلال اختيار السياسات المحاسبية التي تزيد من الأرباح المُعلن عنها، وذلك عندما يكون لدى الشركة خطط تعويضات ومكافآت تعتمد بشكلٍ أساسي على الأرباح المُعلن عنها في التقارير المالية؛ مما يؤدي بالتالي إلى زيادة الحوافز والمكافآت التي يتلقاها المدراء سواءً كانت نقدية أو عينية.

ب) عقود الديون Debt Contracts:

---

[1] فوزي، لوالبية، 2020، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[2] Nasution, S., Putri, R., Muda, I., Ginting, S., 2018, "Positive Accounting Theory: Theoretical Perspectives on Accounting Policy Choice", In Proceedings of the 1st Unimed International Conference on Economics Education and Social Science (UNICEES 2018), P.P.1128-1133, Indonesia, P.1129.

[3] Abu Alfadhael, Sarah, Jarraya, Bilel, 2021, "Earnings management and its applications in Saudi Arabia context: Conceptual framework and literature review", Growing Science – Accounting, Vol.7 – Iss.5, P.P.993 -1008, P.995.

وهنا يتم الافتراض بأن يقوم مدراء الشركات التي تخضع لقيود متعلقة بعقود الدين باختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها زيادة الأرباح المعلنة، وبالتالي عندما تقترب الشركة من انتهاك عقد الدين؛ تميل الإدارة إلى اتباع أساليب إدارة الأرباح التي تؤدي إلى تحويل الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، وذلك للوصول إلى مستوى الربح المطلوب والحفاظ على نسب معينة من الأصول ورأس المال العامل، من أجل الحدّ أو التقليل من انتهاك شروط عقود الدين وتخفيض تكاليف التخلّف عن السداد.

ج) العملية السياسية Political Process:

تُعدّ العمليات السياسية من أهم العوامل التي تتسبب في استخدام ممارسات إدارة الأرباح[1]، حيث يتنبأ هذا الافتراض بأنه من المرجح أن تستغل الشركات الخيارات المحاسبية المتاحة بشكلٍ يؤدي إلى التقليل من الأرباح المعلنة لأن الشركات الكبيرة والتي تحقق أرباحاً عالية أكثر عرضة للاهتمام السياسي من الشركات الصغيرة ذات الدخل المحدود.

برأي الباحثة تحلل نظرية المحاسبة الإيجابية الأسباب وراء اختيار الإدارة لسياسات محاسبية معينة؛ فهي تفسر كيف يمكن للإدارة أن تستخدم إدارة الأرباح كوسيلة للتكيف مع الحوافز والعقود المالية، مثل شروط القروض أو عقود المكافآت، بينما تقدم هذه النظرية رؤى قيمة حول دوافع الإدارة، إلا أنها تبرز أيضًا الحاجة إلى تعزيز معايير المحاسبة والرقابة لضمان أن هذه الممارسات لا تؤدي إلى تقارير مالية مضللة.

2-1-2-4 نظرية كفاءة السوق المالي Financial Market Efficiency Theory:

يمكن تعريف كفاءة السوق المالي بأنّها حالة السوق عندما يعكس القيمة الحقيقية للأوراق المالية المتداولة وذلك من خلال قدرته على إتاحة كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية المتداولة في السوق وبأقصى سرعة وتحديد أسعارها بشكلٍ يمنع المستثمرين من تحقيق أيّة أرباح غير اعتيادية من خلال استغلال معلومات لم تكن متوفرة لدى بقية المستثمرين. [2]

---

[1] Strakova, Lenka, 2021, “Motives and techniques of earnings management used in a global environment”, SHS Web of Conferences, V.92, Slovakia, P.3.

[2] كاظم، أحمد، القاموسي، ضياء، 2016، "الإفصاح المحاسبي بين التنظيم وعدم التنظيم وأثره على خلق فجوة الإفصاح بين التطبيق المحلي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية"، العراق، ص 17.

هناك مجموعة من المتطلبات لكفاءة السوق المالي، منها:

أ. كفاءة التسعير (الكفاءة الخارجية): من أهم خصائص كفاءة السوق المالي تزويد المستخدمين بالمعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب وبأقل ما يمكن من التكاليف؛ فالهدف الأساسي من توفير هذه المعلومات هو إتاحة الفرصة لكافة المتعاملين في السوق المالي بتقييم الأصول المالية التي تخدم مصالحهم الشخصية دون تحيّز [1] بتكلفة منخفضة وخلال فترة زمنية قصيرة وبموجب أنظمة معينة؛ وهذا يعني أنّ العمولات التي يتم دفعها من قبل البائع أو المشتري في السوق إلى الوسطاء أو السماسرة وإدارة السوق عند إتمام عملية البيع أو الشراء تكون منخفضة نسبياً، بالإضافة إلى أنه يجب إتمام تلك العمليات وما يتبعها من نقل الملكية خلال فترة زمنية معقولة.[2]

ب. كفاءة التشغيل (الكفاءة الداخلية): وتعني قدرة إدارة السوق المالي في إيجاد آليات وأدوات تعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على الأوراق المالية دون أن يتحمل المستثمرين تكاليف عمولة عالية ودون أن يتسنّى للتجار احتكار التعاملات المالية وتحقيق أرباحاً مبالغ فيها. [3]

ج. درجة الأمان والانضباط: حيث يجب أن يكون هناك درجة كافية من الاستقرار سواءً على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي والتي تساعد في جذب رؤوس الأموال وتحويلها من الادخار الشخصي إلى استثمار طويل الأجل من داخل الدولة وخارجها، بالإضافة إلى توفر أجهزة رقابية فعالة تهتم بضبط عمل الشركات وتراقب أداءها من خلال تشريعات وأنظمة قانونية واضحة وملزمة[4]، وبالتالي توفير أساليب للحماية ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر أو التي تنجم عن الأطراف المتعاملين في السوق. [5]

---

[1] بورقبة، شوقي، حشايشي، سليمة، 2007، "دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية"، الملتقى الوطني الثاني (أثر أداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري)، ص.ص. 183 – 193، الجزائر، ص 186.

[2] كسري، أسماء، 2016، "الشفافية المالية ودورها في الرفع من كفاءة الأسواق المالية"، الأردن، ص 62.

[3] بورزامة، مريم، بومالة، نرجس، 2021، "تقييم أداء الأسواق المالية في ظل أزمة كورونا – دراسة حالة بورصة قطر للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة 2019 -2021"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص77.

[4] جداي، ياسين، 2021، "مساهمة حوكمة الشركات في تحسين كفاءة سوق الأوراق المالية ببورصة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر، ص 64.

[5] حوتية، عمر، مولاي، عبد الرزاق، 2007، "دور كفاءة الأسواق المالية في نمو الاستثمار"، الملتقى الوطني الثاني (أثر أداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري)، ص.ص. 422 -430، الجزائر، ص 426.

وبذلك تفسر هذه النظرية ممارسات إدارة الأرباح وتحلل سلوك المستثمرين في السوق المالي، حيث تعطي للإدارة كامل الحرية في الاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية المختلفة طالما أنها تقوم بالإفصاح المناسب عن تلك السياسات المُستخدمة وعن أية تغييرات تطرأ عليها، كما أنّها تفترض أنّ المستثمرين يتوفر لديهم درجة معقولة من الوعي والإدراك في فهم القوائم المالية من خلال القدرة على تفسير الأرقام التي تحويها تلك القوائم ومعرفة الآثار الناتجة عن أية تغيرات تحدث في البدائل والسياسات المحاسبية[1]؛ هذا ما يمكّن الإدارة من استخدام آليات إدارة الأرباح وتضليل المستثمرين في السوق المالي بالمعلومات المُفصح عنها، بمعنى آخر، إنّ آليات السوق المالي لا يمكنها إثبات وجود ممارسات لإدارة الأرباح. [2]

تفترض نظرية كفاءة السوق المالي أن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة، وبرأي الباحثة، إذا كانت الأسواق كفؤة، فإن إدارة الأرباح لن تؤثر بشكل كبير على أسعار الأسهم لأن المعلومات المخفية سرعان ما سيتم اكتشافها، وبالرغم من ذلك يظهر الواقع أن الأسواق ليست دائماً كفؤة بشكل كامل، مما يسمح للإدارة بالتلاعب بالأرباح لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، وهذا يبرز أهمية الشفافية والمراقبة لضمان أن الأسواق تعمل بكفاءة وتستند إلى معلومات حقيقية ودقيقة.

2-1-3- دوافع إدارة الأرباح:

تمثّل إدارة الأرباح مجموعة من الممارسات التي تقوم بها إدارة الشركة بهدف تحقيق الربح المطلوب والتقرير عنه بحيث أنّه لم يعُد يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة؛ وذلك لتتمكّن الإدارة من تحقيق مصالحها ورغباتها، وكذلك تضليل المستخدمين أصحاب المصالح والتأثير على القرارات التي سيتم اتخاذها من قبلهم، هذه الممارسات تحدث لسببين إما لزيادة الأرباح في الفترة الحالية على حساب فترات سابقة أو لاحقة أو تخفيض الأرباح في الفترة الحالية لصالح فترات سابقة أو لاحقة [3]، ويتم ذلك من خلال نشر معلومات تتفق مع توقعات المحللين الماليين والمستخدمين عن أداء الشركة كالتدفقات النقدية المُحقّقة أو المستقبلية المتوقعة، وبالتالي

---

[1] رمضان، علي، 2014، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] فوزي، لوالبية، 2020، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

[3] إبراهيم، محمد، وآخرون،2021، "مدى استجابة ربحية الشركات لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في بيئة ERP – دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، مجلد 42 – عدد 3، ص ص. 243 -277، الكويت، ص249 -250.

إظهار الكفاءة والفاعلية التي تتسم بها، وعموماً هناك العديد من الدوافع لقيام الإدارة باتباع أساليب إدارة الأرباح، نذكر منها:

2-1-3-1- دوافع سوق المال:

ترتبط دوافع إدارة الأرباح بحركة الأسهم في السوق المالي، حيث يتم التدخّل في البيانات المالية للتقرير عن أرقام الأرباح المحاسبية بشكلٍ يتناسب مع التنبؤات المنشورة للأرباح من قبل المحللين الماليين في السوق أو لرفع القيمة السوقية لأسهم الشركة، وبالتالي التأثير على سلوك المستثمرين في سوق المال، ولذلك تلجأ إدارة الشركة إلى إدارة الأرباح للتأثير على أسعار الأسهم وتحسين فرص الاكتتاب العام سواءً بتخفيض الأرباح عندما ترغب في شراء أسهم الشركة التي تديرها، أو زيادة الأرباح في فترات عروض الشراء لإعطاء انطباع للمستثمرين المُحتملين عن ارتفاع مستوى الأداء المستقبلي للشركة [1]، ويتفرع عن دافع سوق المال مجموعة من الحوافز نتناول كل منها كما يلي:

1- <u>تنبؤات الأرباح:</u>

يتشكّل لدى الإدارة الحافز لتحقيق أرباح مستهدفة تنسجم مع توقعات المحللين الماليين في السوق أو مع تلك الأرباح التي تخطط الإدارة نفسها لتحقيقها، ونتيجةً لذلك تقوم بممارسات إدارة الأرباح من أجل التقرير عن أرباح محاسبية تتسق مع تلك التنبؤات أو تزيد عنها حتى لا تظهر بموقف ضعيف نوعاً ما وللمحافظة على موثوقية تقاريرها المالية، بالإضافة إلى تجنب ردود الفعل السلبية من قبل السوق، حيث أثبتت دراسة (Skinner & Sloan, 2002) أنّ الشركات التي تكون في طور النمو والتي تكون غير قادرة على مقابلة تنبؤات المحللين الماليين بنسبة 0.5% من سعر السهم؛ تعاني من عوائد سلبية غير عادية بانخفاض قد يصل إلى 10% و15% [2]، ففي حال تكرار إخفاق الإدارة في تحقيق النتائج المُحتملة من قبل المحللين الماليين وإعلانها عن

---

[1] إبراهيم حمد، محمد، 2014، "الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وأثرها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية – دراسة ميدانية على عينة من الشركات / ولاية الخرطوم"، رسالة ماجستير، السودان ، ص 56.

[2] رمضان، علي، 2014، مرجع سبق ذكره، ص53 -54.

أرباح أقل مما هو مُتوقّع، فإنها قد تواجه آثاراً سلبيةً ذات تكاليف عالية تتمثل في فقدان ثقة المستثمرين والحدّ من تطور الشركة وارتفاع في تكلفة رأسمالها.[1]

2- <u>خيارات الأسهم:</u>

نظراً للتعارض في المصالح بين المساهمين والمدراء نتيجةً لانفصال الملكية عن الإدارة، توجهت الشركات إلى القيام بمحاولات تربط مصالح الإدارة بمصالح الشركة التي تديرها وذلك من خلال منح المكافآت في شكل خيارات أسهم Stock Options لكل من الإدارة والعاملين في الشركة، حيث تتمثل "**خيارات الأسهم**" في عقد يمنح الحق لمشتري الخيار في شراء عدد محدد من الأسهم في تاريخ مستقبلي وبسعرٍ محدد. [2]

وفي هذا السياق يشكّل تحديد تعويضات ومكافآت الإدارة في صورة خيارات أسهم دافعاً للإدارة لاختيار السياسات المحاسبية التي تؤثر في قيمة الأسهم السوقية؛ كأن تقوم بزيادة المبيعات بشكلٍ مؤقت عن طريق تخفيض الأسعار أو منح الحسومات، أو تقوم بزيادة الإنتاج وبالتالي تخفيض تكلفة البضاعة المباعة وتحسين هامش الربح للوحدة المُنتجة[3]، بالإضافة إلى ذلك فقد يتم وضع الشروط على بعض عقود الخيارات؛ كأن يتم وضع قيود على منح المكافآت في شكل خيارات أسهم حتى تحقق الشركة أهداف معينة كأرقام الأرباح أو المبيعات.

3- <u>عروض الأسهم:</u>

قد تقوم إدارة الشركة بتضخيم الأرباح المعلن عنها في محاولة للتأثير على أسعار الأسهم المدرجة للاكتتاب في السوق وبالتالي على توقعات المستثمرين حول الأداء المستقبلي للشركة ورغبتهم في الاكتتاب بأسهمها، فقد

---

[1] صقور، رنا، 2014، " دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص22.

[2] القاضي، وآخرون، 2016، " مرجع سبق ذكره، ص 293.

[3] Vagner, L., Valaskova, K., Durana, P. & Lazaroiu, G., 2021, "Earnings Management: a Bibliometric Analysis", Journal of Economics and Sociology, Vol.14 – No.1, P.P.249-262, P 252.

لوحظ في بعض الدراسات منها دراسة (Gioiell and Carvlho, 2008) أنّ عمليات تضخيم الأرباح تحدث في فترة عروض الأسهم فقط، أما بعد انتهاء تلك العروض يتم تخفيض الأرباح تدريجياً. [1]

ولكن قد تحدث تقلبات لاحقة نتيجةً لاتباع ممارسات إدارة الأرباح، مما يؤدي إلى أثر سلبي على أسعار الأسهم عند المعرفة باحتمال استخدام تلك الممارسات؛ ولذلك فإنّ ممارسة إدارة الأرباح قبل عملية إصدار الأسهم قد يكون لها تأثير إيجابي على أسعار تلك الأسهم، إلا أنّ ذلك قد يؤدي إلى هبوط في الأسعار بمجرد الإعلان عن وجود مثل هذه الأساليب. [2]

4- درجة تركيز الملكية:

تُعدّ العلاقة بين هيكل ملكية الشركة وإدارتها عاملاً قد يمثّل دافعاً للقيام بممارسات إدارة الأرباح بحسب عدد الأسهم المملوكة من قبل الإدارة؛ حيث أنّ زيادة استقلالية الإدارة عن ملكية الشركة يؤدي إلى زيادة قدرة هذه الإدارة ودوافعها للقيام باختيار التسويات المحاسبية التي تخدم هدف الوصول إلى تعظيم المنافع الخاصة لها، بالإضافة إلى ذلك فإنّ اهتمام الإدارة بتقييم الغير لأدائها قد يدفعها إلى اللجوء لاستخدام أساليب إدارة الأرباح لتحقيق أهداف الشركة والخطط الموضوعة والمساهمة في التقييم المرتفع للإدارة، وبالتالي كلما زاد انفصال الملكية عن الإدارة؛ زادت رغبة الإدارة في القيام بممارسات إدارة الأرباح[3]، ولكن تركيز ملكية أسهم الشركة في يد عدد محدد من المساهمين يسمح بمراقبة أفضل على سلوك المدراء وتجنب القيام بممارسات إدارة الأرباح (وفق دراسة Beneish, 1997)[4]، كما أنّ زيادة مشاركة الإدارة في الملكية تؤدي إلى تخفيض احتمال استخدامها لإدارة الأرباح، وبالتالي مواءمة مصالح كلا الطرفين، المدراء والمساهمين.[5]

2-1-3-2- الدوافع التعاقدية:

---

[1] الشوى، لينا، 2020، " دور الخدمات غير التأكيدية للمدقق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص 55.

[2] غزالي، زينب، 2016، مرجع سبق ذكره ، ص11.

[3] الشوى، لينا، 2020، مرجع سبق ذكره ، ص 57.

[4] الباز، ماجد، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 578.

[5] Abdelwahed, G., 2018, "Earnings Management Constraints in the UK and the US: The Moderating Role of CEO Compensation", PhD thesis, University of Portsmouth, England, p.68 -69.

استندت نظرية الوكالة إلى فكرة أنّ الشركة تمثل مجموعة من العقود المتداخلة فيما بينها والتي تنشأ نتيجةً لتضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، لذلك يتم إجراء هذه العقود بهدف تنظيم العمل في الشركة بين أصحاب المصالح حتى لا ينتج عنها صراعات داخلية وخارجية، حيث تستخدم الإدارة البيانات والأرقام المالية، وخصوصاً الأرباح المحاسبية، في تنظيم العلاقات التعاقدية بين العديد من الأطراف ذات العلاقة، سواءً داخل الشركة أي بين الإدارة والمساهمين، أو خارج الشركة بين الإدارة والمقرضين، وبالتالي تقوم الإدارة بالتعزيز من مواقفها التعاقدية؛ وذلك من أجل التأثير على التقارير المالية الختامية، وفيما يلي أهم دوافع إدارة الأرباح المرتبطة بالعلاقات التعاقدية: [1]

1- <u>الدوافع المتعلقة بعقود الدين:</u>

حين ترغب شركة ما بالاقتراض من مصرف معين، يقوم هذا المصرف بتحليل الملاءة المالية للشركة وتحديد قدرتها على الاقتراض من خلال تحليل قوائمها المالية المدرجة [2]، بالإضافة إلى أنّ كثرة النزاعات التي تحدث بين المقرضين والمساهمين والناتجة عن تعارض المصالح بينهما أدّت إلى تضمين عقود الدين شروطاً تتقيد بها الإدارة وذلك للحد من تلك النزاعات، تتمثل هذه القيود في الحد من قدرة الإدارة على توزيع الأرباح على المساهمين أو إصدار ديون جديدة، كما تمنح تلك الشروط الحق للدائنين في طلب سداد الدين قبل استحقاقه في حال لم يتم الحفاظ على الحد الأدنى من معدل الأرباح المطلوب في الشركة[3]، وبالتالي تنشأ مشكلتين للوكالة: [4]

<u>أولاً: مشكلة علاقة المقرضين مع الإدارة:</u> فمن الممكن أن تستغل الإدارة سلطتها في استخدام الأموال المُقترضة بالشكل الذي يعظّم منافعها الذاتية ويحقق مصالحها الخاصة دون إعلام المساهمين بذلك.

---

[1] Elmadhoun, Ibrahim, Reddy, Gaddam, 2021, "Literature Review on Real Earnings Management", International Journal of Advanced in Management, Technology and Engineering Sciences, vol XI – Iss XI, P.P.25 – 37, India, P.27.

[2] Jiang, Yihui, 2020, "Meaning, Motivations and Techniques of Earnings Management", Advances in Social Science, Education and Humanities Research, Volume 496, P.P.141 – 146, China, P.143.

[3] طرفاوي، محي الدين، مايو، عبد الله، 2021، "انعكاس ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية على الربح الضريبي – دراسة تطبيقية لعينة من شركات الإسمنت الجزائرية خلال الفترة 2014 – 2016"، مجلة المالية والأسواق، مجلد 08 – عدد 01، ص. 118 – 138، الجزائر، ص121.

[4] القاضي، وآخرون، 2016، " مرجع سبق ذكره ، ص 248.

ثانياً: مشكلة علاقة المقرضين مع المساهمين: حيث قد يقوم المساهمين بتحويل المشروع المُتّفق عليه مع المقرضين من مشروع قليل المخاطر إلى مشروع أكثر خطراً، وذلك دون إعلام المقرضين رغبةً في تحقيق عائد أعلى للمساهمين وحدهم دون الدائنين.

هذا ما يؤدي إلى تحمّل الإدارة تكاليفاً أعلى للوكالة، مما قد يولّد لديها دافعاً لممارسة إدارة الأرباح للالتزام بمتطلبات عقود الدين وتجنب الإخلال بشروطها، وذلك من خلال اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي من شأنها الزيادة في قيمة الأصول والإيرادات والتقليل من قيمة الالتزامات والمصاريف بغرض تحقيق أرباحاً صافية وتخفيض نسب المديونية وإظهار مركز مالي قوي وتعزيز ثقة المقرضين في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

2- الدوافع المرتبطة بعقود مكافآت وحوافز الإدارة:

يُعد تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين عاملاً قوياً لاستخدام أساليب إدارة الأرباح، فالسبب الرئيسي للاتجاه نحو ممارسة إدارة الأرباح هو المكافآت والعلاوات التي ستحصل عليها الإدارة، حيث تقوم باستغلال كلاً من المرونة والغموض المحيطين بالمعايير المحاسبية وذلك في ضوء تفويضها سلطة اتخاذ القرارات من قبل المساهمين، يترتب على ذلك قيامها بالاختيار من البدائل والأساليب المحاسبية ما يساهم بتعظيم منافعها الشخصية الحالية والمستقبلية، ولو كان ذلك على حساب الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح؛ وذلك عن طريق تحويل جزء من ثروة المساهمين إليها. ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن جميع أصحاب المصالح عقلانيّون اقتصادياً، وبالتالي يقوم المساهمون باتّخاذ الاحتياطات ضد هذا النوع من تضارب المصالح من خلال اللجوء إلى استخدام أساليب تحدّ من قدرة الإدارة على تعظيم منافعها على حسابهم، وعموماً يوجد هناك نوعين من الحوافز الإدارية[1]:

- أولاً: الحوافز والمكافآت النقدية: غالباً يتم احتسابها كنسبة مئوية من صافي ربح الشركة المفصح عنه في التقرير المالي بنهاية العام.

[1] Elmadhoun, Ibrahim, Reddy, Gaddam, 2021, مرجع سبق ذكره, P.28.

– ثانياً: الحوافز والمكافآت على شكل خيارات الأسهم: يهدف هذا النوع من الحوافز الإدارية إلى ربط مصلحة الإدارة بمصالح المساهمين من خلال مشاركة الإدارة في ملكية الشركة.

3– الدوافع المرتبطة بعقود العمل:

تكمن أهمية المعلومات المحاسبية المُفصح عنها في التقارير المالية للشركة بالنسبة للعاملين ونقابات العمال في تحديد مستوى ربحية الشركة وأوضاعها المالية الضرورية، وذلك لتحديد قدرتها على سداد أجور العاملين من جهة وتحديد مستوى الأجور المحددة في عقود العمل من جهة أخرى، لذا تميل الشركات إلى اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تحافظ على مستويات مستقرة من الأرباح وتحدّ من التقلبات الكبيرة فيها، خاصةً عند ارتفاعها بشكلٍ ملحوظ[1]؛ وبالتالي تلجأ الإدارة إلى تخفيض أرباحها بغرض إعطاء انطباع حول عدم قدرة الشركة على تلبية أيّة مقترحات صادرة عن نقابات العمال تنص على رفع مستويات الأجور وزيادة المزايا النقدية والعينية والتعويضات ومكافآت نهاية الخدمة.[2]

4– دوافع تحقيق الأمن الوظيفي:

إنّ العوامل الضمنية المرتبطة بالعقود الداخلية للإدارة مع الشركة تمثل حوافزاً لقيامها بممارسات إدارة الأرباح، فالدافع الأساسي من تطبيق إدارة الأرباح هو تقييم أداء المدراء وربطه بمدى تحقيقهم لأهداف الشركة المتمثلة بأرقام الأرباح المحققة خلال الفترة وعوائد المساهمين؛ تلك العوامل تدفعهم للجوء إلى أساليب إدارة الأرباح لمقابلة الأداء والأرباح المتوقعة، وبالتالي ضمان درجة عالية من الأمن والاستقرار الوظيفي. [3]

فقد يقوم المدير أو الرئيس التنفيذي الجديد بتخفيض الأرباح في سنة استلامه للإدارة، ثم يمارس إدارة الأرباح لزيادة الأرباح في السنوات التالية وذلك ليظهر مدى كفاءة أدائه وجودة الاستراتيجيات والسياسات الموضوعة، إضافةً إلى أنّ المدراء الذين هم على وشك التقاعد قد يعمدون إلى تبني استخدام أساليب إدارة الأرباح لتضخيم

---

[1] صحراوي، أحلام، 2018، "أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر CAC 40"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص 7 – 8.

[2] النجار، سامح محمد أمين، أحمد، أحمد سعيد عبد العظيم، 2021، "قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دليل تطبيقي من البورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد 3 – عدد 4، ص.ص.350 – 427، مصر، ص 382.

[3] الباز، ماجد، 2017، مرجع سبق ذكره، ص 578.

الأرباح، كأن يقومون بتخفيض مصاريف البحث والتطوير في السنة الأخيرة من عملهم في الشركة من أجل زيادة قيمة التعويضات التي ستُدفع لهم عند مغادرتهم الشركة أو للحصول على مقعد في مجلس الإدارة. [1]

2-1-3-3- الدوافع التنظيمية:

إنّ للأرباح المعلن عنها في التقارير المالية أثراً بالغاً على عمل واضعي التشريعات والأنظمة القانونية والأجهزة الرقابية في الدولة، حيث تتم الرقابة على الشركات والتأكد من مدى اتباعها للتعليمات والأنظمة النافذة، وخاصةً فيما يتعلق بالأرقام المحاسبية والتأكد من الملاءة المالية للشركات باستخدام النسب المالية؛ هذا ما يولد دافعاً لدى المدراء باللجوء إلى التلاعب في الأرباح والتحايل على القرارات والضوابط السياسية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظّمة للأداء[2]؛ وذلك بهدف إظهار مدى تقيّدها بالتعليمات والقوانين الصادرة، ومن ناحية أخرى، قد تقوم بعض الشركات بتخفيض أرباحها وذلك لأغراض متعددة منها أغراض سياسية أو ضريبية [3]، وفيما يلي أهم الدوافع التنظيمية لإدارة الأرباح:

1- <u>تجنب التكاليف السياسية:</u>

هناك علاقة بين الشركة والسلطات العامة في الدولة تنشأ من التنظيم المباشر وغير المباشر للشركات، مثل هذه العلاقات تؤدي إلى وجود تكاليف تدعى "التكاليف السياسية" تستند في معظم الأحيان على الأرباح المُعلن عنها في التقارير المالية[4]، وتتمثل هذه التكاليف في ما قد تتحمله الشركة من أعباء نتيجةً للتصرفات والإجراءات المتّخذة من قبل الدولة أو الهيئات المختلفة، كخضوعها لإجراءات التفتيش الحكومي الدوري أو المفاجئ بهدف التحقق من مدى التزام الشركة بالقوانين والأنظمة النافذة مثل إجراءات التفتيش الجمركي والرقابة على قرارات التسعير والتدخّل في الشؤون الخاصة بإدارة الشركة أو سن تشريعات قانونية من شأنها تحويل الثروة من الشركة إلى الدولة؛ فقد تمتلك الشركات المُعرّضة لاتهامها بقضايا الاحتكار من منطلق مكافحة الاحتكار الدوافع لإدارة

---

[1] غزالي، زينب، 2016، مرجع سبق ذكره ، ص10.
[2] قحموش، سمية، خواري، سميرة، 2018، "دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 – عدد 2، ص.ص310 -329، الجزائر، ص315.
[3] الشوى، لينا، 2020، مرجع سبق ذكره، ص 58.
[4] طرفاوي، محي الدين، مايو، عبد الله، 2021، مرجع سبق ذكره، ص122.

أرباحها بحيث تسعى إلى تخفيض الدخل أقل ما يمكن[1]، بينما قد يدل الانخفاض الكبير في الأرباح على تعثر الشركة واضطرابها، وفي كلتا الحالتين يتم اللجوء إلى تدخّل الدولة والمساءلة القانونية وتحمّل الشركة تكاليفاً سياسية؛ وبالتالي يكون لدى الشركات الدافع الأكبر للتأثير المُتعمّد على الأرباح المُفصح عنها لتخفيضها في حال الاحتكار من خلال اتخاذ خطوات واتباع ممارسات من شأنها تأجيل الإيرادات أو تعجيل المصاريف، أو لزيادة الأرباح المُعلنة في حال احتمال حدوث أزمات تعثر وإفلاس[2].

بالإضافة إلى أنّه قد يتم اللجوء إلى بعض الإجراءات كسياسة تخفيض الواردات (الاستيراد) **Import relief** والتي يتم اتّخاذها من قبل الحكومة لتقييد استيراد منتج ما أو سلعة معينة؛ وذلك بهدف حماية المنتجات المحلية من المنافسة، يمكن أن تكون هذه الحماية على شكل تقديم إعانات أو منح قروض بأسعار فائدة منخفضة، حيث أنّه وفقاً لدراسة (Jones, 1991) والتي قامت بدراسة المستحقات في الشركات الأمريكية خلال فترة تطبيق سياسة تخفيض الواردات من قبل لجنة التجارة الدولية ITC في أمريكا، توصلت الدراسة إلى أنّ إدارة الشركات التي بوسعها الاستفادة من امتيازات تخفيف الواردات قد تلجأ إلى تخفيض صافي الربح من خلال التحكّم بالمستحقات الاختيارية Discretionary Accruals وذلك بهدف الحصول على الإعانات الحكومية.[3]

2- <u>الدوافع الضريبية:</u>

يرتبط معدل الضريبة الواجب دفعه مع صافي الأرباح المحققّة بعلاقة طردية؛ وبالتالي فإنّ "التهرب الضريبي Tax Evasion" يُعد من الدوافع الهامة والمؤثرة في قيام الإدارة باللجوء إلى ممارسات إدارة الأرباح، فعند اتخاذ القرارات المتعلقة بالطرق والإجراءات المحاسبية لإعداد التقارير المالية يتم الأخذ بعين الاعتبار الأثر المترتب

[1] التميمي، عباس، الساعدي، حكيم، 2015، مرجع سبق ذكره، ص50.
[2] محمود، محمد أحمد حنفي، 2010، "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية – دراسة تطبيقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر، ص 39 -40.
[3] Wróblewski, David Radoslaw, 2016, "The Complex Vision on the Earnings Management: The Evidence from Eastern European Countries", PhD thesis, Spain, p.170.

على اتباع هذه الطرق على الأرباح المعلن عنها والربح الخاضع للضريبة؛ ومن ثم انعكاس هذا الأثر على مقدار مبلغ الضريبة الذي سيتوجب سداده للدوائر المالية.[1]

وبالتالي يتم تبنّي مجموعة من الاستراتيجيات بهدف تقليل العبء الضريبي من أجل تعظيم ثروة المساهمين وزيادة حجم الأرباح ومن ثم تحقيق المصالح الشخصية للإدارة، من هذه الاستراتيجيات: [2]

أ- قد تتمتع الشركة بإعفاء ضريبي وخاصةً خلال السنوات الأولى من تأسيسها، مما قد يشكّل لدى الإدارة دافعاً لممارسة أساليب إدارة الأرباح من خلال تضخيم أرقام الأرباح المُعلن عنها في التقارير المالية وذلك للاستفادة من الامتيازات الضريبية الحالية؛ الأمر الذي يحسّن من قيمة الشركة في السوق، وينعكس على أسعار أسهمها بالزيادة؛ فقد تقوم مثلاً خلال فترة الإعفاء بتحقيق وفورات ضريبية عن طريق تأجيل بعض المصاريف إلى الفترات الخاضعة للضريبة أو التي تخضع لمعدل ضريبة أعلى كرسملة تلك المصاريف؛ وبالتالي تحقيق أرباح أعلى خلال فترة الإعفاء الضريبي.

ب-قد تلجأ الإدارة إلى تخفيض الأرباح المُعلن عنها، وبالتالي تخفيض الوعاء الضريبي عندما تتوقع حدوث انخفاض في معدل الضريبة في السنوات القادمة؛ وذلك للاستفادة من الامتيازات الضريبية المستقبلية وذلك من خلال تأجيل الإيرادات إلى الفترات اللاحقة وتعجيل المصاريف في الفترة الحالية.

وكنتيجةً لذلك يمكن القول أنّ المدفوعات الضريبية تشكل دافعاً رئيسياً لقيام الإدارة باختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تنسجم مع تخفيض الأعباء الضريبية إلى أدنى حدّ ممكن من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب التي تؤثر على الربح الخاضع للضريبة وبما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة الضريبية، وعلى الرغم من أن الهيئات الضريبية تقوم بفرض قواعد محاسبية من أجل تحديد الربح الضريبي، مما يحدّ من مجالات

[1] طرفاوي، محي الدين، مايو، عبد الله، 2021، مرجع سبق ذكره، ص122.
[2] صقور، رنا، 2014، مرجع سبق ذكره، ص26.

الاحتيال والتلاعب لدى الشركات الاقتصادية، إلا أنه يبقى لدى المدراء العديد من الطرق التي من الممكن اتّخاذها للتأثير على الأرباح الخاضعة للضريبة، وبالتالي التأثير على الضريبة الواجب سدادها[1].

3- <u>التنظيم الصناعي:</u>

إنّ خضوع بعض الصناعات لدرجة عالية من التنظيم بشكلٍ عام، ومراقبة دورية للتقارير والكشوفات المالية بشكلٍ خاص؛ أدى إلى لجوئها إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح وذلك بهدف التحايل على التنظيم الصناعي وتلبية المتطلبات المفروضة على الشركات والمرتبطة بالتقارير المالية بشكلٍ مباشر[2]، فعلى سبيل المثال تتطلب الأنظمة والقوانين المصرفية من القطاع المصرفي تحقيق متطلبات كفاية رأس المال؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى لجوء الإدارة إلى استخدام أساليب إدارة الأرباح كالمبالغة في تقدير مخصص خسائر القروض والاعتراف بالمكاسب المحققة غير الطبيعية لمحافظ الأوراق المالية، كما تفرض الأنظمة المرتبطة بشركات التأمين توفير الحد الأدنى من الملاءة المالية؛ ويُقصد بالملاءة المالية قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الأجل[3]؛ مما قد يدفع الشركات التي تعاني من ضعف مالي نتيجةً لتحقيق خسائر في الممتلكات إلى تخفيض قيمة احتياطيات تلك الخسائر المُسجّلة.[4]

وبرأي الباحثة، تُعتبر ممارسات إدارة الأرباح أداة للتلاعب بالأرقام وذلك إذا استُخدمت لأغراض تضليلية بهدف تحسين الصورة المالية للشركة أو إخفاء المشاكل الحقيقية، وعلى الرغم من أن هناك دوافع مشروعة لها، مثل الوفاء بالمتطلبات التعاقدية أو التنظيمية، إلا أن الإفراط في استخدامها يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية على المدى البعيد، مثل فقدان ثقة المستثمرين في الشركة أو المخاطرة بالتحايل على القوانين، مما يؤثر على القرارات الاستثمارية المتّخذة من قبل المستثمرين، وبالتالي قد يكون لهذا تأثير سلبي على سمعة الشركة وثقة السوق فيها، ففي بعض الحالات، قد تصل هذه الممارسات إلى حد التلاعب المحاسبي الذي يعرض الشركة للمسائلة

---

[1] فوزي، لوالبية، 2020، " مرجع سبق ذكره ، ص10 -11.

[2] التميمي، عباس، الساعدي، حكيم، 2015، مرجع سبق ذكره، ص51.

[3] أحمد، عماد محمد رياض، 2021، "تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 12- عدد 3، ص.ص 217 – 292، مصر، ص 228.

[4] Jiang, Yihui, 2020, مرجع سبق ذكره, P.143.

القانونية ويكلفها غرامات وعقوبات، وبشكلٍ عام، يجب أن تكون إدارة الأرباح أداة لضبط النتائج بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي والتعاقدي للشركة، دون أن تكون وسيلة للتلاعب أو إخفاء الحقائق.

2-2 المبحث الثاني

مداخل إدارة الأرباح وأساليبها والنماذج المستخدمة في قياسها

مقدمة:

تعد إدارة الأرباح من المواضيع الحيوية في مجال المحاسبة المالية، حيث تمثل مجموعة من الممارسات التي تقوم بها الإدارة لتحريف التقارير المالية بهدف تحقيق أهداف معينة، هذه الممارسات قد تتراوح بين تغييرات بسيطة في التقديرات المحاسبية إلى إجراءات معقدة قد تكون غير قانونية أو غير أخلاقية، وتهدف إدارة الأرباح بشكل رئيسي إلى تحسين الصورة المالية للشركة، وزيادة قيمة الأسهم، أو تلبية توقعات السوق. في هذا السياق، تتنوع مداخل إدارة الأرباح وأساليبها، وتستخدم نماذج قياس متعددة لتحديد مدى تأثير هذه الممارسات على التقارير المالية. هذا البحث يستعرض بالتفصيل المداخل المختلفة لإدارة الأرباح، والأساليب المستخدمة لتحقيقها، وكذلك بعضاً من النماذج التي تُستخدم في قياس وتقييم إدارة الأرباح.

2-2-1- مداخل إدارة الأرباح:

من خلال استقراء الفكر المحاسبي والأدبيات المتعلقة بمداخل إدارة الأرباح، نجد أنّ هناك مدخلان أساسيان لتصنيف إدارة الأرباح بحيث يمكن للإدارة الاستناد عليهما واستخدامهما بهدف التأثير على أرقام الأرباح المُعلن عنها وتحقيق الأهداف المُخطط لها، يتمثل هذان المدخلان فيما يلي:

2-2-1-1 إدارة الأرباح من خلال المستحقات (Accruals Earnings Management (AEM:

يُقصد بإدارة الأرباح من خلال المستحقات الاعتماد على الأحكام الشخصية واستغلال السلطة التقديرية المتاحة للإدارة ضمن المعايير المحاسبية وتوظيف البدائل والاختيارات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية التي تؤثر جوهرياً على أرقام الأرباح المُعلن عنها دون أن يكون لها آثاراً على التدفقات النقدية[1]، وبالتالي يتم اختيار

[1] Morgan, N., Roth, T., 2020, مرجع سبق ذكره, p.7 -8.

الطرق المحاسبية المسموح بها والتي تخدم الأهداف الموضوعة للإدارة والشركة، ويقوم هذا المدخل على استخدام عدة أساليب منها التحكّم في التقديرات المحاسبية[1]، كما تنقسم المستحقات إلى قسمين:

أ. المستحقات غير الاختيارية (Non–Discretionary Accruals) (NDA): هي مستحقات إلزامية تتعلق بالظروف الاقتصادية العادية للشركة وتتمثل في الأرصدة التي تنشأ نتيجةً لطبيعة عملها دون استخدام الإدارة لأحكامها الشخصية في تطبيق أساس الاستحقاق لتحقيق مصالح خاصة، أي العمليات والأنشطة التجارية التي تمت فعلياً ولكن دون استلام أو تسليم أية مبالغ نقدية[2]، كزيادة المبيعات الآجلة نتيجة زيادة الطلب على منتجات الشركة دون التوسع في شروط ائتمان العملاء. [3]

ب. المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) (DA): تتمثل المستحقات الاختيارية (غير الطبيعية) في الأرصدة التي تنشأ عن طريق استغلال مرونة المعايير المحاسبية والقيام بالاختيار والمفاضلة بين البدائل والخيارات المُتاحة بغرض تضخيم أو تخفيض الأرباح وبما ينسجم مع الأهداف الشخصية للإدارة[4]، حيث تتخذ ممارسات إدارة الأرباح إلى عدة أشكال تتمثل في التقديرات المحاسبية المسموح بها ضمن المعايير المحاسبية، فيتم التوجه إلى إجراء التعديلات على تقدير بعض بنود التقارير المالية والتي يكون لها تأثير جوهري على الأرباح المُعلن عنها[5]، مثل تقدير أعمار حسابات العملاء ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمة الخردة وطريقة الاهتلاك المستخدمة وطريقة تقييم المخزون.

---

[1] ناصر، داليا، بدير، شيماء، 2020، "أثر إدارة الأرباح على أداء الشركات خلال عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل الظروف السياسية في مصر، دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد 1 – عدد 2 – جزء 2، ص. 292 – 324، مصر، ص302.

[2] Morgan, N., Roth, T., 2020, مرجع سبق ذكره , p.29.

[3] النجار، سامح محمد أمين، أحمد، أحمد سعيد عبد العظيم، 2021، مرجع سبق ذكره، ص 379.

[4] صديقي، أحمد، بن يحي، يحي، 2020، "أثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم – دراسة ميدانية على شركات المساهمة التكنولوجية والخدماتية المدرجة في بورصة باريس"، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 8 – عدد 4، ص.ص.66 – 81، الجزائر، ص 69.

[5] حافظ، سماح طارق أحمد، 2021، "العلاقة بين الاستراتيجيات التفاوضية للمراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية – دراسة تجريبية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، مجلد 5 – عدد 1، ص ص 744 – 800، مصر، ص759.

2-2-1-2 إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (Real Earnings Management (REM:

تمثل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية انحراف عن الأنشطة العادية للشركة، حيث تقوم الإدارة باتخاذ القرارات وتسخيرها للتأثير على مخرجات النظام المحاسبي في الشركة وبما يخدم أهداف ومصالح المدراء؛ من خلال التأثير على التدفقات النقدية والتي تتم عن طريق عمليات تجارية وقرارات تشغيلية حقيقية تستوجب إنفاق أو ترشيد إنفاق أو زيادة الأرباح والقيام بتقليل تقلبات التدفقات النقدية[1]، وذلك من خلال القرارات المتعلقة بثلاث فئات من الأنشطة الخاصة بالشركة وهي التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، تميل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلى التركيز على تحقيق الأهداف قصيرة المدى بدلاً من التركيز على تعزيز القيمة المستقبلية للشركة[2]، ومن أهم القرارات التي تتخذها الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح وتحقيق أهدافها من خلال الأنشطة الحقيقية: [3]

- الأنشطة التشغيلية: تشير إلى اتخاذ الإدارة لقرارات تهدف إلى تجنب التقرير عن الخسائر أو إثبات أرباح بشكلٍ أقل من الحدّ المطلوب أو المُخطط له، ومن أهم القرارات المُتّخذة ضمن هذا النطاق:

أ. التلاعب بالمبيعات: تقوم الإدارة باتخاذ إجراءات قد تؤثر على زيادة حجم المبيعات لفترة مالية معينة، كمنح شروط ائتمانية أكثر مرونة للعملاء في حال البيع الآجل، أو منح خصومات نقدية على سعر البيع في حال كان البيع نقداً، أو قد تقوم بزيادة أو تخفيض الأسعار، مما سيؤثر على صافي دخل الشركة بحيث يؤدي إلى زيادة الأرباح المُعلن عنها في الفترة الحالية على حساب الأرباح المستقبلية. [4]

ب. الزيادة في الإنتاج: قد تقوم الإدارة بتضخيم عدد الوحدات المُنتجة بحيث تزيد عن مستويات الطلب المُتوقعة في السوق، تسمح هذه التقنية بتوزيع تكاليف الإنتاج الثابتة على عدد كبير من وحدات الإنتاج مما يؤدي

---

[1] أحمد، عماد محمد رياض، 2021، مرجع سبق ذكره، ص 238.

[2] Abdelwahed, G., 2018مرجع سبق ذكره , p.49.

[3] إبراهيم، محمد، وآخرون، 2021، مرجع سبق ذكره، ص260 -261.

[4] Elkalla, T., 2017, مرجع سبق ذكره, p.28 -29.

إلى تخفيض التكلفة الثابتة للوحدة الواحدة، وبالتالي تخفيض تكلفة البضاعة المباعة[1] وزيادة مخزون آخر المدة، ومن ثم زيادة هامش الربح في التقارير المالية على افتراض ثبات العوامل الأخرى، إلا أنّ الزيادة المُفرطة في حجم الإنتاج لها آثاراً سلبية على قيمة الشركة في الأجل الطويل؛ حيث أنّ تراكم المخزون في الفترات المستقبلية ينتج عنه مخاطر كبيرة ناتجة عن ارتفاع في تكاليف التخزين، كما قد تتحمّل الشركة خسائر كبيرة عند تعرّض المخزون الراكد إلى التلف، وعندها ستضطر إلى التخلّص منه من خلال بيعه بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج؛ مما يؤدي إلى حدوث انخفاض فعلي في الأرباح والتدفقات النقدية على المدى الطويل.[2]

ت. التلاعب بالمصاريف الاختيارية: كتخفيض نفقات البحث والتطوير، وتخفيض نفقات الدعاية والإعلان، والمصاريف العمومية والإدارية خلال الفترة المالية، مما سيؤدي إلى التأثير على صافي الدخل وذلك من خلال تجنب تسجيل الخسائر أو زيادة الأرباح المُعلن عنها.

- الأنشطة الاستثمارية: وتشمل الأنشطة الاستثمارية بيع الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات طويلة الأجل لتحقيق المكاسب في وقت محدد، بالإضافة إلى التحكم في توقيت شراء وبيع الأصول والاستثمارات[3]، وتستخدم الشركة هذا الأسلوب عندما تدرك أنّ الأرباح المستهدفة قد لا يتم تحقيقها، وبالتالي تقوم ببيع الأصول غير المتداولة وتستخدم المكاسب من هذا البيع لتجنب الإبلاغ عن الخسائر أو الأرباح المنخفضة أو لتجنب انتهاكات عقود الدين. ففي دراسة (Herrmann et al., 2003) تبيّن أنّ هناك شركات في اليابان قد لجأت إلى ممارسات إدارة الأرباح من خلال بيع الأوراق المالية القابلة للتداول Marketable

[1] Widuri, R., Sutanto, J. E., 2019 مرجع سبق ذكره , p.172.

[2] محمد، هشام سعيد، 2019، "أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 23 – عدد 3، ص ص 397 – 483، مصر، ص 436.

[3] سليمان، عبد المحسن حسين محمد، 2021، "أثر معيار المحاسبة المصري رقم 45 (قياسات القيمة العادلة) على إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 22 – عدد 4، ص415 -515، مصر، ص 452.

Securities أو الأصول غير المتداولة، واستخدام المكاسب (أو الخسائر) لتعديل صافي الدخل وذلك لتلبية التوقعات والإيفاء بالخطط الموضوعة. [1]

❖ الأنشطة التمويلية: يُقصد بها قيام الإدارة باتخاذ القرارات التي تؤثر على ربحية السهم للشركة، ومن الأمثلة على الأنشطة التمويلية ما يلي:

أ. إعادة شراء الأسهم: يمكن استخدام عمليات إعادة شراء الأسهم كأداة لإدارة ربحية السهم، حيث أنّ تخفيض عدد الأسهم العادية سيؤدي إلى زيادة حصة السهم من الأرباح بدلاً من زيادة الأرباح المُعلن عنها.

ب. عقود الحماية ومبادلة القروض بالأسهم: حيث يتم إبرام عقود يمكن من خلالها إبدال القروض المستحقة على الشركة بأسهم عادية، مما يؤدي إلى التخلص من تكاليف الديون من فوائد وغيرها، وينعكس بشكلٍ إيجابي على الأرباح المُعلن عنها في التقارير المالية.[2]

ت. التوريق: تقوم الإدارة بالتلاعب بالأرباح من خلال توقيت عمليات التوريق، حيث يتم استبعادها من الدفاتر المحاسبية والاعتراف بمكاسب أو خسائر التوريق والإفصاح عنها في التقارير المالية وفقاً لأهداف الإدارة، والتوريق هو تحويل قروض الشركة المدرّة للدخل والتي تحتاج إلى فترات طويلة لتحصيلها، كالقروض المضمونة برهون عقارية أو أصول أخرى، إلى أوراق مالية ذات سيولة عالية من خلال طرح سندات قصيرة الأجل في الأسواق المالية الثانوية، وبذلك يتم التخلص من القروض طويلة الأجل بإنشاء نشاط خارج الميزانية، وتُعتبر عمليات التوريق من الأنشطة الفريدة التي تزيل بصورة نهائية غير قابلة للإلغاء القرض (والذي يُعد أصل) من الميزانية الختامية وبذلك تتخلص من متطلبات الاحتياطي (التزام). [3]

تُعتبر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية الخيار المفضل لدى مدراء الشركات لأنه من الصعب اكتشافها نظراً لارتباطها بالقرارات المتّخذة من قبل الإدارة والمتعلقة بالأنشطة التي تقوم بها الشركة وليس بطريقة تسجيلها

---

[1] Ali, Belal, Kamardin, Hasnah, 2018, “Real Earnings Management: A Review of Literature and Future Research”, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 10 – No. 1, Pp. 440 -456, Malaysia, p446.

[2] حماد، مصطفى أحمد، 2017، "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية – دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 21 – عدد 1، ص ص 10 -62، مصر، ص 25 -26.

[3] أحمد، سامح، 2010، "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، السعودية، ص 176 -177.

ومعالجتها محاسبياً كما هو الحال بالنسبة لإدارة الأرباح وفق أساس الاستحقاق، بالإضافة إلى صدور بعض التشريعات والقوانين الدولية بعد سلسلة الانهيارات المالية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية مثل قانون (Sarbanes– Oxley) والتي قامت بالتشديد من الإجراءات المحاسبية التي تحدّ من تصرفات الإدارة للتلاعب بالأرباح، كما أنّ إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تُطبق بسرية عالية وعلى مدار الفترة المالية، وتتحمّل مخاطر مساءلة قانونية من قبل أصحاب المصالح بشكل أقل من إدارة الأرباح بالمستحقات بسبب تشابه ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مع القرارات الإدارية الطبيعية للشركة[1]، وقد توصلت دراسة (Setiawan, D. et al., 2019) إلى أنّ الشركات أصبحت تتحول إلى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (REM) بدلاً من إدارة الأرباح وفق أساس الاستحقاق (AEM) وذلك تبعاً لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، وأنّها تميل لاستخدام كلاً من أسلوب التلاعب بالمبيعات وزيادة الإنتاج أكثر من أسلوب التلاعب بالمصاريف الاختيارية. [2]

ومن وجهة نظر الباحثة فإنّ إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية REM ستؤثر سلباً على التدفقات النقدية للشركة على المدى الطويل؛ فعلى الرغم من أن منح الحسومات على الأسعار وتقديم شروط الائتمان المتساهلة ستعزز حجم المبيعات في العام الحالي، إلا أنها ستجعل العملاء يطلبون مثل هذه المزايا في المستقبل، مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات النقدية في الأجل الطويل. كما قد يؤدي تقليص المصاريف الاختيارية في العام الحالي إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجة في المستقبل.

2-2-2- أساليب إدارة الأرباح:

انتقد Arthur Levitt رئيس هيئة سوق المال الأمريكية SEC السابق أساليب الإدارة في التلاعب بالبيانات المالية من خلال اتباع ممارسات إدارة الأرباح؛ وذلك للإعلان عن أرقام الأرباح التي ترغب فيها والتي غالباً لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وقد أطلق Arthur على تلك الأساليب في خطابه الذي ألقاه في

[1] النجار، سامح محمد أمين، أحمد، أحمد سعيد عبد العظيم، 2021، مرجع سبق ذكره ، ص 379 -380.
[2] سلامة عبده، إيمان، 2020، "أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية – دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 24 – عدد 2، ص.ص 1064 – 1135، مصر، ص1088.

أيلول 1998 اسم "لعبة الأرقام Numbers Game"، حيث أكد انتشارها بشكلٍ كبير في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّه في حال لم يتم التصدي لهذه الظاهرة والتعامل معها بطريقة حاسمة فسيكون لها آثاراً سليبةً على التقارير المالية وجودة معلوماتها ومدى شفافيتها.[1]

وقد تم تحديد عدة ممارسات لإدارة الأرباح بناءً على النماذج الشائعة لإدارة الأرباح، منها:

أولاً: تنظيف القوائم المالية Big Bath:

يتم اتباع هذا الأسلوب بسبب اعتقاد الإدارة أنّه قد تواجه الشركة سلسلة من الانتكاسات في الأرباح لعدة سنوات مستقبلية؛ لذا تقرر أنه من الأفضل أن تعلن عن الأخبار السيئة Bad News في سنة واحدة بحيث يتبعها تحسّن فعلي في أرباح السنوات اللاحقة، وهذا يعني أن يتم التقرير عن مصاريف وخسائر مُبالغ فيها بغرض تنظيف ميزانية الشركة لتحقيق أرباح في الفترات المستقبلية، وقد تلجأ الإدارة إلى هذا الأسلوب في حالات تراجع الأداء الاقتصادي وعدم وجود أي مؤشر لتحسين الأداء على المدى القصير، أو خلال عمليات الاندماج، أو الأزمات الاقتصادية كانهيار سوق الأوراق المالية عام 2008. [2]

ثانياً: تمهيد الدخل Income Smoothing:

يُعتبر تمهيد الدخل من أهم أساليب إدارة الارباح وأكثرها شيوعاً، ويرتكز بشكل رئيسي على قيام الإدارة بتحقيق الاستقرار في أرقام الأرباح المعُلن عنها من فترة لأخرى.[3]

يُعرّف **تمهيد الدخل** على أنّه تسوية مقصودة للأرباح المحاسبية لتحقيق الهدف أو المستوى المطلوب من قبل إدارة الشركة بهدف التقليص من الانحرافات غير الطبيعية في الأرباح المحاسبية إلى الحد المسموح به بموجب مبادئ المحاسبة والإدارة السليمة. [4]

---

[1] أحمد، سامح، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 123 -124.
[2] صحراوي، أحلام، 2018، مرجع سبق ذكره، ص 10.
[3] إبراهيم حمد، محمد، 2014، مرجع سبق ذكره، ص60.
[4] Cai, L., et al., 2008, مرجع سبق ذكره, p.6.

يتم ذلك من خلال مجموعة من الآليات والأساليب التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحاسبية في حال ارتفاعها بشكلٍ كبير، وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بصورةٍ ملحوظة، وذلك ضمن حدود المرونة المتاحة في المعايير الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً بهدف التقليل من حدّة المخاطر الناجمة عن التقلبات الكبيرة في الأرباح المحاسبية، وبالتالي تعظيم القيمة السوقية للشركة على المدى الطويل وتحقيق المنافع لكل من المساهمين والإدارة، وكذلك زيادة قدرة مستخدمي التقارير المالية والمحللين الماليين على التنبؤ بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية للشركة وتعزيز الثقة في تلك التنبؤات، ومن ثم تعزيزها في الشركة. [1]

ثالثاً: المحاسبة الإبداعية Creative Accounting:

يشير مفهوم المحاسبة الإبداعية إلى أنّ المحاسبة تتضمن إبداعاً في التحايل والتلاعب وتضليل المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية، حيث اعتبر العديد من المهنيين والممارسين والمحللين الماليين أن السوق المالي بشكلٍ عام يتم خداعه بالأرقام المحاسبية، إذ تتعرض هذه الأرقام لما يشبه عملية الطهي (Cooking) للدفاتر المحاسبية بحيث تلبي رغبات أطراف معينة.[2]

وتُعرّف **المحاسبة الإبداعية** بأنها عملية معالجة الأرقام المحاسبية عن طريق استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية واختيار المقاييس والإيضاحات بهدف تحويل التقارير المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم التقارير المالية رؤيته. [3]

وفي رأي الباحثة فإنّ الهدف الأساسي لإدارة الأرباح يتمثل في ثبات الأرباح المُعلن عنها واستقرارها؛ الأمر الذي يعطي انطباعاً بانخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة، مما يعني الارتفاع في قيمة أسهمها وانخفاض تكاليف التمويل والاقتراض، وبالتالي زيادة إقبال المستثمرين على شراء أسهم الشركة، بالإضافة إلى تحقيق أهداف أخرى كتخفيض التكاليف السياسية والتحايل على الأنظمة الضريبية وتحقيق الأهداف الشخصية للإدارة.

2-2-3- النماذج المستخدمة في قياس إدارة الأرباح

[1] إبراهيم، إيهاب، 2017، "قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس – مصر، ص102 – 103.

[2] أحمد، إبراهيم، الهلباوي، أحمد، 2019، "المحاسبة الإبداعية"، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، ص 211.

[3] الحناوي، أنس الدين، 2022، "تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) وأثره في ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية الأسهم – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ص76.

بعد اكتشاف العلاقة بين إدارة المستحقات والتلاعب بالبيانات المالية من خلال استخدام ممارسات إدارة الأرباح، اتجهت الأدبيات المحاسبية الحديثة نحو قائمة التدفقات النقدية لكشف تلك الممارسات، واعتمدت في ذلك على مفهوم المستحقات Accruals؛ والذي يعبر عن مجموع الإيرادات والمصاريف المسجلة في قائمة الدخل والتي لم تنتج عنها تدفقات نقدية خلال الفترة التشغيلية، حيث تنشأ عندما يكون هناك تباين بين توقيت حدوث التدفقات النقدية وتوقيت الاعتراف المحاسبي بالعمليات والأحداث التي تقوم بها الشركة خلال تلك الفترة الزمنية.[1] وبما أنّ أغلب النماذج تعتمد على المستحقات الكلية، لذا قبل الحديث عن هذه النماذج سنقوم باستعراض مصطلح المستحقات الكلية وطرق قياسها.

أولاً: المستحقات الكلية وطرق قياسها:

تتكون المستحقات الكلية "Total Accruals" من نوعين من المستحقات؛ المستحقات الاختيارية "Discretionary Accruals" والمستحقات غير الاختيارية "Non– Discretionary Accruals"، وبالتالي فإنّ:

المستحقات الكلية =المستحقات الاختيارية + المستحقات غير الاختيارية

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة كما يلي:

$$TA_{it} = DAC_{it} + NDA_{it}$$

هناك طريقتان لاحتساب المستحقات الكلية TA:

الطريقة الأولى: منهج قائمة التدفقات النقدية:

يتم استخدام منهج قائمة التدفقات النقدية لحساب إجمالي المستحقات من خلال طرح التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات التشغيلية من صافي الدخل قبل العناصر الاستثنائية وغير العادية، وذلك وفق المعادلة التالية: [2]

$$TA_{it} = NI_{it}\ before\ extraordinary\ items - CFO_{it}$$

[1] فداوي، أمينة، 2013، "نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 2013 – عدد 5، ص.ص.115 -138، الجزائر، ص 124.

[2] Gao, S., Gao, J., 2016, "Earnings Management: A Literature Review", Proceedings of the 2016 International Seminar on Education Innovation and Economic Management, Vol.75, P.P.189 -192, p.191.

الطريقة الثانية: منهج الميزانية العمومية:

يتم قياس إدارة الأرباح عن طريق حساب المستحقات الاختيارية، فقد ذكر Dechow وآخرون (1995) الاستخدام المعتمد على نطاق واسع لنماذج المستحقات الاختيارية في أدبيات إدارة الأرباح؛ في هذه النماذج يتم تقدير المكون غير الاختياري لإجمالي المستحقات، ثم يتم طرح المستحقات غير الاختيارية من إجمالي المستحقات بحيث تبقى المستحقات الاختيارية، وقد تم احتساب إجمالي المستحقات من قبل Dechow وآخرون (1995) وفق المعادلة التالية:[1]

$$TA_{it} = \Delta CA_{it} - \Delta CL_{it} - \Delta Cash_{it} + \Delta DCL_{it} - Dep_{it}$$

حيث أن:

TA_{it} : المستحقات الكلية في السنة t للشركة i

ΔCA_{it} : التغير في الأصول المتداولة في السنة t للشركة i

ΔCL_{it} : التغير في الالتزامات المتداولة في السنة t للشركة i

$\Delta Cash_{it}$: التغير في النقدية والنقدية المعادلة في السنة t للشركة i

ΔDCL_{it} : التغير في الديون قصيرة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة في السنة t للشركة i

Dep_{it} : أقساط الاهتلاك والإطفاء في السنة t للشركة i

وتُعتبر المستحقات الاختيارية الوسيلة التي يمكن من خلالها قياس ممارسات إدارة الأرباح، وبما أنه من الصعب التمييز بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، فقد قدمت الأدبيات المحاسبية عبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج مالية لاحتساب المستحقات غير الاختيارية؛ وذلك من أجل تحديد وقياس

[1] Olthof, H., 2017, "The Effect of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from the Netherlands", Master Thesis, University of Twente, Netherlands, p.28

المستحقات الاختيارية، واختلفت هذه النماذج فكان أبسطها يقدّر المستحقات غير الاختيارية من خلال المستحقات الإجمالية، أما أعقدها فهو الذي يفصل بينهما[1].

ثانياً: نماذج قياس إدارة الأرباح:

رغم صعوبة تحديد مدى وجود إدارة للأرباح من عدمه في الكثير من الشركات؛ إلا أنه في الواقع العملي يوجد العديد من الدراسات التي توصلت إلى تطوير نماذج يمكن أن تساعد في اكتشاف وقياس إدارة الأرباح، وسيتم التعرض لأبرز هذه النماذج كما يلي:

1- نموذج Healy (1985):

يدرس هذا النموذج سلوك الإدارة حيث يفترض أنها تقوم بمراقبة الدخل قبل إعداد المستحقات الاختيارية، وعلى هذا الأساس تقوم باحتساب مستحقات تؤثر على الدخل سواءً بالزيادة أو بالتخفيض؛ وذلك بناءً على الحوافز والمكافآت التي ستحصل عليها الإدارة أو من أجل إخفاء ضعف الأداء أو تحويل جزء من الأرباح الكبيرة إلى سنواتٍ لاحقة، لذلك يقوم نموذج Healy على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية وغير اختيارية[2]، ويفترض أن قيمة المستحقات الاختيارية هي التي تحدد درجة ممارسة إدارة الأرباح، ومن خلال هذا النموذج يتم استخدام معدل المستحقات الإجمالية لفترة التقدير لقياس المستحقات غير الاختيارية، وتمثل فترة التقدير الفترة السابقة للفترة المدروسة، فمحددات هذا النموذج مقدرة باستخدام معطيات فترة التقدير والتي لا توجد فيها ممارسات إدارة أرباح متوقعة، ويتم التعبير عن هذا النموذج من خلال المعادلة التالية: [3]

---

[1] Leung, R., 2015, "Earnings Management Motives and Firm Value following Mandatory IFRS Adoption – Evidence from Canadian Companies", research paper, p.18.
[2] Birk, M., 2018, "Empirical Research on Financial Notes to the Accounts and Earnings Management", PhD Thesis, University of Gloucestershire, England, p.33.
[3] Olthof, H., 2017, مرجع سبق ذكره, p.29.

$$NDA_{it} = 1/n \sum_{t} \frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$$

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

حيث:

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية المقدّرة للشركة i في الفترة t

TA_{it} : المستحقات الكلية للشركة i في الفترة t

A_{it-1} : إجمالي الأصول للفترة t و t−1 للشركة i

DA_{it} : المستحقات الاختيارية للشركة i في الفترة t

t : سنوات فترة التقدير

n : مجموع السنوات في الفترة المقدّرة

يُعدّ هذا النموذج من أبسط النماذج التي تم تقديمها لقياس إدارة الأرباح؛ ووفقاً لذلك يُتوقع أن يتضمن أكبر قدر من أخطاء القياس كونه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة العمليات التي تتطلب مستوى محدد من الاستحقاق.

2- نموذج DeAngelo (1986):

يُعدّ نموذج DeAngelo حالة خاصة لنموذج Healy (1985)، حيث يقتصر إجمالي المستحقات فقط على إجمالي مستحقات السنة السابقة بدلاً من أخذ متوسط السنوات في فترة التقدير، وقد ذكر DeAngelo (1986) أنّه لا يوجد تغيير في مقدار المستحقات غير الاختيارية على مر السنين، وبذلك قام بدراسة المستحقات الاختيارية من خلال المعادلة التالية: [1]

$$NDA_{it} = \frac{TA_{it}}{A_{it-1}}$$

[1] Birk, M., 2018, مرجع سبق ذكره, p.34.

3- نموذج Jones (1991):

تم تطوير عدة نماذج لفصل إجمالي المستحقات إلى مستحقات اختيارية ومستحقات غير اختيارية، وتستند هذه النماذج وأهمها نموذج *Jones (1991)* إلى افتراض أن الفرق بين مستحقات السنة الحالية والسنة السابقة يرجع فقط إلى التغيرات في المستحقات الاختيارية، حيث يفترض أن المستحقات غير الاختيارية تكون ثابتة من فترة إلى أخرى، إلا أنّ التغيرات التي قد تطرأ على الشركة وبيئتها بمرور الوقت يمكن أن يكون لها تأثيراً على مستوى المستحقات غير الاختيارية.

لذلك قام *Jones (1991)* بدراسة متغيرين مستقلين للتحكم في تأثير التغيرات بمرور الوقت حيث يتم استخدام التغير في الإيرادات كمقياس للعمليات التجارية التي تقوم بها الشركات قبل تلاعب الإدارة، كما يعكس مستوى إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات مصاريف الاستهلاك[1]، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \alpha_0 \frac{1}{A_{it-1}} + \alpha_1 \frac{\Delta REV_{it}}{A_{it-1}} + \alpha_2 \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية في السنة t للشركة i

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i في السنة $t-1$

ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات في السنة t للشركة i

PPE_{it} : الممتلكات والآلات والمعدات في السنة t للشركة i

ε_{it}: الخطأ العشوائي

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$: معالم النموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقاً من المعادلة التالية:

---

[1] Blom, M., 2009 مرجع سبق ذكره , p.41.

$$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}} = \hat{a}_0 \frac{1}{A_{it-1}} + \hat{a}_1 \frac{\Delta REV_{it}}{A_{it-1}} + \hat{a}_2 \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن TA_{it} : المستحقات الإجمالية في السنة t للشركة i

ثم يتم احتساب المستحقات الاختيارية DA للشركة من خلال الفرق بين المستحقات الإجمالية والمستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$DA_{it} = \frac{TA_{it}}{A_{it-1}} - NDA_{it}$$

يُؤخذ على هذا النموذج أنه لا يأخذ بعين الاعتبار ممارسة السلطة التقديرية على الإيرادات في فترة التقدير أو فترة الحدث.

4- نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model, 1995):

اقترح Dechow وآخرون تعديل نموذج Jones الأصلي من خلال القدرة على التحكم في إمكانية التلاعب بالإيرادات، حيث يفترضون أن جميع التغيرات في مبيعات الائتمان خلال الفترة المقدرة (فترة الحدث) ناتجة عن إدارة الأرباح؛ وهذا يعتمد على منطلق أنه من الأسهل التأثير على الإيرادات وإدارة الأرباح من خلال ممارسة السلطة التقديرية بشأن الاعتراف بالإيرادات من مبيعات الائتمان أكثر من إدارة الأرباح عن طريق ممارسة السلطة التقديرية بشأن الاعتراف بالإيرادات من المبيعات النقدية[1]، وقد اقترح Dechow وآخرون (1995) تعديل نموذج Jones (1991) ليشمل التغير في الإيرادات مطروحاً منها التغير في الذمم المدينة، وذلك وفق المعادلة التالية: [2]

$$NDA_{it} = \alpha_0 \frac{1}{A_{it-1}} + \alpha_1 \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} + \alpha_2 \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

---

[1] Blom, M., 2009, مرجع سبق ذكره , p.41.

[2] مراد، ممدوح، فودة، السيد، متولي، أحمد، 2020، " أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال –دراسة اختبارية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد 42 – عدد 1، مصر، ص.ص94 – 138، ص 115.

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية في السنة t للشركة i

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i في السنة $t-1$

ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات في السنة t للشركة i

ΔREC_{it} : التغير في الذمم المدينة في السنة t للشركة i

PPE_{it} : الممتلكات والآلات والمعدات في السنة t للشركة i

ε_{it}: الخطأ العشوائي

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$: معاملات الانحدار والتي من خلالها سيتم حساب المستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة التالية:

$$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}} = \hat{a}_0 \frac{1}{A_{it-1}} + \hat{a}_1 \frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} + \hat{a}_2 \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن TA_{it} : المستحقات الإجمالية في السنة t للشركة i

ثم يتم احتساب المستحقات الاختيارية DA للشركة من خلال الفرق بين المستحقات الإجمالية والمستحقات غير الاختيارية كما يلي:

$$DA_{it} = \frac{TA_{it}}{A_{it-1}} - NDA_{it}$$

5- نموذج كوثري (2005) Kothari et al. Model:

اقترح كوثري استخدام نموذج جونز المعدل مع إضافة متغير جديد إلى المعادلة وهو العائد على الأصول ROA والذي يمثل نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى القيمة الإجمالية للأصول[1]؛ وذلك من أجل معرفة

[1] Calvo, S., 2015, "Analysing the relationship between Corporate Social Responsibility, discretionary accruals and real earnings management", Master Thesis, Amsterdam, P.20.

مدى تأثير أداء الشركة على المستحقات الاختيارية[1]، يمكننا احتساب المستحقات غير الاختيارية من خلال هذا النموذج كما يلي: [2]

$$NDA_{it} = \alpha_0 \frac{1}{A_{it-1}} + \alpha_1 \frac{(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})}{A_{it-1}} + \alpha_2 \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} + \alpha_3 \frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية في السنة t للشركة i

A_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i في السنة $t-1$

ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات في السنة t للشركة i

ΔREC_{it} : التغير في الذمم المدينة في السنة t للشركة i

PPE_{it} : الممتلكات والآلات والمعدات في السنة t للشركة i

ROA_{it}: معدل العائد على أصول الشركةi في السنة t

ε_{it}: الخطأ العشوائي

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2$: معاملات الانحدار والتي من خلالها سيتم حساب المستحقات غير الاختيارية وفق المعادلة التالية:

$$\frac{TA_{it}}{A_{it-1}} = \hat{a}_0 \frac{1}{A_{it-1}} + \hat{a}_1 \frac{(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})}{A_{it-1}} + \hat{a}_2 \frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} + \hat{a}_3 \frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} + \varepsilon_{it}$$

متفق عليه علمياً، لذا كل باحث يستخدم النموذج الذي يتناسب مع دراسته حسب طبيعتها بعد إضافة بعض التعديل كما لاحظنا عرضنا السابق، وستقوم الباحثة باستخدام نموذج Kothari (2005) في الشق التطبيقي من

[1] Abdelwahed, G., 2018, مرجع سبق ذكره, p.103.
[2] Leung, R., 2015 مرجع سبق ذكره , p.13.

هذه الدراسة كونه استدرك أخطاء النماذج السابقة ولأنه يُعتبر أحدث نماذج قياس إدارة الأرباح، بالإضافة إلى أنه يساعد الأطراف المهتمة بأمر الشركة بتقدير مدى قيام الشركة بإدارة الأرباح.

الفصل الثالث:

جودة التقارير المالية وعلاقتها بإدارة الأرباح

مقدمة:

تعتبر التقارير المالية المرآة العاكسة لأداء أية شركة، فالهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة إلى كافة الجهات الداخلية والخارجية المختلفة مثل إدارة الشركة والمساهمين وحملة الأسهم والسندات والمحللين الماليين والموردين والعملاء والمصارف والهيئات الرقابية ، فضلاً عن الجهات الحكومية والمستثمرين المرتقبين ، على اعتبار أن تلك التقارير هي مصدراً أساسياً يتم الاستعانة به في عملية صنع القرارات المختلفة كالقرارات المالية والتخطيط والرقابة، وفيما يخدم مصالح هذه الأطراف في الشركة عموماً.

إلا أنّ حدوث الانهيارات المالية والأزمات العالمية أدى إلى اهتزاز وضعف ثقة المستخدمين المختلفين وخاصة المستثمرين في التقارير المالية التي تصدرها الشركات، مما استدعى البحث عن كيفية تحقيق جودة تلك التقارير للوصول بها إلى درجة يمكن من خلالها إعادة الثقة والمصداقية في التقارير المالية خاصة لدى المستثمرين الذين لهم دور مهم في سوق المال من خلال قرارات الاستثمار.

وبالتالي وبناءً على ما سبق فلا بد من توافر بعض المقومات الأساسية في التقارير المالية للحصول على الجودة اللازمة للاعتماد عليها كالملائمة والموثوقية والشفافية، وأن تعكس الأحداث أو المعاملات والأداء الحقيقي للشركة.

يتناول هذا الفصل الإطار النظري والمفاهيمي لجودة التقارير المالية من خلال أهم المحاور التي يتضمنها، حيث يناقش الإطار العام للتقارير المالية، ووجهات النظر المختلفة والمتعلقة بمفهوم جودة التقارير المالية، وكذلك أنواعها وأبرز العوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى أهم النماذج المتبعة في قياسها، فضلاً عن العلاقة بينها وبين إدارة الأرباح:

3-1- المبحث الأول: مفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها

3-2- المبحث الثاني: أهم نماذج قياس جودة التقارير المالية

3-3- المبحث الثالث: علاقة إدارة الأرباح في جودة التقارير المالية

3-1 المبحث الأول

مفهوم جودة التقارير المالية وخصائصها

تمهيد:

تُعتبر التقارير المالية من أهم المصادر بالنسبة لأصحاب المصالح في أية شركة، فهي تهدف إلى توفير كافة المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المهمة، وتُعد وسيلة أساسية لتقديم معلومات حول الأداء والوضع المالي للشركة، وتوقعات الأرباح ووضع الموازنات، وإجراء المقارنات مع شركات منافسة، وتمثل التقارير المالية وسيلة الاتصال الأساسية بين معدّي تلك التقارير ومستخدميها، فمن خلال التقارير المالية يتم التعرّف على الوضع المالي للشركة والتغيرات في تدفقاتها النقدية.

يشير التقرير المالي للشركات إلى أي نشر متعمد للمعلومات سواء عبر القنوات الرسمية أو غير الرسمية، طوعياً أو مطلوباً، أو في شكل كمي أو نوعي، وتوفر الشركات المعلومات المالية للمستخدمين الخارجيين عبر قنوات مختلفة بما في ذلك المواقع الإلكترونية والبيانات الصحفية والتقارير المؤقتة والمؤتمرات والتقارير السنوية.[1]

وقد عرّف **مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB** التقارير المالية على أنها تصوير نتائج الأنشطة الاقتصادية بالأرقام والكلمات في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة يمكن استخدامها من قبل المستثمرين الحاليين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية الذين لا يمكنهم الحصول على المعلومات التي يحتاجونها مباشرةً لاتخاذ قراراتهم فيما يخص استثمار مواردهم في الشركة، أو تقييم أداء الإدارة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية.[2]

---

[1] Sahi, A., Sahi, A., Abbas, A., Khatib, S., 2022, “Financial reporting quality of financial institutions: Literature review”, Cogent Business & Management, Vol.9 -Iss.1, P.P.1 -17, p.2.

[2] السهلي، يزن، 2023، "أثر خصائص مجلس الإدارة في تحسين جودة التقارير المالية للشركات – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص.76.

إلا أنّ مفهوم التقارير المالية يُعدّ أكثر شمولاً وعموماً من مفهوم القوائم المالية، حيث تتضمن التقارير المالية إلى جانب القوائم المالية المعلومات الواجب توصيلها إلى المستخدمين والتي تتخذ أشكال مختلفة، فقد تكون معلومات مالية أو غير مالية كنشرات أو تقارير مجلس الإدارة، وتقرير مدقق الحسابات والتنبؤات المالية ذات الصلة بالمنشأة والخطط المستقبلية المتوقعة[1]، بينما تتضمن القوائم المالية المعلومات المحاسبية فقط، كما تُعتبر معلومات القوائم المالية أكثر موثوقية وملائمة من معلومات التقارير المالية وذلك لكونها تخضع للكثير من عمليات التدقيق والرقابة.

وتتكون التقارير المالية بشكلٍ عام مما يلي:

1- القوائم المالية:

والتي تتضمن كلاً من قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية.

2- الملاحظات والإيضاحات

3- تقرير مدقق الحسابات

4- تقرير مجلس الإدارة

ولن يتم الإسهاب في عرض هذه التقارير نظراً لكونها معروفة، وسيتم الانتقال إلى مفهوم جودة هذه التقارير.

3-1-1- مفهوم جودة التقارير المالية Quality of Financial Reporting:

يشير الفكر المعاصر لجودة التقارير المالية إلى أهمية التركيز على مفهوم مرونة استخدام وأخذ وجهات نظر مستخدمي معلومات تلك التقارير لتحديد جودتها، باعتبار أنّ المستخدم النهائي هو الذي يحكم على مدى جودة المعلومات وما تحققه من منفعة للمستخدمين، على أن تكون خالية من التحريف والتضليل ومُعدّة في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية وصولاً إلى تقارير مالية جيدة، كما أن تتسم بالشفافية والإفصاح الجيد عن

[1] عثمان، قمر، 2016، مرجع سبق ذكره، ص39.

المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأرباح المحققة والمتوقعة للشركة، وبما ينسجم مع أهداف واحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وقد اختلفت التعريفات المتعلقة بمفهوم جودة التقارير المالية وفقاً للدراسة التي تناولته، وسيتم إدراج بعضها تبعاً للتسلسل الزمني:

وفقاً لدراسة (Jabak, 2022) [1] تعبّر جودة التقارير المالية عن مدى تمثيل التقارير المالية للوضع الاقتصادي للشركة وأدائها المالي خلال فترة معينة، وكلما كانت المعلومات المحاسبية عالية الجودة؛ كلما أدى ذلك إلى تحسين جودة التقارير المالية، مما يؤثر بشكل مباشر على الأطراف ذوي المصالح مع الشركة الذين يستخدمون تلك التقارير لوضع التنبؤات حول المستقبل والمساعدة في عمليات صنع القرارات.

وبالنسبة لدراسة (عبد الرحمن، 2021) [2] فإنّ جودة التقارير المالية تشير إلى درجة الدقة والمصداقية التي تجعل تلك التقارير المالية قادرة على نقل المعلومات إلى مستخدمي هذه التقارير وخصوصاً المستثمرين في الشركة بالشكل الذي يمكّنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، وللمساعدة في أغراض إتمام التعاقدات المختلفة.

ويعتبر (Robinson, 2020) جودة التقارير المالية على أنّها تعتمد بشكلٍ أساسي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، كما أنها تساهم في اتخاذ قرارات مفيدة ملائمة وممثلة لواقع الشركة الاقتصادي بصدق وذلك كلما كانت تمتلك جودة أعلى. [3]

وبحسب دراسة (حسن، 2020) [4] تُعرّف جودة التقارير المالية على أنها إحدى مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات الملائمة للأطراف الخارجية وإدارة الشركة، والتي

---

[1] Jabak, H., 2022, “Influence of the Audit Committee on the Quality of Financial Reports in Lebanese Private Sector”, European Journal of Business and Management Research, Vol.7 – Iss.4, P.P.367 - 377, p.368.

[2] عبد الرحمن، محمد الطيب، 2021، " قياس أثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصارف التجارية السودانية"، المجلة المالية وحوكمة الشركات، مجلد 5 – عدد 2، ص.ص.72 – 90، السودان، ص.83 -84.

[3] Saputra, A.E., Setiyawati, H., 2023, " Factors Affecting the Quality of Cooperative Financial Statements in Indonesia", International Journal for Multidisciplinary Research", Vol.5 – Iss.1, P.P.1 - 17, p.3.

[4] حسن، حنان، 2020، "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مجلد 4 – عدد 1، ص.1 -67، مصر، 26.

يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية (تتمثل في الالتزام بقوانين ولوائح الشركة)، والمعايير الرقابية (والتي تتمثل في ممارسة الجهات المهنية مثل لجان المراجعة ومجالس الإدارات والجهات الرقابية لدورها الفعال)، والمعايير المهنية (والتي تتمثل في الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة)، والفنية (والتي تتضمن الملاءمة والثقة في المعلومات المحاسبية) بما يساعد على تحقيق الهدف منها.

بينما يرى (غريب وآخرون، 2020)[1] أنّ جودة التقارير المالية لها وجهان، أولهما جودة المعلومات المحاسبية والتي تعكس الإطار الخارجي والوصفي لجودة التقارير، وثانيهما جودة الربح والتي تعكس الإطار الداخلي والكمي لجودة التقارير، كما يمكن اعتبار جودة المعايير وجودة الإفصاح أدوات يتم من خلالهما تحقيق جودة التقارير المالية؛ فلا يترتب بالضرورة على زيادة جودة المعايير زيادة في جودة التقارير، وكذلك الأمر بالنسبة إلى جودة الإفصاح؛ فقد يتوافر إفصاح جيد لكافة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية إلا أنّ تلك المعلومات قد لا تتصف بالضرورة بالملاءمة والتمثيل الصادق.

وبحسب رأي (Ibrahim & Abubakar, 2019) [2] هي القدرة على مساعدة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين على فهم واستيعاب المعلومات من خلال البيانات المالية، وبالتالي التقليل من عدم تماثل المعلومات؛ حيث لا تقوم الإدارة بتخفيض جودة التقارير المالية من خلال جعل التقارير المالية صعبة الفهم من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح، بحيث لا يمكنهم تقييم الآثار المستقبلية للتدفقات النقدية للمعاملات المالية.

ووفقاً لدراسة (Shahzad, 2018) [3] يتم تعريف جودة التقارير المالية على أنها المعلومات التي تقدم صورة حقيقية واقعية عن الشركة، وبالتالي تعمل على الحدّ من مشكلة عدم تماثل المعلومات.

---

[1] غريب، أحمد، الميهي، رمضان، الجوهري، لطفي، 2020، "أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد 7 – عدد 2، ص.ص.39 – 64، مصر، ص.48.

[2] Ibrahim, M., Abubakar, d., 2019, “Board Attributes and Financial Reporting Quality of Listed Deposit Money Banks (DMBs) in Nigeria” International Journal of Economics and Business Administration, Vol.5, No.4, PP. 185-192, p.187.

[3] Shahzad, F., 2018, “Financial Reporting Quality, Family Owned Business and Investment Efficiency”, PHD Thesis, Islamabad, p.6.

كما يرى (Al-Dmour, et al., 2018) [1] أنّ جودة التقارير المالية هي الوسيلة التي تفرض على الشركة أن تقدم معلومات جيدة ودقيقة، مما يؤدي بدوره إلى التقليل من الغموض والتضارب في المعلومات المقدمة لكل من المساهمين وأصحاب المصلحة وغيرهم من المشاركين في السوق المهتمين بهذه التقارير.

وفي دراسة أخرى عرّفها كل من (McDermott, 2012; Chen et al., 2011) على أنها درجة الدقة التي تجعل التقارير المالية قادرة على نقل المعلومات المتعلقة بعمليات الشركة إلى مستخدمي هذه التقارير، وخصوصاً المستثمرين بالشكل الذي يمكّنهم من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمساعدة في أغراض التعاقدات المالية. [2]

وترى الباحثة استناداً للمفاهيم أعلاه أن جودة التقارير المالية تتمثّل في التقارير المالية الصادرة عن الشركات والتي تعبّر بصدق وشفافية عن المعلومات الخاصة بكافة الأنشطة التي تقوم بها الشركات في البنود المعروضة في تلك التقارير سواءً كانت مالية أو غير مالية وبُعدها عن التحيز والتضليل لتكون أكثر فائدة لمستخدمي تلك التقارير ومتخذي القرارات ومقياساً لطبيعة العمل الذي تقوم به الشركة وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير ومدى قدرتهم على اتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

3-1-2- خصائص جودة التقارير المالية:

تتمثل جودة التقارير المالية في عدة أشكال كما يلي [3]:

1) **جودة صياغة التقرير:** توصيف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون الكلمات المختارة لوصف البيان واضحة ومفهومة ومعبرة بدقة عن البيان، وهذا يتطلب توافر خاصية الوضوح.

---

[1] Al-Dmour, A.H., Abbod, M., Al Qadi, N.S., 2018, "The impact of the quality of financial reporting on non-financial business performance and the role of organizations demographic' attributes (type, size and experience)", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol.22 – No.1, P.P.1 -18, p.3.

[2] الحربي، آلاء واصل، 2021، "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 9 -عدد 3، ص.ص.223 -253، ص.236.

[3] غريب، وآخرون، 2020، مرجع سبق ذكره، ص.49.

2) **جودة محتوى التقرير:** وجود القيم الصحيحة للبيانات وخلو التقرير من الأخطاء الجوهرية، وهذا يتطلب توافر ثلاث خصائص هي الشمول والاكتمال والدقة.

3) **جودة عرض التقرير:** سهولة الحصول على التقرير في الوقت المناسب أو عرض المعلومات تحت عناوين متجانسة أو بطريقة لا تحتاج للمزيد من التفسير والتوضيح عند استخدامها، ويتطلب هذا توافر أربع خصائص هي الاتساق أو الثبات والحياد والتوقيت والشفافية.

مما سبق يتبيّن أن خصائص جودة التقارير المالية تتجلى في الصياغة الواضحة والسليمة للمعلومات الموجودة ضمنها؛ بحيث لا تحتمل الغموض والتأويل بالنسبة للمستخدمين، كما يجب أن تتضمن معلومات موثوقة وكافية تفي بالغرض المطلوب منها لتلبية احتياجات كافة الأطراف، فضلاً عن ذلك يجب أن تكون شفافة وواضحة وموضوعية بحيث تمكن متخذ القرار من اتخاذ القرار المناسب.

3-1-3- العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية:

ينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على خصائص المعلومات المالية التي تتضمنها هذه التقارير، وهذه العوامل مجتمعةً تساهم في تحسين منفعة المعلومات المحاسبية لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات، إلا أنّ خصائص المعلومات المالية من الصعب قياسها كمياً للتحقق من جودة التقارير المالية، مما أدى إلى ظهور مؤشرات كمية أخرى للمساهمة في قياس هذه الجودة [1]، منها ما يرتبط معها بعلاقة إيجابية، ومنها ما يؤثر ويساهم سلباً في قياس جودة التقارير المالية، من هذه العوامل أو المؤشرات الحوكمة والتحفظ المحاسبي، إدارة الأرباح، حجم الشركة والصناعة التي تنتمي إليها، والأنظمة والقوانين التي تحكم إطار عملها، والهيكل

[1] عبد الغفار، نورهان، 2020، " استخدام أسلوب التنقيب في البيانات لدعم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المستقبلية وأثر ذلك على تعزيز كفاءة القرارات الاستثمارية في السوق المالي المصري – دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 21 -عدد 1، ص.ص.376 – 465، مصر، ص.383.

التنظيمي للشركة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق فيها، وجودة المعايير المحاسبية المعمول بها[1]؛ ويمكن عرض بعضاً منها فيما سيأتي:

1- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS:

إن جودة المعلومات الخاصة بالشركات التي تعتمد معايير التقارير المالية الدولية ستكون أعلى مقارنةً مع الشركات التي تعتمد معايير أخرى للمحاسبة؛ وذلك لدورها الكبير في تحسين قابلية معلومات الشركة للفهم وتخفيض تكاليف إعداد وتفسير التقارير المالية، وتعزيز ثقة المستخدمين في المعاملات والبيانات المالية، وتمكين القدرة على تحليل المعلومات في سبيل اتخاذ قرارات الاستثمار، بالإضافة إلى تعظيم إمكانيات المقارنة مع الشركات المماثلة،[2] وبالتالي فإنّ عدم التطبيق السليم أو تجاهل المبادئ والمعايير المحاسبية المعنية بتحسين جودة معلومات التقارير المالية يؤثر سلباً على جودة تلك التقارير. [3]

2- إدارة الأرباح Earnings Management:

تمثّل إدارة الأرباح أحد الجوانب الهامة التي تؤثر بشكلٍ سلبي في جودة الأرباح، ويوجد العديد من المقاييس للتعبير عن جودة الأرباح، كالقدرة على التنبؤ، وتمهيد الدخل، وجودة الاستحقاقات، لذا فإنّ التركيز على إدارة الأرباح من خلال المستحقات بدلاً من التركيز على إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية له تأثير على جودة التقارير المالية؛ حيث أنّ الاستحقاقات تُعتبر أسهل في التلاعب بها وأقل وضوحاً لأصحاب المصالح من التدفقات النقدية، وبالتالي كلما زادت مشاركة الشركة في إدارة الأرباح، كلما انخفضت جودة التقارير المالية للشركة. [4]

---

[1] Herath, S., Albarqi, N., 2017, "Financial Reporting Quality: A Literature Review", International Journal of Business Management and Commerce, Vol.2 - Iss.2, P.P.1 -14.

[2] عبد الله، إيمان السيد، 2020، "العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم – دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 11 – عدد 1، ص.ص.273 -295، جامعة قناة السويس، مصر، ص.285.

[3] محمود، محمد أحمد حنفي، 2010، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

[4] Herath, S., Albarqi, N., 2017, مرجع سبق ذكره, p.7.

3- جودة الإفصاح Disclosure Quality:

الإفصاح يعني إظهار المعلومات المالية، سواءً أكانت كمية أو وصفية في التقارير المالية، بالشكل الذي يجعلها ملائمة وغير مضللة لمستخدمي التقارير المالية من الأطراف الخارجية والتي لا تمتلك سلطة الاطلاع على السجلات المحاسبية للشركات[1]، وبالتالي تُعتبر زيادة مستوى شفافية الإفصاح في التقارير المالية من العوامل الأساسية التي تزيد من جودة الإفصاح، ومن ثم فعالية الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح في رفع جودة التقارير المالية، حيث يؤدي إلى الحدّ من السلوك الانتهازي للإدارة ، وبالتالي العمل على تحسين ورفع قيمة الشركة.[2]

4- رأس المال الفكري Intellectual Capital:

تشير دراسة (Thaha, et al., 2022) [3] إلى أنّ رأس المال الفكري يعبّر عن قدرة الشركة على إنتاج أفضل الحلول بناءً على الخبرة الكافية بالتكنولوجيا والمعارف الأخرى المُتقنة من قبل مواردها البشرية، وبالتالي تميل الشركات التي لديها مستويات عالية من الأداء الجيد لرأس المال الفكري إلى توفير معلومات دقيقة وتقديم إفصاحات بارزة للإبلاغ عن أدائها المتميّز، مما يعني جودة أعلى لتقاريرها المالية، وعلى العكس من ذلك؛ فإنّ الشركات ذات الأداء المنخفض لرأس المال الفكري تقدّم مستويات منخفضة من الإفصاح وبالتالي جودة أقل لتقاريرها المالية لإخفاء تراجعها في الأداء.

5- حوكمة الشركات Corporate Governance:

تُعرّف حوكمة الشركات على أنها آلية لتعزيز التفاعل بين أصحاب المصالح مع الشركة وضمان تخصيص واستغلال موارد الشركة بكفاءة وفعالية، حيث يتم وضع وتطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات التي

---

[1] خنفايس، نسرين، 2018، "نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية – عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققي داخليين ومحاسبين العاملين في أم البواقي"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص.20.

[2] عبد الله، إيمان السيد، 2020، مرجع سبق ذكره، ص.284.

[3] Thaha, S., Irdawati, Hariyanti, Saleh, L., Hardiyono, 2022, "Effect of Knowledge and Locus of Control on Intellectual Capital and Quality of Financial Reports", JURNAL ILMIAH AKUNTANSI, Vol.5 – Iss.1, P.P.284 – 295, Indonesia, p.293.

توجه سلوك الشركة وتحدّ من الممارسات غير السليمة لأعضاء مجلس الإدارة وتساعد في تحديد وتحقيق الأهداف التي يضعها كل من المساهمين وبقية أصحاب المصالح.[1]

تلعب حوكمة الشركات دوراً قوياً في ضمان وتعزيز جودة التقارير المالية، حيث يعمل نظام حوكمة الشركات من خلال مقوماته على توفير مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية، الفنية والأخلاقية والتي تساعد على تحقيق جودة التقارير المالية؛ مما يسمح بالإفصاح الصادق عن معلومات تمتاز بالشفافية والمصداقية، وهذا ما تحتاجه الأطراف الذين لهم مصالح في الشركة من أجل ضمان حقوقهم والقيام بواجباتهم على أكمل وجه.[2]

وتتمثل بعض العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية والمتعلقة بحوكمة الشركات بنوعين من الآليات؛ أولهما الآليات الداخلية للحوكمة كأداء مجلس الإدارة والرقابة الداخلية، وثانيهما الآليات الخارجية للحوكمة والتي تتضمن جودة عملية التدقيق، وسنستعرض كل منها على حدة.

6- أداء مجلس الإدارة Board Performance:

ووفقاً لدراسة (Kaawaase, et.al, 2021) [3] يجب أن يتمتع مجلس الإدارة بالخبرة المالية والمعرفة الكافية بالعمليات التجارية، حيث يتعين عليه القيام بمهامه على النحو المنصوص عليه ضمن القوانين واللوائح المعمول بها، كما توصلت الدراسة إلى أنّ أداء دور مجلس الإدارة مرتبط بشكل كبير بالضوابط الداخلية على التقارير المالية، والامتثال لمتطلبات الإفصاح عن المعايير الدولية لإعداد التقارير، وبالتالي تؤكد هذه الدراسة أن حوكمة الشركات تعمل على تحسين جودة التقارير المالية.

---

[1] Alsmady, A.A., 2022, "Quality of financial reporting, external audit, earnings power and companies performance: The case of Gulf Corporate Council Countries", Research in Globalization, Vol.5 (2022), P.P.1 -13, p.2.

[2] قورين، حاج قويدر، 2020، " دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي مجلد 14 – عدد 1، ص.ص.185 – 201، الجزائر، ص.191.

[3] Kaawaase, T.K., Nairuba, C., Akankunda, B., Bananuka, J., 2021, "Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions", Asian Journal of Accounting Research, Vol. 6, No. 3, P.P. 348-366, Uganda, p.358.

7- الرقابة الداخلية Internal Control:

يعرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants الرّقابة الداخلية على أنّها العمليات التي يقوم بتنفيذها كلٌ من في الشركة من إدارة وموظفين من أجل تقديم ضمان معقول لمستخدمي التقارير المالية فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التالية[1]:

أ- الرقابة المتعلقة بالاستخدام الفعّال والكفء لموارد الشركة.

ب-ضوابط التقارير المالية المتعلقة بإعداد تقارير مالية منشورة موثوقة.

ت-ضوابط الامتثال المتعلقة بمدة التزام الشركة بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

وبالتالي تعمل الرقابة الداخلية الفعالة على تقليل مخاطر المعلومات وتعزيز اكتمالها ودقتها، وبحسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) فإن الرقابة الداخلية القوية على التقارير المالية هي أحد العوامل الأساسية لتحقيق هدف إنتاج بيانات مالية موثوقة وتحقيق أهداف التقارير المالية، ولذلك تُعد الرقابة الداخلية الفعالة أحد العوامل الهامة التي تؤثر على جودة التقارير المالية، وبالتالي كلما كانت الرقابة الداخلية أقوى وأكثر فاعلية، كلما زادت جودة التقارير المالية التي تم تحقيقها. [2]

8- جودة التدقيق Audit Quality:

للتدقيق بنوعيه الداخلي والخارجي، ولجان التدقيق دوراً هاماً في تعزيز جودة التقارير المالية،[3] وفقاً لدراسة (Jabak, 2022) [4] فإن مدقق الحسابات المستقل من شأنه أن يساعد الشركة في اتخاذ قرارات مالية حكيمة والتحقق من دقة بياناتها المالية، مما يجعله أكثر فاعلية في إنجاز أعماله، كما أنه ووفقاً لقانون Sarbanes-Oxley لعام 2002 يجب أن تتميز لجان التدقيق بالاستقلالية والتأهيل، وأن يتمتّع أعضاؤها بالخبرة المالية،

---

[1] Kewo, C.L., Afiah, N.N., 2017, "Does Quality of Financial Statement Affected by Internal Control System and Internal Audit?", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7(2), P.P.568-573, Indonesia, p.569.
[2] Herath, S., Albarqi, N., 2017, مرجع سبق ذكره, p.7.
[3] Sahi, et al., 2022 مرجع سبق ذكره , p.7.
[4] Jabak, H., 2022 مرجع سبق ذكره , p.374 -372.

وذلك بهدف تعظيم قدرتها على اكتشاف الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، وبالتالي العمل على ردع الإدارة من استخدام فرصها في التلاعب بهذه التقارير فيما يخدم مصالحها الشخصية؛ وبذلك تساهم لجان التدقيق في تعزيز جودة التقارير المالية، وبالتالي حماية مصالح المساهمين والمستثمرين والوفاء بالتزامات الشركة.

كما يزيد حجم لجنة التدقيق من جودة التقارير المالية، حيث تساهم لجان التدقيق في تعزيز جودة التقارير المالية من خلال توافر عدد كافي من الأعضاء بالشكل الذي يمكنها من القيام بمسؤولياتها ومهامها على أكمل وجه؛ مما يزيد من الموارد البشرية المتوافرة لدى اللجنة لتحسين جودة الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية.[1]

بالإضافة إلى أنه حتى تكون الشركة قادرة على تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية، تحتاج إلى جودة عالية للتدقيق الداخلي من حيث كفاءة موظفي التدقيق الداخلي، والذين ينبغي أن يكونوا قادرين على الامتثال للمعايير والقواعد المهنية والأخلاقية،[2] فالتدقيق الداخلي هو نشاط استشاري مستقل وموضوعي يهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظّم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعملية الحوكمة. [3]

9- تكنولوجيا المعلومات Information Technology:

إنّ استخدام أساليب فعّالة لتكنولوجيا المعلومات تؤثر بشكل إيجابي في إعداد تقارير مالية موثوقة ومرنة، حيث أنّه كلما كان مستخدمو تكنولوجيا المعلومات من ذوي الكفاءات في استخدام الأساليب الحديثة، كلما كان ذلك داعماً للتقارير المالية من خلال عرضها بدقة ووضوح ونشرها في الوقت المحدد دون تأخير؛ ولذلك يمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات من أهم العوامل التي تساعد الشركة في تحسين جودة التقارير المالية. [4]

---

[1] الحربي، آلاء واصل، 2021، مرجع سبق ذكره، ص.234.

[2] Kaawaase, et al., 2021مرجع سبق ذكره , p.358.

[3] Kewo, C.L., Afiah, N.N., 2017, مرجع سبق ذكره, p.570.

[4] Aswar, Kh., Wiguna, M., Hariyani, E., Ermawati, E., 2021, "Quality of Financial Statements in Indonesian Local Governments: An Empirical Investigation", Journal of Asian Finance - Economics and Business, Vol.8 – Iss.6, P.P.993–999, Indonesia, p.995.

10- حجم الشركة Company Size:

غالباً ما تتمتع الشركات الأكبر حجماً بالمقارنة مع الشركات الأصغر حجماً بمستوى أعلى من جودة التقارير المالية لأسباب تتعلّق بحماية سمعتها في السوق، جذب أموال الاستثمار الخارجية وتثبيط تدخّل الهيئات الحكومية في أعمالها،[1] لذلك فإنّه من غير المرجح أن تقوم الشركة كبيرة الحجم بعمليات التلاعب وتحريف التقارير المالية.

11- أخلاقيات العمل Business Ethics:

إنّ ترسيخ مبادئ السلوك الأخلاقي والديني للإدارة والموظفين له تأثير مباشر على جودة التقارير المالية، حيث تُظهر الشركات الملتزمة بمستوى أعلى من أخلاقيات العمل جودة أعلى للتقارير المالية من تلك التي لديها مستوى أقل من أخلاقيات العمل، بالإضافة إلى أنّ الاستحقاقات في الشركات التي لديها مستوى عالي من الالتزام الأخلاقي تُظهر انعكاساً صادقاً على التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية،[2] وهذا يتطلب من الإدارة أن تتشدّد بشكل كبير على منع الاحتيال، مما قد يقلل من فرص حدوثه ومنع وقوعه، بحيث يكون من شانه أن يقنع الأفراد بعدم ارتكاب الاحتيال بسبب احتمال اكتشافه وتطبيق عقوبات عليه؛ وبالتالي يؤدي ذلك إلى خلق التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة وخلق ثقافة الأمانة العامة والأخلاق العالية من خلال وضع مصلحة الشركة فوق المصلحة الشخصية. [3]

نلاحظ مما سبق أنّ علاقة جودة التقارير المالية بمختلف العوامل المؤثرة فيها تتفاوت بين الإيجابية والسلبية حتّى أنّ طبيعة العلاقة قد تتغير بالنسبة للعامل نفسه، وذلك تبعاً إلى ظروف أخرى تتبع للبيئة التي أُجريت فيها الدراسة وتاريخ إجرائها واقتصاد الدول، وغيرها من العوامل الأخرى التي تحكم ظروف كل دراسة والتي لا يمكن

---

[1] العضّام، نيرمين، 2021، "دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة التقارير المالية لترشيد القرارات الداخلية في الشركات - دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ص.16.

[2] Herath, S., Albarqi, N., 2017, مرجع سبق ذكره, p.9.

[3] الصائغ، محمد دفع الله، 2019، " دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية - دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان"، أطروحة دكتوراه، السودان، ص.180.

عزل أثرها؛ وعليه فإنّ النتائج تختلف وفقاً لاختلاف المتغيّرات والبيئة المحيطة، وسنتناول في دراستنا الحالية واحداً من هذه المؤشرات متمثلاً في إدارة الأرباح نظراً لأهمية تأثيرها في جودة التقارير المالية.

3-2 المبحث الثاني

نماذج قياس جودة التقارير المالية

هناك العديد من الأساليب التي تُستخدم لقياس جودة التقارير المالية على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت موضوع جودة التقارير المالية والتي سيتم ذكر بعضاً منها، إلا أنه لا يوجد مقياس محدد لإجراء تقييم شامل لجودتها، وسيتم استعراض أهم هذه النماذج والتي وردت في الدراسات السابقة كما يلي:

3-2-1 نموذج جودة المعلومات المحاسبية:

يركّز هذا النموذج على مدى فائدة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات وذلك بالاعتماد على تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث يتم الاستدلال على هذه الجودة من خلال قائمة استقصاء، توجه فيها مجموعة من الأسئلة عن كل خاصية من خصائص جودة المعلومات للاستفسار عن مدى توفرها في معلومات التقارير المالية، وبالتالي يُعتبر هذا المقياس صعب الاستخدام نظراً لصعوبة قياس الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية، واختلاف النتائج باختلاف الأنظمة المُعتمدة في القياس؛ لذلك تم التوجه نحو استخدام أساليب أخرى أكثر موضوعية لقياس جودة التقارير المالية. [1]

3-2-2 نموذج التحفظ المحاسبي:

ويعني التحفظ المحاسبي وجود حالة من عدم التأكد تحيط بعملية إعداد التقارير المالية، بالشكل الذي يؤدي إلى طلب درجة أعلى من التحقق عند الاعتراف بالأحداث غير السارة على أنها خسائر، حيث أنّ الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة يصاحبها انخفاض في القيم الدفترية لصافي الأصول وصافي الدخل. [2]

هناك العديد من مقاييس التحفظ المحاسبي إلا أنّ مقياس التحفظ المحاسبي وفق مدخل الميزانية العمومية يعد المقياس الأكثر شيوعاً واستخداماً، حيث ترتكز فكرة هذا المقياس على العلاقة بين القيمة السوقية لأسهم الشركة

---

[1] حسن، حنان، 2020، مرجع سبق ذكره ، ص26.

[2] رحلي، العلجة، بن السعدي، سلوى، 2022، "أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، الجزائر، ص.34.

والقيمة الدفترية لحقوق الملكية بعد طرح قيمة الأسهم الممتازة؛ فالقيمة الدفترية هي نتاج تطبيق السياسات المحاسبية المختلفة والتحفظ يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول: وبالتالي تخفيض قيمتها الدفترية، أما القيمة السوقية فهي تمثل الأسعار السائدة للأسهم في البورصات. [1]

يتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية (M/B (Market to Book أو العكس، حيث تقاس القيمة السوقية لحقوق الملكية من خلال عدد الأسهم المصدرة مضروباً بالسعر السوقي للسهم، ويتم احتساب هذا النموذج على الشكل التالي: [2]

$$P_t = \alpha + mb_t + \varepsilon_t$$

حيث أنّ:

P_t : القيمة السوقية للسهم

b_t : القيمة الدفترية للسهم

$$P_t = \alpha + m_1 AS_t + m_2 LI_t + \varepsilon_t$$

حيث أنّ:

AS_t : إجمالي الأصول

LI_t : إجمالي الالتزامات

$$BTM_{t,i} = \alpha_t + \alpha_i + \sum_{j=0}^{6} \beta_j R_{t-j,i} + \varepsilon_{t,i}$$

حيث أنّ:

$BTM_{t,i}$: نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية

[1] الحربي، آلاء واصل، 2021، مرجع سبق ذكره ، ص.237.
[2] القطيفان، ساجدة، 2023، " أثر مفاهيم الدخل المتعددة على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق – سوريا، ص.198.

α_t : الانحراف السنوي $\frac{b_t}{p_t}$ حيث يقيس انحراف هذه النسبة والذي يعود لعامل الوقت او الزمن

α_i: يمثل مقياساً لتأثير العوامل التي تسبب انحراف هذه النسبة بخلاف تأثير الزمن والعائدات السابقة (عنصر التحيز)

$\sum_{j=0}^{6} \beta_j R_{t-j,i}$: تأثير العائدات السابقة في انحراف النسبة $\frac{b_t}{p_t}$ (عنصر التأخر)

تختبر هذه النسبة إذا كانت القيمة الدفترية لحقوق الملكية تساوي قيمتها الدفترية أم لا، فإذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد الصحيح (M/B=1) فإنها تشير إلى أن القيمة الدفترية تمثل مقياساً محايد (غير متحيز) للقيمة السوقية. [1]

وبالتالي فإن زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية من سنة إلى أخرى تُعد مؤشراً على زيادة درجة التحفظ المحاسبي، كما أنّ ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لأكثر من الواحد الصحيح يدل على قيام الشركة باستخدام سياسة التحفظ المحاسبي التي أدت إلى التخفيض في قيم الأصول والأرباح؛ وهذا يعني أن الشركة مقيّمة بأقل مما ينبغي.

3-2-3 نموذج القيمة الملائمة للمعلومات:

تُقاس جودة التقارير المالية وفقاً لهذا النموذج من خلال دراسة العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح المحاسبية، وذلك من أجل قياس مدى ملاءمة وموثوقية معلومات التقارير المالية؛ حيث يقيس هذا النموذج جودة معلومات التقارير المالية من خلال التركيز على درجة الارتباط بين الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية من جهة، وردود فعل الأسواق المالية من جهة أخرى، ففي حال وجود درجة قوية من الارتباط بين السعر السوقي للسهم (والذي يمثل القيمة السوقية للشركة) وبين القيمة الدفترية للسهم (والتي تمثل قيمة الشركة بناءً

[1] القطيفان، ساجدة، 2023، مرجع سبق ذكره، ص.195.

على الإجراءات والسياسات المحاسبية المتبعة)، يمكن القول أنّ التقارير المالية توفر معلومات ملائمة وموثوقة ويمكن الاعتماد عليها، وبالتالي فإنّ هذه التقارير المالية هي تقارير عالية الجودة، والعكس صحيح. [1]

وقد تم اشتقاق عدة نماذج بناءً على نموذج القيمة الملائمة أهمها ما يلي:

أ. نموذج السعر:

يُستخدم نموذج السعر لدراسة العلاقة بين السعر السوقي للسهم والأرباح المحاسبية أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية أو كلاهما معاً، ويتم قياس هذا النموذج وفقاً للمعادلة التالية:[2]

$$MVE_t = \alpha + \beta_1 ER_t + \beta_2 BVE_t + \varepsilon$$

حيث أن:

MVE_t: السعر السوقي للسهم

ER_t: ربحية السهم

BVE_t: حقوق الملكية مقسومة على عدد الأسهم المتداولة (القيمة الدفترية للسهم)

β_1, β_2: معاملات المعادلة

α: ثابت المعادلة

ε: خطأ القياس

ب. نموذج العائد:

يستخدم نموذج العائد لدراسة العلاقة بين عائد السهم والأرباح المحاسبية أو تغيراتها أو كلاهما، وتدرس هذه العلاقة بشكل دالة انحدار في أكثر الأحيان، ويعبر عن هذا النموذج رياضياً بالمعادلة التالية: [1]

---

[1] Mbobo, M.E., Ekpo, N.B., 2016, مرجع سبق ذكره, p.186.

[2] غصن، سلمى، 2018، "أثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق – سوريا، ص.108.

$$R_t = \alpha + \beta_1 X_t + \beta_2 \Delta X_t + \varepsilon_t$$

حيث أنّ:

R_t: عائد السهم السوقي عند الفترة t

α: ثابت المعادلة

β_1, β_2: معاملات استجابة الأرباح

ΔX: التغير في الأرباح السنوية وتساوي $X_t - X_{t-1}$

ε: خطأ القياس

وما يميز نموذج العائد عن نموذج السعر هو أن نموذج العائد يحدد أثر المعلومات المحاسبية في تغيرات القيمة السوقية للشركة (السعر السوقي للسهم) خلال فترة زمنية محددة، بينما يحدد نموذج السعر هذا الأثر في لحظة زمنية محددة.

3-2-4 نموذج جودة الأرباح:

تعد جودة الأرباح المحاسبية من أكثر النماذج التي تقوم بقياس جودة التقارير المالية والتي لاقت اهتمام الفكر المحاسبي في الفترة الأخيرة، وخاصةً بعد الفضائح المالية التي حدثت في نهاية القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، حيث تُعتبر معلومات الأرباح ومكوناته المتمثلة في التدفقات النقدية وحسابات الاستحقاق من أكثر المعلومات التي نالت الاهتمام الأكبر في هذا السياق[2]، ووفقاً لدراسة (عدنان وعباس، 2016)[3] تعبر جودة الأرباح عن مدى قدرة الأرباح المنشورة على عكس الأرباح الحقيقية وتحقيق استمرارية الأرباح والتنبؤ بالأرباح المستقبلية وكذلك قدرتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة.

---

[1] السهلي، يزن، 2023، " مرجع سبق ذكره، ص.97.

[2] الصائغ، محمد دفع الله، 2019، مرجع سبق ذكره، ص.174 -175.

[3] عدنان، فداء، عباس، يونس، 2016، "جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 48، ص.ص.249 -264، العراق، ص.253.

ويتم الحكم على جودة الأرباح من خلال عدة نماذج منها نموذج قياس استمرارية الأرباح الذي وضعه (Kor mend and lipe, 1987) ونموذج قياس القدرة التنبؤية للأرباح الذي وضعه (Franci Setal, 2003)، ويُعاب على هذا النموذج اعتماده على سلاسل بيانات زمنية لفترة طويلة قد تصل الى عشرين سنة فأكثر، [1] ومن أهم مقاييس جودة الأرباح القائمة على المحاسبة "نموذج القدرة التنبؤية للأرباح":

أ. نموذج القدرة التنبؤية للأرباح:

يقيس قدرة الأرباح أو مكوناتها على تحسين قدرة المستخدم على التنبّؤ ببنود البيانات المالية المعنية، ويعبّر عن النموذج من خلال المعادلة الآتية[2]:

$$PRED_{i,t} = \sqrt{\sigma^2(V_{i,t})}$$

حيث أنّ:

$PRED_{i,t}$: قدرة أرباح الشركة i على التنبؤ بنفسها في الفترة t

$\sigma^2(V_{i,t})$: تباين خطأ التقدير للشركة i خلال الفترة t

$V_{i,t}$: خطأ التقدير للنموذج المستخدم في قياس القدرة التنبؤية للأرباح

كلما انخفضت قيمة الانحراف المعياري، كلما دلّ ذلك على ارتفاع القدرة التنبؤية للأرباح، وبالتالي ارتفاع جودة هذه الأرباح.

ب. نموذج استمرارية الأرباح:

يمثّل تحديد مدى استمرارية الأرباح أحد المقاييس الهامة لجودة الأرباح، ويستهدف هذا المقياس فحص العلاقة بين أرباح الفترة الحالية (t)، وأرباح الفترة السابقة (t−1)، وذلك على النحو التالي[3]:

---

[1] رحلي، العلجة، بن السعدي، سلوى، 2022، مرجع سبق ذكره، ص.34.
[2] العضّام، نيرمين، 2021، مرجع سبق ذكره، ص.19.
[3] محمود، محمد أحمد حنفي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 137.

$$EARN_t = \lambda_0 + \lambda_1 EARN_{t-1}$$

حيث:

$EARN$: تمثل صافي الربح قبل العناصر غير العادية والاستثنائية مقسوماً على عدد الأسهم المتداولة خلال السنة

ويتم قياس مدى استمرارية الأرباح من خلال تقدير قيمة λ_1، بحيث أنه إذا كانت λ_1 تقترب من الواحد الصحيح، فإنّ ذلك يمثل استمرارية الأرباح، وبالتالي زيادة جودة هذه الأرباح، والعكس صحيح.

ومن المقاييس الأخرى لتحديد جودة الأرباح نموذج (Bellovary et al., 2005) والذي يعتمد على إعطاء درجات لعشرين خاصية من خصائص الأرباح لتحديد مستوى جودة الأرباح، بالإضافة إلى نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل مقسومة على القيمة المطلقة للتغير في التدفقات النقديـة. [1]

بعد استعراض هذه النماذج وبخلاف الواقع العملي نجد أنه لا يمكن الاعتماد على نموذج معين لقياس جودة التقارير المالية؛ نظراً لاختلاف البيئة التي أُجريت فيها كل دراسة من الدراسات التي وضعت تلك النماذج، بالإضافة إلى اختلاف توجه كل باحث في دراسته، وستعتمد الباحثة في دراستها التحليلية على نموذج استمرارية الأرباح نظراً لكونه الأنسب تبعاً للبيئة موضوع الدراسة ولسهولة تطبيقه على البيانات المالية للشركات عينة الدراسة.

[1] عدنان، فداء، عباس، يونس، 2016، مرجع سبق ذكره، ص.254.

3-3 المبحث الثالث

العلاقة بين جودة التقارير المالية وإدارة الأرباح

مع استمرار سريان العولمة، وضرورة البحث عن أسباب الأزمات المالية التي لحقت بكبرى الشركات حول العالم، إضافةً إلى التنافس على الموارد، كل ذلك أدى إلى زيادة مطالبة كافة الجهات ذات المصالح مع الشركات من مستثمرين ودائنين وغيرهم إلى ظهور معايير تساهم في تحسين جودة وشفافية المعلومات التي تساعد تلك الأطراف في اتخاذ القرارات الرشيدة وجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة؛[1] وبناءً على ذلك فقد تم إصدار المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بغرض تنظيم السياسات المحاسبية وضبط عملية العرض والإفصاح للمعلومات في التقارير المالية للشركات، إلا أن المرونة التي تمنحها تلك المعايير في إعداد التقارير المالية من خلال تعدد البدائل والمعالجات المحاسبية لنفس العملية تسمح للإدارة بالتلاعب في المعلومات المُقدّمة ضمنها، من أجل تجميل الحقائق وتضليل المستخدمين، مما يؤثر سلباً سواءً على سمعة الشركة وقيمتها أو على فقدان ثقة مستخدمي التقارير المالية بما يُقدَّم لهم من معلومات محاسبية، وذلك باستخدام عدة طرق أو ممارسات، منها إدارة الأرباح،[2] لذلك يمكن اعتبار تعدد تلك السياسات المحاسبية بمثابة عصا سحرية بيد الإدارة لإدارة أرباحها وفقاً لما يخدم مصالحها.

وبالتالي فإنّ المرونة في تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية لا تمثّل عيباً، إلا أنّ عدم اتباع الإدارة لهذه المعايير بطريقة سليمة، أو عدم الثبات في اتباعها من فترة لأخرى، أو استخدام تلك المرونة للقيام بإدارة المعلومات المالية بشكلٍ انتهازي، ومن ثم الإضرار بأصحاب المصالح المختلفة مع الشركة، يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح وبالتالي انخفاض جودة التقارير المالية، مما يؤثر سلباً على عدة جوانب منها صعوبة الحصول

---

[1] أسعد، باسل، سميا، ربيع، 2020، "محاسبة متوسطة 1"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، ص.6.

[2] صورية، زاوي، 2017، "أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 17 – عدد 1، ص.ص.11 – 23، الجزائر، ص 12.

على التمويل اللازم، بالإضافة إلى فقدان المصداقية في التقارير المالية للشركة وغيرها، مما قد يدفع الإدارة إما إلى المزيد من ممارسات إدارة الأرباح، أو إلى ضبط السلوك الانتهازي للإدارة. [1]

تمثل إدارة الأرباح أحد الجوانب الأساسية التي تؤثر بشكل سلبي على جودة التقارير المالية ونزاهتها، حيث يسعى المدراء إلى إخفاء الأدوات التي يستخدمونها في القيام بإدارة الأرباح مستفيدين بذلك من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى، ونتيجةً لتضارب المصالح بينها وبين المالكين والمساهمين،[2] كما تحدّ ممارسات إدارة الأرباح من دور المحاسبة في تحقيق حوكمة الشركات، إذ يعتمد هذا الدور في جوهره على التقارير المالية والتي تمثّل أداة أساسية لتفعيل مبادئ الحوكمة، حيث تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من قبل جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة. [3]

إلا أنّ هناك بعض الآليات التي يمكن أن تساعد على التقليل من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية؛ منها ارتفاع نسبة الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، ولجان المراجعة التي تتكون من أعضاء يتّسمون بالاستقلالية والخبرة المالية، والمدقق الداخلي الذي يتميز بالكفاءة والاستقلالية، والمدقق الخارجي الذي يمتلك الكفاءات المرتفعة، والإفصاح الذي يتم بدرجة عالية من الشفافية، بالإضافة إلى توافر القوة التنظيمية للمعايير المحاسبية، والإفصاح الاختياري من قبل الإدارة، وإجراء دورات تدريبية للمدراء وفريق العمل تركز ضمنياً على غرس القيم الأخلاقية لديهم، [4] وبالتالي تساهم الجودة العالية للتقارير المالية في التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين المدير والموكل والحد من مشاكل ممارسات إدارة الأرباح. [5]

---

[1] محمود، محمد أحمد حنفي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] Hasan, Sh., Jatiningrum, C., Fauzi, Hamid, M., 2019, " The Moderating Effect of Audit Quality On Audit Committee And Financial Reporting Quality In Malaysia", 19 Nº Special 35،Año ،Opcion 2899-2921, p.2901.

[3] عثمان، قمر، 2016، مرجع سبق ذكره، ص39.

[4] محمود، محمد أحمد حنفي، 2010، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[5] Irwandi, S. A., Pamungkas, I. D., 2020, “Determinants of financial reporting quality: Evidence from Indonesia”, Journal of International Studies, 13(2), p.p.25-33, p.27.

3-3-1 العلاقة بين النظريات المتعلقة بإدارة الأرباح وجودة التقارير المالية:

تسلط النظريات المتعلقة بدوافع إدارة الأرباح الضوء على الأسباب الكامنة وراء ممارسات إدارة الأرباح وكيف يمكن لهذه الدوافع أن تؤثر على جودة التقارير المالية، تساعد هذه النظريات في فهم الآليات التي تعمل من خلالها الإدارة وكيف يمكن لها أن تتلاعب بالأرباح بهدف تحسين الأداء المالي للشركة ومظهر تقاريرها المالية. وفيما يلي شرح للعلاقة بين أثر هذه النظريات على جودة التقارير المالية:

1- نظرية الوكالة (Agency Theory):

تشير نظرية الوكالة إلى أن هناك تضارباً في المصالح بين الإدارة (الوكلاء) والمساهمين (الموكلين)، مما ينشأ عنه تكاليف الوكالة، وفي هذا السياق قد تلجأ الإدارة إلى اللجوء إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتحسين مظهر الأداء المالي للشركة لتحقيق مكاسب شخصية مثل المكافآت والترقيات؛ هذا السلوك يمكن أن يقلل من جودة التقارير المالية، وبحسب (Jensen & Meckling, 1976) [1] يمكن أن تؤثر نظرية الوكالة على جودة التقارير المالية كما يلي:

1. زيادة الدافع للتحكم في المعلومات:

توضح نظرية الوكالة أن المدراء قد يميلون إلى التلاعب بالمعلومات المالية أو تقديمها بشكل يحقق مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين، ما يؤثر سلباً على مصداقية وجودة التقارير المالية.[2]

2. تحسين الرقابة الداخلية للحد من تكاليف الوكالة:

تؤدي نظرية الوكالة إلى تعزيز أهمية الرقابة الداخلية وأنظمة الحوكمة لضمان أن الإدارة تعمل بما يتوافق مع مصالح المساهمين، فإنّ تحسين هذه الأنظمة يمكن أن يعزز من جودة التقارير المالية من خلال زيادة الشفافية وتقليل إمكانية التلاعب بتلك التقارير. [3]

3. التقارير المالية كآلية لتقليل فجوة المعلومات:

---

[1] Jensen, M.C. & Meckling, W.H., 1976, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs, and Ownership Structure", Journal of Financial Economics, 3(4), P.P.305-360.
[2] Jensen, et al., 1976, مرجع سبق ذكره, p.308.
[3] Watts, R.L., Zimmerman, J. L, 1986, "Positive Accounting Theory", Prentice-Hall, Business & Economics, p. 112.

في إطار نظرية الوكالة، تعد التقارير المالية وسيلة للحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، حيث كلما زادت الشفافية في هذه التقارير، قلّ احتمال حدوث مشاكل الوكالة، مما يرفع من جودة التقارير المالية. [1]

4. استخدام التدقيق الخارجي لتحسين جودة التقارير:

من وسائل تخفيض تكاليف الوكالة الاعتماد على التدقيق الخارجي للتقارير المالية، مما يحسّن مصداقية هذه التقارير ويعزز ثقة المساهمين. [2]

من وجهة نظر الباحثة، تلعب نظرية الوكالة دوراً حاسماً في تفسير العديد من التحديات التي تواجه الشركات فيما يتعلق بجودة التقارير المالية، حيث يظهر بوضوح أن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين يخلق ضغوطاً على الإدارة لاتخاذ قرارات قد لا تخدم مصلحة الشركة على المدى الطويل، مما يؤدي إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح، من هذا المنطلق، نجد أنّ تعزيز الرقابة الداخلية وتطبيق أنظمة الحوكمة الفعّالة أمران أساسيان لتقليل تكاليف الوكالة وتحسين جودة التقارير المالية.

كما أن زيادة الشفافية والتدقيق الخارجي يشكلان عنصرين مهمين في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمساهمين، حيث أنه كلما زادت الثقة في المعلومات المالية، كلما ارتفعت جودة التقارير وقلّت فرص التلاعب؛ لذا، يجب أن تركز الشركات على بناء ثقافة تنظيمية تضع مصلحة المساهمين والمصداقية ضمن أولوياتها، بالتوازي مع تعزيز الرقابة والمساءلة على الإدارة.

2- نظرية الإشارة (Signal Theory):

نظرية الإشارة (Signal Theory) تعني أن الشركات ذات الأداء الجيد تسعى إلى إرسال إشارات إيجابية إلى السوق لتعكس جودة أدائها، في حين قد تسعى الشركات ذات الأداء الضعيف إلى تقديم تقارير محاسبية مضللة للواقع من أجل تحسين صورتها، هذا السلوك يؤثر بشكل مباشر على جودة التقارير المالية من خلال تأثير عدم

[1] Healy, P.M., Palepu, K.G., 2001, "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature", Journal of Accounting and Economics, 31(1-3), 405-440, p. 410.
[2] Deegan, C., Unerman, J., 2011, "Financial Accounting Theory", McGraw-Hill, p. 274.

تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح، مما يدفع الإدارة لاستخدام استراتيجيات محاسبية معينة لإرسال إشارات معينة حول الوضع المالي للشركة، وفيما يلي أثر هذه النظرية على جودة التقارير المالية:

1. عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى تلاعب محتمل في التقارير المالية:

ترتكز نظرية الإشارة على الفجوة في المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح الخارجيين، حيث تؤكد أن الإدارة تمتلك معلومات أكثر من المستثمرين، مما يتيح لها إمكانية التلاعب بالأرباح والتقارير المالية بهدف إظهار صورة إيجابية عن الشركة؛ حيث تقوم الإدارة بإرسال إشارات إلى السوق لتقليل عدم اليقين بشأن مستقبل الشركة، هذا التلاعب يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية، حيث يخلق صورة غير دقيقة عن الأداء المالي الحقيقي للشركة، ويؤدي إلى اتخاذ المستثمرين قرارات استثمارية غير صحيحة بناءً على معلومات غير دقيقة.[1]

2. استخدام الإدارة لاستراتيجيات إدارة الأرباح كإشارة على الأداء:

قد تتوجه إدارة بعض الشركات إلى استخدام بدائل محاسبية مختلفة لإظهار مستوى مرتفع من الأرباح أو تحسين المركز المالي للشركة وأنّها تحقق أرباحاً مستدامة بهدف إرسال إشارات إيجابية إلى السوق، مما قد يؤدي إلى تحريف المعلومات المالية، وبالتالي تقليل جودة التقارير المالية.[2]

3. التلاعب بالمعلومات للتأثير على القرارات الاستثمارية:

إنّ الإشارات التي ترسلها الإدارة عبر التقارير المالية يمكن أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرون وأصحاب المصالح، وإنّ استخدام الإدارة لاستراتيجيات إدارة الأرباح غالباً ما يقلل من شفافية التقارير المالية ويضعف جودتها من خلال تقديم صورة مغلوطة للمستثمرين.[3]

---

[1] Spence, M., 1973, "Job Market Signaling", The Quarterly Journal of Economics, Vo(87) – Iss.3, P.P. 355–374, p.355-356.
[2] Scott, W. R, O'Brien, P., 2020, "Financial Accounting Theory", 8th edition, Pearson Education, Canada, p.237.
[3] Akerlof, G.A., 1970, "The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism", The Quarterly Journal of Economics, 84(3) pp. 488-500, p. 495.

4. إشارات موثوقية الشركة تؤثر على تقليل الفجوة المعلوماتية:

من ناحية أخرى، يمكن أن تُستخدم الإشارات الإيجابية مثل الأداء المالي المستقر والنمو المستدام في تقليل الفجوة المعلوماتية وزيادة ثقة المستثمرين في التقارير المالية، مما يحسن من جودتها.[1]

وبرأي الباحثة تساهم نظرية الإشارة في تفسير دوافع إدارة الأرباح، حيث تسعى الإدارة إلى تحسين صورتها أمام المستثمرين، من خلال تحفيزها على تقديم تقارير تعكس إشارات إيجابية عن الوضع المالي للشركة، حتى وإن كانت هذه التقارير لا تعكس الواقع بالكامل، مما يؤدي إلى تقديم إشارات مضللة إذا لم تستند إلى أداء حقيقي، وبالتالي ضعف الشفافية وتدهور جودة التقارير المالية.

3- نظرية المحاسبة الإيجابية (Positive Accounting Theory):

تهدف نظرية المحاسبة الإيجابية إلى تفسير وتوقع السلوك المحاسبي داخل الشركات، وترتكز هذه النظرية على فكرة أن إدارة الشركات لا تتبع المبادئ والمعايير المحاسبية بشكل صارم، بل تقوم باختيار البديل المحاسبي الأنسب من بين عدة بدائل متاحة بما يتماشى مع الظروف الخاصة بالشركة ويحقق أهدافها، حيث تكمن أهمية هذه الاختيارات المحاسبية في التأثير على قرارات المستثمرين، سواء كانوا حاليين أو محتملين، كما تسعى الإدارة من خلال هذه الممارسات إلى تقديم صورة مالية قد تكون أكثر ملاءمة لمصالحها الخاصة، وفيما يلي بعضاً من مظاهر تأثير نظرية المحاسبة الايجابية على جودة التقارير المالية كما ورد في دراسة (Watts & Zimmerman, 1986):

1. تفضيل البدائل المحاسبية:

تقوم الإدارة باختيار سياسات محاسبية لتحسين الصورة المالية للشركة، مما قد يؤثر على شفافية التقارير المالية.[2]

---

[1] Ross, S.A., 1977, "The Determination of Financial Structure: The Incentive-Signalling Approach", The Bell Journal of Economics, 8(1), P.P.23-40 p. 35.

[2] Watts, R.L., Zimmerman, J. L, 1986, مرجع سبق ذكره, p. 117.

2. التلاعب المحاسبي:

إن استخدام الإدارة للبدائل المحاسبية المختلفة قد يؤدي إلى تعديل النتائج المالية بما يتوافق مع مصالحها، مما قد يؤدي إلى إنشاء تقارير مضللة.[1]

3. تباين الجودة بين الشركات:

إنّ الاختلاف في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركات يؤدي إلى اختلافات كبيرة في جودة التقارير المالية بين تلك الشركات. [2]

4. تأثير الحوافز:

تختار الإدارة السياسات المحاسبية بناءً على الحوافز المالية مثل المكافآت المرتبطة بالأرباح، مما قد يؤدي إلى تحيزات في التقارير المالية. [3]

من خلال النظر في تأثير نظرية المحاسبة الإيجابية على جودة التقارير المالية، يمكن القول إن هذه النظرية تعكس واقعية ممارسات الإدارة في عالم الأعمال، حيث تمنحها مرونة في اختيار السياسات المحاسبية الأنسب للشركة، ومع ذلك، فإن هذه المرونة قد تؤدي إلى نتائج سلبية على مستوى الشفافية والنزاهة في التقارير المالية، خاصة إذا كانت الدوافع خلف تلك الاختيارات ترتبط بمصالح الإدارة الشخصية أو الحوافز المالية، وبينما قد توفر نظرية المحاسبة الإيجابية تفسيراً مهماً للسلوك المحاسبي، إلا أنه من الضروري وضع إطار قانوني ورقابي صارم للحد من إمكانية استغلال هذه المرونة بشكل يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

4- نظرية كفاءة السوق المالي (Financial Market Efficiency Theory):

تفترض نظرية كفاءة السوق المالي أن الأسواق المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة عن الشركات بصدق وشفافية، وبالتالي تؤثر نظرية كفاءة السوق بشكل كبير على جودة التقارير المالية من خلال الافتراضات المتعلقة بقدرة المستثمرين على فهم وتفسير المعلومات المالية المقدّمة، وكذلك بحرية الإدارة في استخدام البدائل

[1] Scott, William R., 2014, "Financial Accounting Theory" (7th edition), p.245.
[2] Wolk, H.I., Dodd, J.L., Rozycki, J.J.,2017, "Accounting Theory: Conceptual Issues in a Political and Economic Environment", (9th edition), P.402.
[3] Watts, R.L., Zimmerman, J. L, 1986, مرجع سبق ذكره, p. 128.

والسياسات المحاسبية المختلفة، وبحسب (Wolk, et al., 2017) تؤثر هذه النظرية على جودة التقارير المالية كما يلي:

1. تحسين الشفافية من خلال الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

تتيح نظرية كفاءة السوق للإدارة حرية اختيار السياسات المحاسبية بشرط الإفصاح عنها بشكل كامل؛ فإذا تم الإفصاح بشكل مناسب، يمكن أن تساعد هذه الحرية على تحسين الشفافية في التقارير المالية، مما يعزز من جودتها، فالمستثمرون قادرون على تفسير الأرقام واتخاذ القرارات بناءً على الإفصاحات المقدمة لهم.[1]

2. المساواة في الوصول إلى المعلومات وتقليل عدم تماثل المعلومات:

في ظل نظرية كفاءة السوق، يُفترض أن جميع المعلومات ذات الصلة متاحة بشكل متساوٍ للجميع، مما يقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين؛ هذا ما يسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير معلومات أكثر دقة وكاملة للمستثمرين، مما يعزز الثقة في القوائم المالية.[2]

3. الاعتماد على قدرة المستثمرين في تحليل التقارير المالية:

تفترض نظرية كفاءة السوق أن المستثمرين يمتلكون القدرة الكافية على تحليل القوائم المالية وفهم آثار السياسات المحاسبية المختلفة، مما يعني أن جودة التقارير تعتمد بشكل كبير على مستوى وعي المستثمرين وليس فقط على كيفية تقديم المعلومات، هذا الافتراض قد لا يكون صحيحاً دائماً، خصوصاً في الأسواق التي تفتقر إلى مستثمرين ذوي خبرة ومعرفة، مما قد يؤدي إلى سوء فهم وتقييم غير دقيق للشركات.[3]

4. ممارسات إدارة الأرباح وتأثيرها على جودة التقارير المالية:

قد تدفع الحرية الممنوحة للإدارة في اختيار السياسات المحاسبية إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وبينما تفترض نظرية كفاءة السوق أن المستثمرين سيكتشفون هذه الممارسات بسهولة بفضل الإفصاح المحاسبي، إلا

---

[1] Fama, E.F, 1970, "Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work", The Journal of Finance, 25(2), pp. 383-417, p. 384.
[2] Jensen, M.C., 1978, "Some Anomalous Evidence Regarding Market Efficiency. Journal of Financial Economics, 6(2-3), p.p.95-101, p. 100.
[3] Ball, R. & Brown, P., 1968, "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers", Journal of Accounting Research, 6(2),p.p 159-178, p. 166.

أن الواقع قد يكون مختلفاً، حيث يمكن أن تخفي الإدارة بعض التفاصيل الدقيقة عن كيفية تحقيق الأرباح، مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية. [1]

وبرأي الباحثة على الرغم من أن نظرية كفاءة السوق تعتمد على افتراضات قوية حول وعي المستثمرين وشفافية المعلومات، إلا أن هذه الافتراضات قد تكون مبالغاً فيها في بعض الحالات، كما في الأسواق الناشئة أو الأقل تطوراً؛ حيث من الممكن ألا يتمتع المستثمرون بالقدرة الكافية على تحليل القوائم المالية بشكل صحيح، مما يؤدي إلى سوء فهم للمعلومات وتأثر القرارات الاستثمارية المُتّخذة بناءً على هذه المعلومات؛ لذلك قد لا تضمن الحرية الممنوحة للإدارة دائماً جودة عالية للتقارير المالية، خاصة إذا تم استخدامها بطريقة تمكّن من إخفاء المعلومات ذات الأهمية والتي تفيد في اتخاذ القرارات عن المستثمرين.

3-3-2 تأثير دوافع إدارة الأرباح في جودة التقارير المالية:

تؤثر إدارة الأرباح بشكل مباشر على جودة التقارير المالية، كما تلعب الدوافع وراء ممارسات إدارة الأرباح دوراً حاسماً في تحديد تأثيرها على هذه الجودة، تشمل الدوافع التي تقود إدارة الأرباح كلاً من الدوافع التعاقدية، الدوافع التنظيمية، ودوافع سوق المال، هذه الدوافع تؤثر على موثوقية وشفافية، ودقة التقارير المالية.

1- الدوافع التعاقدية (Contractual Incentives):

تعد جودة التقارير المالية من العوامل الحيوية التي تعكس صحة واستدامة أي منظمة، حيث تعتمد الأطراف المعنية مثل المستثمرين والمقرضين على هذه التقارير لاتخاذ القرارات المالية، وتتأثر هذه الجودة بعدة عوامل، من بينها الدوافع التعاقدية التي تنشأ بين الإدارة وأصحاب المصالح الآخرين، حيث ترتبط هذه الدوافع بالعقود والمكافآت التي تتعلق بأداء الشركة المالي، متضمنةً العقود مع المدراء التنفيذيين والمكافآت المستندة إلى الأداء المالي للشركة، وكذلك عقود الديون والشروط المالية المرتبطة بها، يمكن أن تؤثر إدارة الأرباح لتحقيق أهداف تعاقدية بشكل كبير على جودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى تحريف المعلومات المالية وتضليل المستخدمين، في هذا السياق، سنستعرض تأثير هذه الدوافع على جودة التقارير المالية كما يلي:

---

[1] Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, مرجع سبق ذكره, p.369.

أ. تحسين المكافآت التنفيذية (Executive Compensation):

قد تستخدم الإدارة التنفيذية أساليب إدارة الأرباح بهدف زيادة المكافآت التي تعتمد على الأداء المالي المحقق، هذا يمكن أن يؤدي إلى تقديم تقارير مالية مضللة تعكس أداءً مالياً أفضل مما هو عليه في الواقع، مما يقلل من موثوقية وجودة التقارير المالية.[1]

ب. الامتثال للشروط التعاقدية (Debt Covenants):

عندما يرتبط عقد الديون بمقاييس مالية معينة، قد تستخدم الشركات إدارة الأرباح لتلبية الشروط المالية المتعلقة بعقود الدين والعمل على تجنب انتهاك تلك العقود، هذه الممارسات قد تؤدي إلى تحريف المعلومات المالية، مما يؤثر على دقة وشفافية التقارير المالية.[2]

ج. تحسين صورة الأداء المالي للشركة (Company Performance):

لتحقيق أهداف تعاقدية، قد تقوم الإدارة بتعديل الأرقام المالية لتعكس أداءً أفضل، مما يؤدي إلى تقارير مالية لا تعكس الواقع بدقة، هذا يؤثر على القابلية للفهم والملاءمة للتقارير المالية.[3]

د. تجنب الإفصاحات السلبية (Avoiding Negative Disclosures):

بهدف تجنب الإفصاحات السلبية التي قد تؤثر على العقود والمكافآت، قد تلجأ الشركات إلى إدارة الأرباح لتأخير أو إخفاء المعلومات السلبية، مما يقلل من شفافية معلومات التقارير المالية وموثوقيتها.[4]

من وجهة نظر الباحثة، تؤثر الدوافع التعاقدية بشكل سلبي على جودة التقارير المالية إذا لم تكن محكومة برقابة جيدة وآليات حوكمة فعالة، فقد تدفع الحاجة إلى تحقيق أهداف مالية المدراء لاتخاذ قرارات لا تعكس الواقع المالي الحقيقي للشركة.

---

[1] Ronen, Joshua, Yaari, Varda, 2008, "Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research", US, p.125.
[2] Schilit, Howard M., 2010, "Financial Shenanigans: How to Detect Accounting Gimmicks & Fraud in Financial Reports", 3rd Edition, McGraw-Hill, US, P.180.
[3] Thornton L. O'glove , 1987, "Quality of Earnings", Free Press, US, p.150.
[4] Jones, Michael J., 2011, "Creative Accounting, Fraud and International Accounting Scandals", Wiley, Chichester, UK, p.300.

من وجهة نظر الباحثة، تلعب الدوافع التعاقدية دوراً مزدوجاً في التأثير على جودة التقارير المالية، فمن جهة، يمكن أن تكون هذه الدوافع وسيلة لتحفيز الإدارة لتحقيق الأداء المالي المطلوب، ولكن من جهة أخرى، إذا كانت هذه الدوافع مرتبطة بمؤشرات مالية قصيرة الأجل مثل الأرباح أو شروط عقود الديون، فقد تؤثر بشكل سلبي على جودة التقارير المالية إذا لم تكن محكومة برقابة جيدة وآليات حوكمة فعالة، حيث تدفع الحاجة إلى تحقيق أهداف مالية معينة الإدارة لاتخاذ قرارات لا تعكس الواقع المالي الحقيقي للشركة.

لذلك من الضروري وجود توازن بين هذه الدوافع وآليات الرقابة الداخلية الفعالة، بالإضافة إلى تبني مبادئ الحوكمة الجيدة، هذا التوازن يمكن أن يساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين وأصحاب المصالح، ويضمن أن تكون التقارير المالية أداة دقيقة وموثوقة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

2- الدوافع التنظيمية (Regulatory Incentives):

تعتمد الشركات في بعض الأحيان على ممارسات إدارة الأرباح لتعديل النتائج المالية بما يتماشى مع توقعات السوق أو لتلبية متطلبات معينة، وتلعب الدوافع التنظيمية دوراً مهماً في تشكيل هذه الممارسات، حيث تسعى الشركات إلى التكيف مع المعايير والقوانين التنظيمية لتجنب المخاطر أو تحقيق مكاسب معينة، قد تؤثر هذه الدوافع على دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المعنية، وبعض الطرق التي تؤثر بها هذه الدوافع على جودة التقارير المالية ما يلي:

أ. تحقيق التوقعات التنظيمية:

قد تميل الشركات إلى إدارة الأرباح عندما يكون لديها دوافع لتلبية المتطلبات التنظيمية أو تجنب الانتهاكات، على سبيل المثال، قد تقوم الشركة بتأجيل تسجيل بعض المصاريف أو تسريع تسجيل الإيرادات لتلبية المتطلبات التنظيمية.[1]

ب. – الحفاظ على العلاقات مع المستثمرين:

[1] Scott, William R., 2014, مرجع سبق ذكره, p.310.

تسعى الإدارة إلى تقديم تقارير مالية تُظهر استقرار الشركة وربحيتها للحفاظ على ثقة المستثمرين، وذلك عندما تتأثر الأرباح بتقلبات غير متوقعة، قد تلجأ الإدارة إلى التلاعب بالبيانات المالية لتقديم صورة أكثر استقراراً. [1]

ت. – تجنب العقوبات التنظيمية:

قد تلجأ بعض الشركات إلى إدارة الأرباح لتجنب فرض عقوبات من قبل الجهات التنظيمية إذا كانت النتائج المالية أقل من المتوقع أو إذا تجاوزت حدوداً معينة مثل نسب الديون إلى رأس المال أو متطلبات الاحتياطي النقدي. [2]

ث. – تأثير الضغوط الخارجية:

تواجه الشركات ضغوطاً من المساهمين أو الجهات التنظيمية لتحقيق معايير معينة أو الالتزام بها، مما قد يدفع الإدارة إلى تعديل نتائج الشركة للتوافق مع تلك المعايير حتى ولو على حساب جودة التقارير المالية.[3]

نستنتج مما سبق أن إدارة الأرباح وبهدف تحقيق أهداف تنظيمية تؤثر بشكل مباشر على شفافية وموضوعية التقارير المالية، مما يقلل من مصداقيتها ويعطي صورة غير دقيقة للمستثمرين والأطراف الأخرى.

3- دوافع السوق (Market Incentives):

تلعب دوافع سوق المال دوراً رئيسياً في توجيه سلوكيات الشركات وإدارتها للأرباح، حيث تسعى الشركات المدرجة في الأسواق المالية إلى تحسين صورتها أمام المستثمرين والمحللين الماليين، وغالباً ما يكون الهدف هو تلبية توقعات السوق أو تحسين أداء الأسهم من خلال التلاعب بالأرباح أو تعديل النتائج المالية، ومع أن هذه الممارسات قد تحقق نتائج إيجابية على المدى القصير، إلا أنها تؤثر بشكل مباشر على جودة التقارير المالية وتقلل من شفافيتها ومصداقيتها، في هذا السياق، سنناقش كيف تؤثر دوافع سوق المال في إدارة الأرباح، وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية التي يعتمد عليها المستثمرون لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة:

---

[1] Dechow, P.M, Skinner, D.J, 2000, "Earnings Management: Reconciling the Views of Academics, Practitioners, and Regulators", Accounting Horizons 14(2), p.p.235–250, P.240.
[2] Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, مرجع سبق ذكره, p.370.
[3] Wolk, et al., 2017, مرجع سبق ذكره, P.455.

أ. تحقيق توقعات المحللين والمستثمرين:

تسعى الشركات إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتحقق أو تتجاوز التوقعات المالية للمحللين والمستثمرين في سوق المال، هذه التوقعات لها تأثير كبير على قيمة الأسهم، مما يدفع الإدارة إلى تضخيم الأرباح أو تعديل النتائج المالية لضمان استمرارية تدفق رأس المال وثقة السوق. [1]

ب. تحقيق استقرار السهم:

تقوم بعض الشركات بتعديل أرباحها للتقليل من التقلبات في نتائجها المالية، مما يعطي صورة زائفة عن استقرار الشركة أمام المستثمرين في سوق المال، هذا النوع من إدارة الأرباح يؤثر سلباً على مصداقية التقارير المالية ويقلل من شفافيتها. [2]

ت. تجنب ردود الفعل السلبية من السوق:

قد تلجأ الشركة إلى إدارة الأرباح إذا كانت تتوقع نتائج أقل من التوقعات؛ وذلك لتجنب ردود فعل سلبية من السوق مثل انخفاض سعر السهم أو فقدان الثقة من المستثمرين، يمكن أن يتضمن ذلك تأجيل النفقات أو تسريع الإيرادات بطريقة غير موضوعية. [3]

ث. تعزيز جذب المستثمرين الجدد:

تلجأ الشركات أحياناً إلى تضخيم أرباحها لتظهر بمظهر جذاب أمام المستثمرين الجدد، مما قد يؤدي إلى خداع المستثمرين فيما يتعلق بالأداء الحقيقي للشركة ويؤثر بشكل سلبي على جودة التقارير المالية. [4]

ج. التأثير على العروض العامة الأولية (IPO):

---

[1] Scott, William R., 2014, مرجع سبق ذكره, p.355.
[2] Dechow, P.M, Skinner, D.J, 2000, Wolk, et al., 2017, مرجع سبق ذكره, P.245.
[3] Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, مرجع سبق ذكره, p.375.
[4] Watts, R.L., Zimmerman, J. L, 1986, مرجع سبق ذكره, p. 145.

قد تسعى الشركات التي تتجه نحو طرح أسهمها للاكتتاب العام إلى إدارة أرباحها لتحقيق نتائج مالية تبدو جذابة في فترة الطرح، ما يزيد من الإقبال على الاكتتاب ويؤثر على قيمة الأسهم، مما يؤثر على شفافية المعلومات المقدمة للمستثمرين. [1]

مما سبق نستنتج أن دوافع سوق المال تدفع الشركات إلى إدارة الأرباح بطرق تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية من خلال تقديم معلومات مالية قد لا تكون شفافة أو تعكس الوضع الحقيقي للشركة.

3-3-3 أثر أساليب إدارة الأرباح في جودة التقارير المالية:

يختلف تأثير إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية باختلاف أساليب وممارسات إدارتها، حيث يؤثر أسلوب تنظيف القوائم المالية Big Bath في جودة التقارير المالية من خلال مايلي:

أ. تضليل المستثمرين وأصحاب المصالح:

عندما تلجأ الشركات إلى استراتيجية "تنظيف القوائم المالية"، فإنها تقوم بتضخيم الخسائر وتسجيل تكاليف استثنائية في فترة معينة. هذه الممارسات تعطي صورة مضللة لأداء الشركة وتقلل من دقة التنبؤات المستقبلية للمستثمرين والمحللين الماليين. [2]

ب. التقليل من الشفافية والمصداقية:

إن استخدام "تنظيف القوائم المالية" يقلل من مستوى الشفافية في التقارير المالية لأنه يخفي الأداء المالي الحقيقي للشركة، فالمستثمرون وغيرهم من أصحاب المصالح يعتمدون على التقارير المالية لاتخاذ قرارات مستنيرة، ولكن هذه الممارسات تؤدي إلى تقارير مالية غير موثوقة.[3]

ت. زيادة التقلبات في الأداء المالي عبر الفترات الزمنية:

---

[1] Wolk, et al., 2017, مرجع سبق ذكره, P.462.
[2] Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, مرجع سبق ذكره, p.372.
[3] Kirschenheiter, M. & Melumad, N., (2002), Earnings Management Strategy and the Effectiveness of Monitoring. Journal of Accounting Research, 40(2), p.p.761 -796, US, p. 778.

إن تضخيم الخسائر في فترة معينة من خلال "تنظيف القوائم المالية" يؤدي إلى تضخيم الأرباح في الفترات التالية، هذا ما يزيد من تقلبات الأداء المالي للشركة عبر الزمن ويجعل من الصعب على المستثمرين تحليل الأداء الفعلي للشركة بشكل منطقي.[1]

ث. تشويه الصورة الاقتصادية الحقيقية للشركة:

تنظيف القوائم المالية يخلق فجوة بين الأداء الاقتصادي الفعلي والأداء المعلن في التقارير المالية، حيث يتم تكبد خسائر ضخمة في سنة معينة على الرغم من أن الأثر المالي الحقيقي قد يكون موزعاً على فترات زمنية أطول، هذا يؤدي إلى سوء فهم حول الوضع المالي للشركة.[2]

برأي الباحثة يُعتبر تنظيف القوائم المالية أسلوب خطير لإدارة الأرباح، حيث أنه يؤدي إلى تقارير مالية مشوهة تعطي صورة غير دقيقة عن الأداء المالي للشركة، في حين قد يكون هذا الأسلوب مفيداً على المدى القصير لتخفيف الضغط على الإدارة في السنوات المقبلة، إلا أنه يقلل بشكل كبير من جودة التقارير المالية ويضر بثقة المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركة. يجب على الشركات أن تركز على تقديم صورة دقيقة وشفافة لأدائها المالي بدلاً من محاولة التلاعب بالأرباح لتلبية توقعات السوق.

بينما يترك أسلوب تمهيد الدخل آثاراً متعددة في جودة التقارير المالية وذلك من خلال ما يلي:

أ. تضليل المستثمرين وتقليل القدرة على تقييم الأداء المالي الحقيقي:

تمهيد الدخل يؤدي إلى إخفاء التقلبات الطبيعية للأداء المالي، مما يعطي المستثمرين وأصحاب المصالح صورة مضللة عن استقرار الشركة. هذا التلاعب بالأرباح يمنع المستثمرين من تقييم المخاطر المالية بشكل دقيق.[3]

ب. تأثير سلبي على الشفافية والمصداقية:

---

[1] Zhang, X.F., (2007). “Accruals, Investment, and the Accrual Anomaly”. The Accounting Review, 82(5), P.P.1333-1363, p. 1341.
[2] Riedl, E.J. (2004). An Examination of Long-Lived Asset Impairments. The Accounting Review, 79(3), pp. 823-852, US, p. 826.
[3] Ronen, J. & Sadan, S. (1981). Smoothing Income Numbers: Objectives, Means, and Implications. Addison-Wesley, US, p. 78.

عندما تلجأ الشركات إلى تمهيد الدخل، فإنها تخفض مستوى الشفافية في التقارير المالية. عدم عرض الصورة الحقيقية للأرباح يجعل من الصعب على أصحاب المصالح اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على المعلومات المالية.[1]

ت. تثبيط القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية:

تمهيد الدخل قد يؤدي إلى تحقيق استقرار مصطنع في الأرباح، ولكنه يجعل من الصعب على المحللين والمستثمرين التنبؤ بأداء الشركة المستقبلي بدقة، حيث لا تكون الأرباح المعلنة تمثل الأداء الحقيقي للشركة.[2]

ث. إضعاف التنافسية والكفاءة الاقتصادية:

من خلال تمهيد الدخل، قد تتجاهل الشركات مشكلات حقيقية تواجهها في العمليات التشغيلية. هذا النهج قد يؤدي إلى إخفاء مشكلات داخلية، مما يمنع الإدارة من اتخاذ قرارات تصحيحية تؤدي إلى تحسين الأداء الفعلي للشركة.[3]

برأي الباحثة يمكن أن يكون تمهيد الدخل مغرياً للإدارة لتقليل تقلبات الأرباح وإظهار استقرار مالي، ولكن على المدى الطويل، يؤدي هذا النهج إلى تقليل جودة التقارير المالية ويضعف من ثقة المستثمرين. الأهم من ذلك، أن تمهيد الدخل يخفي تقلبات الأرباح التي قد تكون إشارة للمستثمرين حول مخاطر الشركة. بدلاً من تقديم صورة غير دقيقة عن الأرباح، يجب أن يكون الهدف الأساسي هو الشفافية والنزاهة في التقارير المالية لتعزيز الثقة والاستقرار على المدى البعيد.

أما أسلوب المحاسبة الإبداعية فيهدف إلى تحسين الصورة الظاهرية للأداء المالي للشركة، دون أن يعكس الصورة الحقيقية. على سبيل المثال، قد تقوم الشركة بتضخيم الإيرادات أو تقليل المصروفات لتظهر وكأنها

[1] Trueman, B. & Titman, S. (1988). An Explanation for Accounting Income Smoothing. Journal of Accounting Research, Vol.26, pp. 127-139, US, p. 131.
[2] DeFond, M.L. & Park, C.W. (1997). Smoothing Income in Anticipation of Future Earnings. Journal of Accounting and Economics, 23(2), P.P.115-139, US, p. 117.
[3] Eckel, N. (1981). The Income Smoothing Hypothesis Revisited. Abacus, 17(1), p.p.28-40, Australia, p. 32.

تحقق أرباحاً أعلى من الحقيقة، [1] كما تلجأ بعض الشركات إلى المحاسبة الإبداعية للتهرب من المعايير المحاسبية الصارمة. هذا يؤدي إلى إصدار تقارير مالية غير دقيقة، مما يضعف ثقة المستثمرين والمحللين في المعلومات المقدمة. الشركات التي تعتمد على هذه الأساليب تواجه عادة انخفاضاً في قيمة أسهمها عندما تُكشف ممارساتها.[2]

بالإضافة إلى أن استخدام المحاسبة الإبداعية يجعل المستثمرين يتخذون قرارات استثمارية مبنية على معلومات مغلوطة. قد يشعرون بأن الشركة في وضع مالي جيد بينما هي في الواقع تعاني من مشاكل مالية خطيرة[3]

من وجهة نظر الباحثة، المحاسبة الإبداعية تشكل خطراً كبيراً على نزاهة الأسواق المالية واستقرارها. على الرغم من أنها قد تعطي للشركة صورة إيجابية على المدى القصير، إلا أن آثارها السلبية على المدى الطويل تكون مدمرة. المستثمرون والمساهمون يعتمدون على التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم، وعندما تكون هذه التقارير غير موثوقة، فإن الثقة تتضرر، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار واضطراب الأسواق. ينبغي على الجهات الرقابية تعزيز معايير المحاسبة وتقليص الفرص المتاحة للمحاسبة الإبداعية لضمان نزاهة التقارير المالية.

وبشكل عام يمكن القول بأنّ لممارسات إدارة الأرباح أثراً كبيراً على الأطراف أصحاب المصالح (Stakeholders) المرتبطين بالشركة مثل المستثمرين، الدائنين، الموظفين، وحتى الجهات التنظيمية، هذه الممارسات يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة في التقارير المالية وتؤثر على القرارات المالية التي يتخذها هؤلاء الأطراف، فيما يلي شرح لتأثير إدارة الأرباح على الأطراف ذوي المصالح وتأثير ذلك على جودة التقارير المالية:

1. تضليل المستثمرين:

عندما تدير الشركة أرباحها لتبدو أكثر استقرارًا أو ربحية، فإن المستثمرين قد يتخذون قرارات استثمارية بناءً على معلومات غير دقيقة. يؤدي هذا إلى تشويه قراراتهم المتعلقة بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بالأسهم.[1]

---

[1] Shevlin, T.G., 2004, "Creative Accounting: Techniques, Motives, and Consequences", Journal of Accounting and Economics, Vol.37- Iss.1, p.p.3 -35, US, p.5-6.
[2] Griffiths, I., 1992, "Creative Accounting: How to Make Your Profits What You Want Them to Be", UK, p.17.
[3] Jones, M.J., 2011, مرجع سبق ذكره, p.51.

2. خداع المقرضين:

يمكن لإدارة الأرباح أن تجعل الشركة تبدو أكثر قدرة على سداد الديون، بحيث تُظهر التقارير المالية أرباحاً أعلى مما هي عليه، فتؤثر بالتالي على الجدارة الائتمانية للشركة فقد يعتقد الدائنون أن الشركة أقل مخاطرة مما هي عليه في الواقع، مما يؤثر على قرارات منح القروض أو شروط الدين، وبالتالي تقديم صورة مضللة عن الملاءة المالية للشركة.[2]

[1] Scott, William R., 2014, مرجع سبق ذكره, p.372.
[2] Dechow, P.M, Skinner, D.J, 2000, Wolk, et al., 2017, مرجع سبق ذكره, P.245.

1. إضعاف الثقة لدى الموظفين:

قد تؤدي إدارة الأرباح إلى تقليل ثقة الموظفين بالإدارة والشركة، فإذا اكتشف الموظفون أن التقارير المالية غير دقيقة، قد يؤثر ذلك على معنوياتهم وإنتاجيتهم، مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية على الأداء العام للشركة.[1]

2. التأثير على الجهات التنظيمية:

إذا تم اكتشاف أن الشركة تدير أرباحها بطرق غير قانونية أو غير أخلاقية، قد تواجه إجراءات تنظيمية صارمة، مما قد يؤدي إلى فرض غرامات أو تدابير رقابية تؤثر على سمعة الشركة وجودة تقاريرها المالية. [2]

بالتالي تؤدي إدارة الأرباح إلى تضليل الأطراف ذوي المصالح، مما يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية، ويقلل من شفافيتها وموضوعيتها، ويزيد من خطر اتخاذ قرارات خاطئة بناءً على معلومات تلك التقارير.

[1] Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, مرجع سبق ذكره, p.382.
[2] Watts, R.L., Zimmerman, J. L, 1986, مرجع سبق ذكره, p. 152.

الفصل الرابع:

الدارسة التحليلية

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الدراسة التحليلية، حيث تم التعريف بمتغيرات الدراسة، وإجراء اختبارات التحقق من مدى ملائمة بيانات الدراسات للتحليل الإحصائي، باستخدام البرنامج الإحصائي spss الإصدار 24، واختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى النتائج والتوصيات، وقد تم ذلك من خلال تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

4-1 المبحث الأول: منهجية الدراسة

4-2 المبحث الثاني: قياس متغيرات الدراسة

4-3 المبحث الثالث: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

4-4 المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

4-1 المبحث الأول

منهجية الدراسة

في ضوء طبيعة المشكلة المدروسة وانطلاقاً من الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، فسيتم تنفيذ الخطوات الآتية:

1. يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث ستتم دراسة وتحليل كل ما هو متاح من مراجع ودراسات وأبحاث ذات صلة بموضوع البحث، بهدف بلورة الإطار النظري للبحث.
2. أما الإطار العملي فسيتناول الدراسة التحليلية والتي تتمثل بتحليل القوائم المالية للشركات المدروسة من خلال نسب التحليل المالي باستخدام برنامج Excel.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، البالغ عددها (27) شركة، وقد أُختيرت عينة الدراسة حسب توافر جميع البيانات اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة ولمدة خمس سنوات متتالية، إضافة إلى توافر بيانات سنة سابقة لاحتساب بعض المتغيرات التي تتطلب ذلك، فضلاً عن توافر البيانات الخاصة بجودة التقارير المالية.

وبناءً على ذلك تم استثناء شركة نماء الزراعية، وشركات الاتصالات كونها غير مدرجة منذ بداية فترة الدراسة، وشركات القطاع المالي بسبب خصوصية بياناتها المالية.
وبالتالي فإن عينة الدراسة قد ضمت (4) شركات، موزعة على قطاعين: الخدمات (2)، والصناعة (2).

الجدول رقم (1) الشركات عينة الدراسة

الشركة	القطاع
المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	خدمات
الشركة الأهلية للنقل	خدمات
الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	صناعة
شركة اسمنت البادية	صناعة

المصدر: الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

4-2 المبحث الثاني

قياس متغيرات الدراسة

4-2-1 المتغير المستقل: ممارسة إدارة الأرباح

تم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري كمؤشر لدرجة ممارسة إدارة الأرباح، وبهدف قياس إدارة الأرباح تم تقدير الاستحقاق الاختياري استناداً إلى نموذج (Kothari et al, 2005) وهو نموذج لتقدير المستحقات الاختيارية، حيث قام كل منKothari, leone& wasley عام 2005 بتعديل نموذج (Modified Jones, 1991) وقد سمي بـ: نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء (performance- adjusted discretionary accruals, 2005)؛ وذلك لأنه يربط بين المستحقات وأداء الشركة، بحيث يأخذ بالحسبان العلاقة بين المستحقات والعائد على الأصول كوسيلة لقياس أداء الشركة، حيث يشير هذا النموذج إلى أنه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة لقياس المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول الذي يمكن أن يكون له تأثير على قياسها، لذا اعتمدت الدراسة الحالية على هذا النموذج؛ نظراً لاستخدامه على نطاق واسع في معظم الدراسات.

خطوات نموذج كوثري ومكوناته:

يقوم نموذج كوثري على ثلاث خطوات أساسية: (حساب الاستحقاق الكلي، والاستحقاق غير الاختياري، والاستحقاق الاختياري)، ويبين الشكل التالي خطوات نموذج كوثري ومكوناته كما يلي:

الشكل رقم (2) خطوات نموذج كوثري ومكوناته



المصدر: من إعداد الباحثة

1- حساب المستحقات الكلية

تم حساب المستحقات الكلية من خلال: طرح صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الدخل للشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2019-2023)، ولكل سنة على حدة كما يلي:

$$TACC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أنَّ:

$TACC_{i,t}$	المستحقات الكلية (Total Accruals) للشركة i في السنة t
$NI_{i,t}$	صافي الدخل (Net Income) للشركة i في نهاية السنة t.

$CFO_{i,t}$	التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية (Cash Flows from Operating activities) للشركة i في السنة t بحيث تشير إلى قدرة الشركة على توليد ما يكفي من التدفقات النقدية للحفاظ على أعمالها ونموها.
i	الشركات عينة الدراسة
t	مؤشر السنوات وهي الفترة الممتدة من 2019 إلى 2023.

وبالتطبيق على الشركات عينة الدراسة تظهر المستحقات الكلية كما يلي:

الجدول رقم (2) المستحقات الكلية للشركات خلال الفترة (2019-2023)

الشركة	العام	صافي الدخل	التدفق النقدي التشغيلي	المستحقات الكلية	نسبة الاستحقاق الكلي
الشركة الأهلية للزيوت	2019	493,402,798	1,186,207,462	692,804,664-	-0.1549067
	2020	8,372,102,340	3,343,758,791	5,028,343,549	1.0020031
	2021	16,115,191,622	19,916,542,279	3,801,350,657-	-0.2643276
	2022	20,605,477,313	5,593,004,119-	26,198,481,432	0.877909
	2023	43,718,195,553	2,223,472,530	41,494,723,023	0.8305565
شركة اسمنت البادية	2019	15,548,978,522	4,893,561,336	10,655,417,186	0.3224301
	2020	8,273,335,876	55,520,206,013	47,246,870,137-	-0.8785284
	2021	47,782,177,011	55,520,206,013	7,738,029,002-	-0.0660255
	2022	51,242,328,185	50,861,545,686	380,782,499	0.0016508
	2023	315,314,290,816-	157,826,906,513	473,141,197,329-	-1.6309289
الشركة الاهلية للنقل	2019	334,243,639	460,003,907	125,760,268-	-0.2364968
	2020	301,281,313	222,235,783	79,045,530	0.0822151
	2021	1,056,085,682	1,022,966,637	33,119,045	0.0281953
	2022	1,243,133,295	1,363,480,640	120,347,345-	-0.0508972
	2023	2,702,504,876	2,146,044,643	556,460,233	0.1657756
المجموعة المتحدة	2019	4,745,275-	9,616,650	14,361,925-	-0.0168402
	2020	23,302,843	9,456,180	13,846,663	0.0161873
	2021	7,275,320	2,939,602	4,335,718	0.0051919
	2022	19,111,746-	203,896,715	223,008,461-	-0.2646351
	2023	21,040,036	189,782,338-	210,822,374	0.2218622

يظهر الملحق رقم (1) معادلة حساب المستحقات الكلية والمستخدمة في إعداد الجدول

حيث أن: نسبة الاستحقاق الكلي تمثل المستحقات الكلية على إجمالي أصول السنة السابقة

2- تقدير معالم النموذج:

تم تقدير معالم النموذج (a_1, a_2, a_3, a_4) لمجموعة شركات العينة ولكل سنة على حدة باستخدام معادلة الانحدار الخطي المتعدد باستخدام المعادلة التالية، وذلك بعد معالجتها إحصائياً، تمهيداً لحساب نسبة الاستحقاق غير الاختياري التي تُحسب وفقَ المعادلة التالية، كما في دراسة (Prawitt et al, 2009) و (Serhan Gurkan, 2016):

$$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}} = a_0 + a_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right) + a_2\left\{\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right\} + a_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right) + a4(ROA_{i,t}) + e_{i,t}$$

حيث إنَّ:

$TACC_{i,t}$	المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.
$\frac{TACC_{i,t}}{A_{i,t-1}}$	نسبة إجمالي الاستحقاق: ويمثل المستحقات الكلية للشركة إلى إجمالي الأصول في السنة t−1
$A_{i,t-1}$	مجموع الأصول (Assets) للشركة i في السنة t−1
α_0	قيمة الثابت (وتعبر عن إجمالي الاستحقاقات التي لا تتأثر بالمتغيرات المستقلة)
$\Delta REV_{i,t}$	التغير في إيرادات (Revenues) الشركة i بين الفترتين t و t−1.
$\Delta REC_{i,t}$	التغير في الحسابات تحت التحصيل (Accounts Receivable) للشركة i بين السنتين t و t−1.
$PPE_{i,t}$	الحجم الإجمالي للممتلكات والمصانع والمعدات (Property, Plant and Equipment) للشركة i في الفترة t.
$ROA_{i,t}$	معدل العائد على الأصول (Return on Assets) للشركة i في الفترة t. والذي تم حسابه بقسمة صافي الدخل على إجمالي الأصول.
$e_{i,t}$	باقي أجزاء النموذج وتعبر عن الخطأ العشوائي أو البواقي من النموذج التي تعبر عن

	قيمة المستحقات الاختيارية للشركة i في السنة t
$\alpha_1,\alpha_2,\alpha_3,\alpha_4$	تمثل معالم خاصة بالنموذج.

يبين الجدول التالي تحديد معالم النموذج بعد تطبيق المعادلة أعلاه.

الجدول رقم (3) تحديد معالم النموذج خلال الفترة (2019–2023)

السنوات	a_1	a_2	a_3	a_4
2019	3,597,971.590	-0.375	0.098	0.457
2020	-16,066,411.200	-0.584	0.010	0.183
2021	3,227,142.545	-0.342	-0.041	0.361
2022	-4,164,594.873	-0.062	0.063	-0.081
2023	70,803.396	-0.508	0.082	0.087

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

3– حساب نسبة الاستحقاق غير الاختياري

تمثل نسبة الاستحقاق غير الاختياري المستحقات غير الاختيارية إلى إجمالي أصول الشركة، وقد تم تقدير الاستحقاق غير الاختياري لكل شركة خلال الفترة (2019–2023) باستخدام معالم النموذج المقدرة في الخطوة السابقة، من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\boldsymbol{NDAC_{i,t}}}{\boldsymbol{A_{i,t-1}}} = \boldsymbol{a_1}\left(\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{A_{i,t-1}}}\right) + \boldsymbol{a_2}\left\{\frac{\boldsymbol{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}}{\boldsymbol{A_{i,t-1}}}\right\} + \boldsymbol{a_3}\left(\frac{\boldsymbol{PPE_{i,t}}}{\boldsymbol{A_{i,t-1}}}\right) + \boldsymbol{a4}\left(\boldsymbol{ROA_{i,t}}\right)$$

حيث إنَّ:

$NDAC_{i,t}$	المستحقات غير الاختيارية (Non–Discretionary Accruals) للشركة في السنة t
$\frac{NDAC_{i,t}}{Ai,t-1}$	الاستحقاق غير الاختياري: ويمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة إلى إجمالي

	الأصول في السنة t-1

ونتيجة تطبيق المعادلة أعلاه يظهر الاستحقاق غير الاختياري للشركات خلال الفترة (2019-2023)

الجدول رقم (4) الاستحقاق غير الاختياري للشركات خلال الفترة (2019-2023)

الشركة		2023	2022	2021	2020	2019
الاهلية للزيوت	a1*1/Ait-1	-0.0001	-0.0001	0.0000	-0.0003	0.0001
	a2*(ΔREV-ΔREC)/Ait-1)	-0.0039	-0.0039	-0.0183	0.0238	-0.0006
	a3*(PPE/Ait-1)	0.0011	0.0011	-0.0007	0.0002	0.0021
	a4* ROA	-0.0012	-0.0012	0.0337	0.0162	0.0092
	(ΔREV-ΔREC)	4669538381	4669538381	3951617048	-2215589726	73755108
	PPE	1265490940	1265490940	1190372223	1084351406	984053384
	Ait-1	73973635750	73973635750	73688837628	54433377645	46771531592
	DAC/Ait-1	-0.1103	-0.1103	0.0880	0.3156	-0.1274
اسمنت البادية	a1*1/Ait-1	-0.0001	-0.0001	0.0001	-0.0010	0.0002
	a2*(ΔREV-ΔREC)/Ait-1)	-0.0012	-0.0012	0.0362	0.0556	-0.0119
	a3*(PPE/Ait-1)	0.0029	0.0029	-0.0022	0.0007	0.0070
	a4* ROA	0.0067	0.0067	0.0571	0.0216	-0.0056
	(ΔREV-ΔREC)	555924686	555924686	-2489977166	-1597667414	574917922
	PPE	1353736297	1353736297	1241061445	1222664920	1301603061
	Ait-1	29600482118	29600482118	23540309025	16783724253	18153934066
	DAC/Ait-1	-0.1870	-0.1870	0.0569	0.2017	-0.0114
الاهلية للنقل	a1*1/Ait-1	0.0000	0.0000	0.0000	-0.0003	0.0001
	a2*(ΔREV-ΔREC)/Ait-1)	-0.0001	-0.0001	-0.0007	-0.0076	-0.0002
	a3*(PPE/Ait-1)	0.0011	0.0011	-0.0012	0.0004	0.0051
	a4* ROA	0.0102	0.0102	0.0939	0.0525	0.0794
	(ΔREV-ΔREC)	105462696	105462696	150807177	624124514	20280289
	PPE	1916897301	1916897301	1985625353	1850885027	1835195592
	Ait-1	106954533362	106954533362	70116354934	47900643968	35475599320
	DAC/Ait-1	-0.0038	-0.0038	-0.1380	-0.0190	-0.0607
المجموعة المتحدة	a1*1/Ait-1	-0.0001	-0.0001	0.0001	-0.0006	0.0002
	a2*(ΔREV-ΔREC)/Ait-1)	0.0051	0.0051	-0.0196	0.0788	0.0026
	a3*(PPE/Ait-1)	0.0037	0.0037	-0.0026	0.0006	0.0047
	a4* ROA	0.0038	0.0038	0.0573	0.0225	0.0225
	(ΔREV-ΔREC)	-2968536026	-2968536026	1999138790	-3500611512	-117707828
	PPE	2129514649	2129514649	2183397364	1618552031	819143215
	Ait-1	36132795537	36132795537	34931649925	25937967029	17159128213

-0.2620	0.0774	0.1163	-0.1449	-0.1449	DAC/Ait-1	

***يظهر الملحق رقم (3) نتائج تطبيق معادلة الاستحقاق غير الاختياري وتشغيل البيانات باستخدام برنامج SPSS والمستخدمة في إعداد الجدول**

4- حساب نسبة الاستحقاق الاختياري

تمثل نسبة الاستحقاق الاختياري الفرق بين نسبة إجمالي الاستحقاق ونسبة الاستحقاق غير الاختياري خلال فترة محددة، ويمثل المستحقات الاختيارية إلى إجمالي أصول الشركة في السنة السابقة.

وتُحسب وفقَ المعادلة التالية:

$$\frac{DAC_{i,t}}{Ai,t-1} = \frac{TAC_{i,t}}{Ai,t-1} - \frac{NDAC_{i,t}}{Ai,t-1}$$

حيث إنَّ:

$DAC_{i,t}$	المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) للشركة i في السنة t
$\frac{DAC_{i,t}}{Ai,t-1}$	نسبة الاستحقاق الاختياري: ويمثل المستحقات الاختيارية للشركة إلى إجمالي الأصول في السنة t−1
$TACC_{i,t}$	المستحقات الكلية للشركة i في السنة t
$\frac{TAC_{i,t}}{Ai,t-1}$	نسبة إجمالي الاستحقاق: ويمثل المستحقات الكلية للشركة إلى إجمالي الأصول في السنة t−1
$NDAC_{i,t}$	المستحقات غير الاختيارية للشركة i في السنة t
$\frac{NDAC_{i,t}}{Ai,t-1}$	نسبة الاستحقاق غير الاختياري: ويمثل المستحقات غير الاختيارية للشركة إلى إجمالي الأصول في السنة t−1

تظهر نسبة الاستحقاق الاختياري نتيجة تطبيق المعادلة أعلاه كما يلي:

الجدول رقم (5) نسبة الاستحقاق الاختياري للشركات خلال الفترة (2019-2023)

الشركة	العام	نسبة الاستحقاق الكلي	نسبة الاستحقاق غير الاختياري	نسبة الاستحقاق الاختياري
الشركة الأهلية للزيوت	2019	-0.154907	-0.127433	-0.027473
	2020	1.002003	0.315616	0.686387
	2021	-0.264328	0.087979	-0.352306
	2022	0.877909	-0.110264	0.988173
	2023	0.830557	-0.110264	0.940820
شركة اسمنت البادية	2019	0.322430	-0.011436	0.333867
	2020	-0.878528	0.201705	-1.080233
	2021	-0.066025	0.056872	-0.122897
	2022	0.001651	-0.186985	0.188636
	2023	-1.630929	-0.186985	-1.443944
الشركة الاهلية للنقل	2019	-0.236497	-0.060709	-0.175788
	2020	0.082215	-0.018996	0.101211
	2021	0.028195	-0.138018	0.166213
	2022	-0.050897	-0.003784	-0.047113
	2023	0.165776	-0.003784	0.169559
المجموعة المتحدة	2019	-0.016840	-0.261973	0.245133
	2020	0.016187	0.077415	-0.061227
	2021	0.005192	0.116268	-0.111076
	2022	-0.264635	-0.144916	-0.119719
	2023	0.221862	-0.144916	0.366779

5- تقرير درجة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح:

تعدُّ الشركة غير ممارسة لإدارة الأرباح إذا كانت قيمة استحقاقها الاختياري تساوي (الصفر)، بينما تعد ممارسة لإدارة الأرباح كلما ابتعدت قيمة استحقاقها الاختياري عن (الصفر) سواءً أكانت للأعلى أم الأدنى، تزيد ممارسة إدارة الأرباح.

تشير القيمة الموجبة للاستحقاق الاختياري إلى أن هناك إدارة للأرباح في اتجاه تصاعدي (زيادة متعمدة)، بينما تشير القيمة السالبة للاستحقاق الاختياري إلى وجود إدارة للأرباح في اتجاه تنازلي (تخفيض

متعمد)، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية (الصفر) (أو قريبة من الصفر)، فإنّ ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة للأرباح، وبالتالي فإن زيادة قيمة الاستحقاق الاختياري تؤدي لزيادة ممارسات إدارة الأرباح

ونتيجة لتطبيق نموذج (Kothari et al, 2005) على بيانات عينة الدراسة، فقد ظهرت قيم الاستحقاق الاختياري مغايرة (الصفر) وذلك في اتجاهين (صعوداً وهبوطاً)، وهذا ما أوضحته نتائج حساب الاستحقاق الاختياري الموجب والسالب.

ومن خلال تحليل البيانات الفعلية لـ /4/ شركات مدة خمس سنوات، بينت نتائج حساب الاستحقاق الاختياري اختلاف درجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات، وذلك حسب الغاية التي تسعى لتحقيقها، حيث إن معظم الشركات قامت بممارسة إدارة الأرباح هادفةً إلى تخفيض أرباحها، وهو ما بينته الاستحقاقات الاختيارية السالبة، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الشركات تحاول تخفيض قيمة الوعاء الضريبي لتخفيض الضرائب المدفوعة نظراً لتركز ملكية تلك الشركات، بينما تشير ظهور الاستحقاقات الاختيارية الموجبة بأن الشركات تميل إلى زيادة أرباحها والحصول على مكاسب حالية، بغية إظهار وضع جيد لها، وتجميل أدائها، أو للتأثير في أسعار أسهمها.

قياس المتغير التابع: جودة التقارير المالية

تم الاعتماد على مقياس استمرارية الأرباح ذلك لأن استمرارية الأرباح تدل على ارتفاع جودة الأرباح الأمر الذي يعني جودة التقارير المالية ويتم حساب استمرارية الأرباح من خلال المعادلة الآتية:

$$ERAN_t = a + \beta\ ERAN_{t-1} + \varepsilon$$

حيث أن:

$ERAN_t$	ربحية السهم (صافي الربح مقسوماً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة) في السنة الحالية t
$ERAN_{t-1}$	ربحية السهم في السنة السابقة
β	معامل استجابة الأرباح وكلما اقترب من الواحد يدل ذلك على استمرارية الأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح وكلما اقترب من الصفر يدل على أن الأرباح مؤقتة وبالتالي انخفاض جودة الأرباح
a	ثابت المعادلة
ε	الخطأ القياسي

الجدول رقم (6) حساب المتغير المستقل والتابع ضمن نموذج استمرارية الارباح خلال الفترة (2019–2023)

$ERAN_{t-1}$	$ERAN_t$		
35.2430570	32.89351987	2019	الشركة الأهلية للزيوت
558.1401560	558.14015600	2020	
1,074.3461081	1,074.34610813	2021	
1,373.6984875	1,373.69848753	2022	
2,914.5463702	2,914.54637020	2023	
159.3133045	159.31330453	2019	شركة اسمنت البادية
84.7677856	84.76778561	2020	
489.5714858	489.57148577	2021	
525.0238544	525.02385435	2022	
3,230.6792092-	3,230.67920918-	2023	
222.8290927	167.12181950	2019	الشركة الاهلية للنقل
150.6406565	150.64065650	2020	
528.0428410	528.04284100	2021	
138.1259217	138.12592167	2022	
270.2504876	270.25048760	2023	
1.0545056-	1.05450556-	2019	المجموعة المتحدة
5.1784096	5.17840956	2020	
1.6167378	1.61673778	2021	
4.2470547-	4.24705467-	2022	
4.6755636	4.67556356	2023	

من خلال تطبيق اختبار مقياس الانحدار الذاتي أو المتوسط المتحرك على أرباح أعوام (2019-2023) نجد أن قيمة ثابت معامل التحديد تساوي 48.9% مما يعني عدم معنوية المقياس وعدم قدرته على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

ولتحديد قيمة β لا بد من تطبيق مقياس الانحدار الخطي البسيط نجد أن:

الجدول رقم (7) معامل الارتباط والتحديد لنموذج استمرارية الارباح

الرمز	R	R^2	Adjested R^2	sig
القيمة	0.699	%48.9	%47.6	%0

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.699) ومعامل التحديد 48.9% كما نجد أن قيمة sig أصغر من 0.05 مما يعني معنوية مقياس الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية وقبول المقياس بنسبة ثقة 95%.

الجدول رقم (8) قيمة الثابت ومعامل الميل في نموذج استمرارية الأرباح

الرمز	α	B
القيمة	-11.05	0.36
Sig	%5.69	%0

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول أعلاه قيمة كل من ثابت معادلة الانحدار ومعامل الميل حيث نجد أن: قيمة الثابت في معادلة خط الانحدار تبلغ -11.05 وهو غير معنوي مما يعني أنه مقارب للصفر. وقيمة معامل الميل للمتغير المستقل تبلغ 0.36 وهو موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% وهذا يدل على علاقة ضعيفة بين ربح الفترة السابقة وربح الفترة الحالية.

ومنه تكون معادلة الانحدار على الشكل الآتي:

$$ERAN_t = -11.05 + 0.36\, ERAN_{t-1}$$

إن قيمة معامل الميل 0.36 هي بعيدة عن الواحد الصحيح مما يدل على عدم استمرارية الأرباح أي أن الأرباح التي تحققها الشركات هي أرباح مؤقتة ولا يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بأرباح السنة القادمة، الأمر الذي يعني عدم جودة التقارير المالية، خلال سنوات الدراسة.

قياس المتغيرات الضابطة:

تم استخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة التي من شأنها ضبط العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بصورتها الأقرب للواقع، التي من المتوقع أن يكون لها تأثيرها في المتغير التابع، والغرض من إدراجها في الدراسة هو الإقلال من الخطأ في النتائج الناجمة عن تأثير هذه المتغيرات في المتغير التابع، وهي متغيرات ثبت من خلال الدراسات السابقة أثرها في إدارة الأرباح، وقد تمثلت هذه المتغيرات فيما يلي:

1- **حجم الشركة (SIZE):** يعدُّ من المتغيرات المهمة المؤثرة في درجة ممارسة إدارة الأرباح، وهناك مقاييس عدة لقياس حجم الشركة، أهمها: إجمالي الأصول، وإجمالي المبيعات، وعدد الموظفين، إلا أنه سيتم قياس حجم الشركة في الدراسة الحالية من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة، والهدف من إدخال اللوغاريتم الطبيعي هو تقريب البيانات إلى التوزيع الطبيعي، ويهدف هذا المتغير إلى قياس الاختلاف بين الشركات من حيث حجمها وأثر ذلك على ممارسة إدارة الأرباح فيها، وقد أكدت بعض الدراسات وجود تأثير لحجم الشركة في إدارة الأرباح.

2- **ربحية الشركة: معدل العائد على الأصول:** وهو عبارة عن صافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول ، ويهدف هذا المتغير إلى التعرف على أثر الاختلاف في ربحية الشركات على جودة الأرباح فيها، حيث بينت بعض الدراسات أن بعض الشركات تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح، من أجل تجميل وضعها المالي في بياناتها المالية، للتأثير في نتائج تقييم الأداء.

الجدول رقم (9) قياس المتغيرات الضابطة خلال الفترة (2019-2023)

الشركة	العام	حجم الشركة	ربحية الشركة
الشركة الأهلية للزيوت	2019	9.70	9.832%
	2020	10.16	58.216%
	2021	10.47	54.002%
	2022	10.70	41.244%
	2023	11.03	40.657%
شركة اسمنت البادية	2019	10.73	28.912%
	2020	11.07	7.059%
	2021	11.36	20.715%
	2022	11.46	17.663%
	2023	12.41	-12.257%
الشركة الاهلية للنقل	2019	8.98	34.765%
	2020	9.07	25.649%
	2021	9.37	44.664%
	2022	9.53	37.034%
	2023	9.77	46.140%
المجموعة المتحدة	2019	8.93	-0.555%
	2020	8.92	2.790%
	2021	8.93	0.863%
	2022	8.98	-2.011%
	2023	8.90	2.629%

4-3 المبحث الثالث

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تناولت عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics).

تم استخدام عدد من المقاييس الإحصائية الوصفية التي تلائم متغيرات الدراسة، وتخدم أهدافها في التوصل إلى النتائج، وهي كما يلي:

1- مقاييس النزعة المركزية: حيث تم اختبار الوسط الحسابي؛ لأنه من أشهر مقاييس النزعة المركزية وأكثرها شيوعاً واستخداماً.

2- مقاييس التشتت: وتم استخدام مقياس متميز بكثرة الاستخدام وصلاحيته في كثير من الحالات، وهو: الانحراف المعياري.

3- معامل الاختلاف: وهو أحد مقاييس التشتت النسبي الذي يُستخدم لمقارنة التشتت النسبي أو التجانس لمجموعة بيانات مختلفة، فالبيانات ذات معامل الاختلاف الأكبر يكون تشتتها النسبي أكبر، أي: أنها تكون أقل تجانساً، والعكس بالعكس، ويُقاس بنسبة الانحراف المعياري إلى الوسط الحسابي.

4- فضلاً عن أعلى قيمة وأقلها، وذلك لكل متغير من متغيرات الدراسة.

الإحصاءات الوصفية لممارسات إدارة الأرباح:

يعرض الجدول التالي كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري فضلاً عن أعلى قيمة وأقلها لممارسة إدارة الأرباح مقاسةً بالقيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري.

الجدول رقم (10) الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (الاستحقاق الاختياري) خلال الفترة (2019-2023)

Descriptive Statistics					
نسبة الاستحقاق الاختياري	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	c.v%
	-1.4439	0.98817	0.032250	0.222581	690%

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

- بلغ المتوسط الحسابي للاستحقاق الاختياري (0.032) بانحراف معياري (0.222)، وقد بلغت أكبر قيمة له (0.98) كما بلغت أصغر قيمة (1.443−)، مما يدل على تفاوت درجة ممارسة إدارة الأرباح بين الشركات.
- ولدى حساب معامل الاختلاف لدرجة ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الذي بلغ 690%، مما يعكس وجود تشتت كبير في درجة ممارسة إدارة الأرباح بين الشركات، وهذا يدل على تفاوت ممارسة إدارة الأرباح بين الشركات.

الإحصاءات الوصفية لجودة التقارير المالية:

يعرض الجدول التالي كل من: الوسط الحسابي والانحراف المعياري، فضلاً عن أعلى قيمة وأقلها لجودة التقارير المالية.

الجدول رقم (11) الإحصاءات الوصفية لجودة التقارير المالية

Descriptive Statistics - الإحصاءات الوصفية					
جودة التقارير المالية	أصغر قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	c.v%
	3.68	17.58	11.05	1.594	14.42%

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

- بلغ متوسط جودة التقارير المالية (11.05)، وبلغت أكبر قيمة (17.58)، وأقل قيمة (3.6)، وتعكس هذه النسبة قيمة متوسطة لجودة التقارير المالية في الشركات محل الدارسة.
- ولدى حساب معامل الاختلاف لجودة التقارير المالية تبيّن أنه يساوي 14.4%، وهذا يعكس وجود تشتت ضعيف، وهو ما يبين التقارب بين الشركات في ضعف جودة التقارير المالية.

الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الضابطة:

يعرض الجدول التالي كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري فضلاً عن أعلى قيمة وأقلها للمتغيرات الضابطة: (حجم الشركة، وربحية الشركة).

الجدول رقم (12) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الضابطة

Descriptive Statistics الإحصاءات الوصفية				
الانحراف المعياري	**المتوسط الحسابي**	**أكبر قيمة**	**أصغر قيمة**	
Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	
0.363152	22.901%	58.216%	-12.257%	**ربحية الشركة**
0.901037	10.02	12.41	8.90	**حجم الشركة**

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

- بلغ المتوسط الحسابي لربحية الشركة مقاساً بمعدل العائد على الاصول (22.901) بانحراف معياري (0.363) وقد بلغت أكبر قيمة له (0.58.21) وأصغر قيمة (-12.25).
- وقد بلغ المتوسط الحسابي لحجم الشركة (10.345) بانحراف معياري (0.901) وقد بلغت أكبر قيمة لها (12.41) وأصغر قيمة (8.90).

4-4 المبحث الرابع:

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كانت الشركات تقوم بممارسة إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية، حيث تم احتساب الاستحقاق الاختياري للشركات عينة الدراسة ولكل سنة من السنوات، وقد تم قياس درجة ممارسة إدارة الأرباح باستخدام القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري.

ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار one sample test (اختبار t لعينة واحدة)، كما في الجدول أدناه، وذلك بعد التأكد من شروط استخدام اختبار T (قياس المتغير التابع بشكل كمي، والتوزيع الاعتدالي للبيانات).

تم إجراء اختبار كولمجروف – سمرنوف "One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test" لاختبار التوزيع الاعتدالي للاستحقاق الاختياري ومعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ووفق الاختبار المذكور يتم قبول الفرض بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (0.05)، وفق الجدول أدناه.

الجدول رقم (13) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test اختبار كولمجروف – سمرنوف	
Kolmogorov-Smirnov Z	Asymp. Sig. (2-tailed)
0.911	0.378

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

أظهرت نتائج اختبار كولمجروف – سمرنوف أن قيمة الاختبار تساوي (0.911) وأن قيمة الاحتمال المقابل لقيمة الاختبار تساوي (0.378) وبما أن قيمة sig أكبر من (5%) إذاً، فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإن شروط اختبار T محققة، وعليه تظهر نتائج اختبار One-Sample Test كما يلي:

الجدول رقم (14) نتائج اختبار One-Sample Test

	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean	Std. Deviation
الاستحقاق الاختياري	11.046	19	0.000	0.10190	0.12204

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي للاستحقاق الاختياري لكامل عينة الدراسة خلال الفترة (2019–2023) وبواقع /20/ مشاهدة، يساوي (0.10190) بانحراف معياري (0.12204) وهو أكبر من الصفر مما يدل على أن الشركات قد قامت بممارسة إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق الاختياري، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (11.046) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.000) أصغر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، أي تقوم الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بممارسة إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية، وهو ما يتطابق مع معظم الدراسات التي تمت في بيئة الأعمال السورية، دراسة (بدوي، 2018)[1] حيث أظهرت نتائج الدراسة قيام الشركات المساهمة العامة الصناعية بممارسة إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية، دراسة (رمضان، 2014)[2] التي أظهرت وجود نسبة عالية من المستحقات الاختيارية الأمر الذي يدل على وجود توجه لدى الإدارة في الشركات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية نحو إدارة أرباحها، وكذلك دراسة (العقلة، 2017)[3] الذي نتج عنها عدم تمتع الأرباح المعلن عنها من قِبل الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمستوى عالٍ من الجودة، حيث تميل باتجاه جودة أرباح مشكوك فيها نتيجةً عدم خلوها من ممارسات إدارة الأرباح.

[1] بدوي، نور، 2018، مرجع سبق ذكره.
[2] رمضان، علي، 2014، مرجع سبق ذكره.
[3] العقلة، وائل، 2017، "تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011 – 2015"، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مجلد 39- عدد 66، ص.ص. 169 -196، سوريا.

الفرضية الثانية: لا تتمتع التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالجودة المطلوبة.

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة فيما إذا كان يتوفر الجودة في التقارير المالية للشركات. ولاختبار هذه الفرضية تم إجراء اختبار one sample test (اختبار t لعينة واحدة).

الجدول رقم (15) نتائج اختبار One-Sample Test

	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean	Std. Deviation
جودة التقارير المالية	2.365	19	0.152	0.12580	0.0265

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يظهر الجدول أعلاه نتائج اختبار t لعينة واحدة، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن الوسط الحسابي لجودة التقارير المالية لكامل عينة الدراسة خلال الفترة (2019-2023) وبواقع /20/ مشاهدة، يساوي (0.125) بانحراف معياري (0.026) مما يدل على أن التقارير المالية للشركات تفتقر للجودة المطلوبة، وهذا ما أكدته قيمة t المحسوبة والبالغة (2.365) وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (sig=0.152) أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية، أي **لا تتمتع التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالجودة المطلوبة.**

الفرضية الثالثة: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

بغرض اختبار الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية مقاسةً بالقيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري كمتغير مستقل في المتغير التابع جودة التقارير المالية.

وتكون معادلة الانحدار من الشكل التالي:

$$y = a_0 + a_1 x$$

حيث:

المتغير المستقل		المتغير التابع	
X	ممارسات إدارة الأرباح مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري	Y	جودة لتقارير المالية

جدول (16) الدلالة الإحصائية لاختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.467	0.218	0.189	0.093537835

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.467)، وهو ما يبين وجود ارتباط متوسط ما بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية، وأن معامل التحديد هو (0.218)، أي إن ممارسات إدارة الأرباح تفسر (21.8%)، فقط من التغيرات الحاصلة في جودة التقارير المالية، والنسبة المتبقية (78.2%)، تعود إلى تأثير متغيرات أخرى.

جدول (17) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.066	1	0.066	7.518	0.011
	Residual	0.236	18	0.009		
	Total	0.302	19			

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن من خلاله معرفة الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F، وهي (7.518)، ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= 0.011)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (sig=0.05)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي النموذج بشكل عام معنوي، ويصلح للتحليل الإحصائي.

جدول (18) الدلالة الاحصائية لنموذج الدراسة لأثر ممارسات إدارة الأرباح في جودة التقارير المالية

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.001	3.811		0.086	0.326	(Constant)	1
0.011	-2.742	-0.467	0.011	-0.030	ممارسات إدارة الأرباح	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يشير الجدول أعلاه إلى أن (ممارسات إدارة الأرباح) هي دالة إحصائياً حسب قيمة t المحسوبة وهي تساوي (−2.742) والدلالة الإحصائية (0.011) أصغر من (5%)، وبالتالي يتم قبول الفرضية حيث

وبالتالي تظهر معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{y = 0.326 - 0.030\, x}$$

حيث إن:

المتغير المستقل		**المتغير التابع**	
X	القيمة المطلقة للاستحقاق الاختياري	Y	جودة التقارير المالية

أي أن ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح بمقدار وحدة واحدة سيساهم في تخفيض جودة التقارير المالية بمقدار (0.030)، وبالتالي **تؤثر ممارسات إدارة الأرباح سلباً في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية** بهدف تخفيض أرباحها ونظراً لتركز ملكيّة الشركات المدرجة في سوق دمشق

للأوراق المالية فإنّ دوافعها وراء ممارسات إدارة الأرباح هي دوافع انتهازية تنظيمية تتمثل في التهرب الضريبي، وذلك بخلاف دراسة (Healy & Whalen 1999)[1] والتي أظهرت نتائجها أن الشركات الأمريكية المدرجة في السوق المالية تمارس إدارة الأرباح المحاسبية بهدف تقليل التقلبات في الدخل (تمهيد الدخل) وتحسين استقرار الأداء المالي، مما يعزز جودة التقارير المالية، وكذلك بخلاف دراسة (Aljifri, & Elrazaz, 2024) [2] والتي تبين بنتائج دراستها أن إدارة الأرباح وفق أساس الاستحقاق تؤثر بشكل إيجابي على استمرارية الأرباح للشركات المتعثرة وغير المتعثرة المدرجة في بورصة دول مجلس التعاون الخليجي، قد يعود ذلك إلى الاختلاف في الدوافع وراء ممارسات إدارة الأرباح وكذلك إلى الاختلاف في بيئة الدراسة، حيث أنّ بيئة كلتا الدراستين تتميز بتشتت ملكية شركاتها، وبالتالي فالدوافع وراء ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية إما لغرض التأثير على أسعار الأسهم السوقية أو دوافع تعاقدية بغرض تجنب انتهاك عقود الدين.

الفرضية الرابعة: تؤثر ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية في جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في ظل وجود المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ربحية الشركة)

تم إجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد للاستحقاق الاختياري، والمتغيرات الضابطة: (حجم الشركة، وربحية الشركة)، في جودة التقارير المالية.

جدول (19) الدلالة الإحصائية لاختبار أثر ممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة جودة التقارير المالية

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
0.03986	0.853	0.874	0.935	1

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط R تساوي (0.935)، وهو ما يبين وجود ارتباط قوي جداً ما بين متغيرات الدراسة، وأن معامل التفسير المصحح قد بلغ (0.853)، أي أن العوامل تفسر فقط (85.3%) من التغيرات الحاصلة في جودة التقارير المالية.

جدول (20) الدلالة الإحصائية لاختبار القوة التفسيرية لتباين نموذج الدراسة

[1] Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, مرجع سبق ذكره.
[2] Aljifri, K., Elrazaz, T., 2024, مرجع سبق ذكره.

ANOVA[a]						
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
0.000	41.510	0.066	4	0.263869	Regression	4
		0.002	15	0.038141	Residual	
			19	0.302009	Total	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول أعلاه تحليل التباين الذي يمكن التعرف من خلاله على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائية F (العوامل الفرعية والضابطة التي دخلت في النموذج)، والتي بلغت (41.510) ومعنوية الدلالة الحسابية (sig= 0.000)، وهي أصغر من معنوية الدلالة القياسية (sig=0.05)، مما يؤكد الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار الخطي من الناحية الإحصائية، أي أن النموذج بشكل عام ذو دلالة معنوية.

جدول (21) الدلالة الإحصائية لنموذج الدراسة لأثر ممارسات إدارة الأرباح بوجود المتغيرات الضابطة في جودة التقارير المالية

Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
0.013	2.689		0.98	0.262	(Constant)	
0.000	-6.406	-0.538	0.047	0.301-	ممارسات إدارة الأرباح	
0.003	3.292	-0.274	0.010	0.032-	حجم الشركة	
0.102	1.289	0.058-	0.002	0.001	ربحية الشركة	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يبين الجدول أعلاه ما يلي:

أن (ممارسات إدارة الأرباح) دال إحصائياً وفقَ قيمة t المحسوبة، وهي (−6.406)، والدلالة الإحصائية (0.000) جاءت أصغر من (0.05)، إذاً يوجد أثر عكسي ذو دلالة معنوية للاستحقاق الاختياري في جودة التقارير المالية.

وكذلك بالنسبة لـ (حجم الشركة) جاءت دالة إحصائياً وفقَ قيمة t المحسوبة، وهي (3.29)، والدلالة الإحصائية (0.003)، وجاءت أصغر من (0.05) إذاً يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم الشركة في جودة تقاريرها المالية.

تظهر معادلة الانحدار على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{Y = 0.262 - 0.301\,X1 - 0.032\,X2}$$

حيث أن زيادة (الاستحقاق الاختياري) بمقدار 1% سيؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية بنسبة 0.301 وسيساهم (حجم الشركة) سلباً في التأثير في (إدارة الارباح) بمقدار (0.032)، بمعنى أنه كلما زاد حجم الشركة ستزداد دوافعها التنظيمية والتي تتجلى في التهرب الضريبي، وبالتالي ستنخفض جودة التقارير المالية فيها، في ظل ممارسات إدارة الأرباح.

أما بالنسبة لـ (ربحية الشركة) جاءت غير دالة إحصائياً وفقَ قيمة t المحسوبة، وهي (1.289)، والدلالة الإحصائية (0.102)، وجاءت أكبر من (0.05) إذاً لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لربحية الشركة في جودة تقاريرها المالية.

النتائج والتوصيات

النتائج

1- تمارس الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إدارة الأرباح عند إعداد بياناتها المالية.

2- تفتقر التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية للجودة المطلوبة.

3- أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية.

4- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية في ظل وجود ممارسات إدارة الأرباح، تشير العلاقة العكسية بين حجم الشركة وجودة التقارير المالية في ظل وجود ممارسات إدارة الأرباح إلى أن الشركات الكبيرة تميل إلى ممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر مقارنة بالشركات الصغيرة، يعود ذلك إلى الدوافع التنظيمية لتلك الشركات والتي تتمثل بالتهرب الضريبي، مما يؤدي إلى انخفاض جودة تقاريرها المالية.

5- عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين ربحية الشركة وجودة تقاريرها المالية في الشركات المدروسة.

6- تميل الشركات التي تمارس إدارة الأرباح بشكل أكبر إلى تقديم تقارير مالية أقل جودة، حيث تفتقر هذه التقارير إلى المصداقية والشفافية، وتقلل من قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة.

التوصيات

بناءً على هذه النتائج، تقدم الدراسة التوصيات التالية:

1- على الجهات الرقابية المالية (هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومديرية الشركات) تشديد الرقابة على الشركات، وفرض عقوبات رادعة على من يمارس إدارة الأرباح.

2- على الشركات تعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية، وتوفير تقارير مالية دقيقة وموثوقة.

3- على الهيئات المعنية بوضع المعايير المحاسبية تطوير معايير أكثر صرامة تحد من المرونة في تطبيق السياسات المحاسبية، وتقلل من فرص ممارسة إدارة الأرباح.

4- على المؤسسات التعليمية والأكاديمية أن تعمل على رفع مستوى الوعي لدى الطلاب والمهنيين بأهمية الجودة في التقارير المالية، وآثار ممارسات إدارة الأرباح السلبية.

5- على الشركات تعزيز آليات الحوكمة الرشيدة، وتقوية دور اللجان المستقلة مثل لجنة التدقيق، لضمان سلامة وصحة المعلومات المالية.

قائمة المراجع:

الكتب العملية:

1. أحمد، إبراهيم، الهلباوي، أحمد، 2019، "المحاسبة الإبداعية"، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر.
2. أحمد، سامح، 2010، "اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، السعودية.
3. أسعد، باسل، سميا، ربيع، 2020، "محاسبة متوسطة 1"، منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
4. التميمي، عباس، الساعدي، حكيم، 2015، "إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها"، العراق.
5. الحميد، عبد الرحمن، 2009، "نظرية المحاسبة"، السعودية، جامعة الملك سعود.
6. القاضي، حسين، حمدان، مأمون، المصري، تيسير، يوسف، علي، 2016، "نظرية المحاسبة"، منشورات جامعة دمشق – كلية الاقتصاد.
7. كاظم، أحمد، القاموسي، ضياء، 2016، "الإفصاح المحاسبي بين التنظيم وعدم التنظيم وأثره على خلق فجوة الإفصاح بين التطبيق المحلي ومعايير الإبلاغ المالي الدولية"، العراق.
8. كسري، أسماء، 2016، "الشفافية المالية ودورها في الرفع من كفاءة الأسواق المالية"، الأردن.
9. Deegan, C., Unerman, J., 2011, "Financial Accounting Theory", McGraw-Hill.
10. Griffiths, I., 1992, "Creative Accounting: How to Make Your Profits What You Want Them to Be", UK.
11. IFRS Foundation, 2018," Conceptual Framework for Financial Reporting".
12. Jones, Michael J., 2011, "Creative Accounting, Fraud and International Accounting Scandals", Wiley, Chichester, UK.
13. Mahjoub, Imen, Miloudi, Anthony, 2015, "Earnings Management: A Review of Literature", Conference of Euro and the European Banking System: Evolutions and Challenges at: Alexandru Ioan Cuza University of Iaşi – Romania.
14. Ronen, J. & Sadan, S. (1981). Smoothing Income Numbers: Objectives, Means, and Implications. Addison-Wesley, US.
15. Ronen, Joshua, Yaari, Varda, 2008, "Earnings Management: Emerging Insights in Theory, Practice, and Research", US.

16. Schilit, Howard M., 2010, "Financial Shenanigans: How to Detect Accounting Gimmicks & Fraud in Financial Reports", 3rd Edition, McGraw-Hill, US.
17. Scott, W. R, O'Brien, P., 2020, "Financial Accounting Theory", 8th edition, Pearson Education, Canada.
18. Scott, William R., 2014, "Financial Accounting Theory" (7th edition).
19. Teacher Guidance for 9706 Accounting on International Accounting Standards, 2023, Cambridge Assessment.
20. Thornton L. O'glove , 1987, "Quality of Earnings", Free Press, US.
21. Watts, R.L., Zimmerman, J. L, 1986, "Positive Accounting Theory", Prentice-Hall, Business & Economics.
22. Wolk, H.I, Dodd, J.L, Rozycki, J.J, 2017, "Accounting Theory: Conceptual Issues in a Political and Economic Environment", 9th edition.

الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم حمد، محمد، 2014، "الطرق والسياسات المحاسبية البديلة وأثرها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية – دراسة ميدانية على عينة من الشركات /ولاية الخرطوم"، رسالة ماجستير، السودان.
2. إبراهيم، إيهاب، 2017، "قياس تأثير القدرة الإدارية على جودة الأرباح المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس – مصر.
3. بدوي، نور، 2018، "أثر ممارسات إدارة الأرباح في تقييم أداء الشركات المساهمة العامة السورية بالتطبيق على الشركات الصناعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.
4. بورزامة، مريم، بومالة، نرجس، 2021، "تقييم أداء الأسواق المالية في ظل أزمة كورونا – دراسة حالة بورصة قطر للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة 2019 –2021"، رسالة ماجستير، الجزائر.
5. بوسنة، حمزة، 2012، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية"، رسالة ماجستير، الجزائر.
6. التل، هبة عمر محمد، 2015، "أثر إدارة الأرباح على الأسعار السوقية للأسهم – دراسة اختبارية على الشركات الهندسية والإنشائية الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

7. جداي، ياسين، 2021، "مساهمة حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية ببورصة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، الجزائر.

8. حلاسة، ريمة، 2014، "إدارة الأرباح ودورها في تضليل جودة الكشوفات المالية – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، الجزائر.

9. الحناوي، أنس الدين، 2022، "تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (12) وأثره في ممارسات إدارة الأرباح والقيمة السوقية الأسهم – دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.

10. خنفايس، نسرين، 2018، "نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية – عينة من خبراء محاسبين، محافظي الحسابات، مدققي داخليين ومحاسبين العاملين في أم البواقي"، رسالة ماجستير، الجزائر.

11. رحلي، العلجة، بن السعدي، سلوى، 2022، "أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، الجزائر.

12. رمضان، علي، 2014، "أثر إدارة الأرباح لدى الشركات على قياس الربح الضريبي – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.

13. السهلي، يزن، 2023، "أثر خصائص مجلس الإدارة في تحسين جودة التقارير المالية للشركات – دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

14. الشوى، لينا، 2020، " دور الخدمات غير التأكيدية للمدقق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

15. الصائغ، محمد دفع الله، 2019، " دور المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية – دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان"، أطروحة دكتوراه، السودان.

16.صحراوي، أحلام، 2018، "أثر خصائص لجنة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح – دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر "CAC 40 ، رسالة ماجستير، الجزائر.

17.صقور، رنا، 2014، " دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

18.عثمان، قمر، 2016، "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تجريبية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين.

19.العضّام، نيرمين، 2021، "دور محاسبة القيمة العادلة في تحسين جودة التقارير المالية لترشيد القرارات الداخلية في الشركات – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

20.غزالي، زينب، 2016، "دور الحوكمة في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح في المؤسسات الاقتصادية – دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة ماجستير، الجزائر.

21.غصن، سلمى، 2018، "أثر مستوى شفافية الإفصاح في جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق – سوريا.

22.فوزي، لوالبية، 2020، "محددات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية – دراسة ميدانية استقصائية"، أطروحة دكتوراه، الجزائر.

23.القطيفان، ساجدة، 2023، " أثر مفاهيم الدخل المتعددة على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق – سوريا.

24.محمود، محمد أحمد حنفي، 2010، "دراسة أثر ظاهرة إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية – دراسة تطبيقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر.

25. Abdelwahed, G., 2018, “Earnings Management Constraints in the UK and the US: The Moderating Role of CEO Compensation”, PhD thesis, University of Portsmouth, England.
26. Azam, M., 2021, "Three essays on Earnings Management Evidence from UK", PhD Thesis, Brunel University, England.

27. Birk, M., 2018, "Empirical Research on Financial Notes to the Accounts and Earnings Management", PhD Thesis, University of Gloucestershire, England.
28. Blom, M., 2009, “The effect of the implentation of IFRS on the level of earnings management”, Master thesis, Holland.
29. Calvo, S., 2015, "Analysing the relationship between Corporate Social Responsibility, discretionary accruals and real earnings management", Master Thesis, Amsterdam.
30. Elkalla, T., 2017, “An Empirical Investigation of Earnings Management in the MENA Region”, PhD Thesis, University of the West of England.
31. Morgan, N., Roth, T., 2020, “The Impact of Financial Analysts on Earnings Management - Empirical evidence from Swedish listed companies”, Master Thesis, Sweden.
32. Olthof, H., 2017, "The Effect of Audit Quality on Earnings Management: Evidence from the Netherlands", Master Thesis, University Of Twente, Holland.
33. Shahzad, F., 2018, “Financial Reporting Quality, Family Owned Business and Investment Efficiency”, PHD Thesis, Islamabad.
34. Wróblewski, David Radoslaw, 2016, "The Complex Vision on the Earnings Management: The Evidence from Eastern European Countries", PhD thesis, Spain.

الأبحاث العلمية:

1. إبراهيم، محمد، زهر، إكرامي، إبراهيم، أسماء، 2021، "مدى استجابة ربحية الشركات لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في بيئة – ERP دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، مجلد 42 – عدد 3، ص ص. 243 –277، الكويت.
2. أبو بكر، زيتو، خضر، جرجس، عزت، ريزان، 2017، "أثر الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 1 –عدد 37، ص.ص.349 –377، العراق.

3. أحمد، عماد محمد رياض، 2021، "تحليل العلاقة بين مدى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير المالية ومخاطر الشركات وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 12– عدد 3، ص.ص 217 – 292، مصر.
4. الباز، ماجد، 2017، "العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح"، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 21 – العدد 4، ص. 568 – 624، مصر.
5. بورقبة، شوقي، حشايشي، سليمة، 2007، "دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية"، الملتقى الوطني الثاني (أثر أداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري)، ص.ص. 183 – 193، الجزائر.
6. الجنابي، عبد خلف، نوري، مقداد أحمد، 2014، "دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 20 – العدد 79، ص.ص. 401–428، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق.
7. حافظ، سماح طارق أحمد، 2021، "العلاقة بين الاستراتيجيات التفاوضية للمراجعة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية – دراسة تجريبية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، مجلد 5 – عدد 1، ص ص 744 – 800، مصر.
8. الحربي، آلاء واصل، 2021، "أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 9 –عدد 3، ص.ص.223 –253.
9. حسن، حنان، 2020، "أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على المقدرة التنبؤية لمخصصات خسائر القروض لتحسين جودة التقارير المالية والأداء المالي"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، مجلد 4 – عدد 1، ص.1 –67، مصر.

10.حسن، دينا كمال، 2020، " أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية المضافة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ضوء جائحة كورونا – (COVID-19) دراسة ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 21 – عدد 4، ص.ص.49 – 116، جامعة بور سعيد، مصر.

11.حماد، مصطفى أحمد، 2017، "أثر استخدام الأنشطة الحقيقية لإدارة الأرباح على الأداء التشغيلي اللاحق للشركات المصرية – دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 21 – عدد 1، ص ص 10 -62، مصر.

12.حوتية، عمر، مولاي، عبد الرزاق، 2007، "دور كفاءة الأسواق المالية في نمو الاستثمار"، الملتقى الوطني الثاني (أثر أداء البورصة على فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري)، ص.ص. 422 -430، الجزائر.

13.الخفاجي، ناطق، زبين، حيدر عطا، عبد الله، نوفل، 2021، "استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة"، مجلة كلية مدينة العلم، مجلد 13 – عدد 1، ص.ص. 202 – 218، العراق.

14.سلامة عبده، إيمان، 2020، "أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية – دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 24 – عدد 2، ص.ص 1064 – 1135، مصر.

15.سليم، أيمن، محمد، محمد، 2021، "قياس تأثير مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين جودة الأرباح وتكلفة رأس المال – دراسة اختبارية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 25 – عدد 2، ص. 34 -101، مصر.

16.سليمان، عبد المحسن حسين محمد، 2021، "أثر معيار المحاسبة المصري رقم 45 (قياسات القيمة العادلة) على إدارة الأرباح بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية – دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 22 – عدد 4، ص415 -515، مصر.

17.سليمان، وليد، 2024، "أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح وانعكاسهما على تعقد التقارير المالية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، مجلد 13، عدد 1، ص.ص.132 – 171.

18.الصايغ، عماد، عبد المجيد، حميده، 2015، "قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية في الشركات المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، مجلد 3 – عدد 1، ص1 – 49، مصر.

19.صديقي، أحمد، بن يحي، يحي، 2020، "أثر ممارسات إدارة الأرباح بالمستحقات والأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم – دراسة ميدانية على شركات المساهمة التكنولوجية والخدماتية المدرجة في بورصة باريس"، مجلة التكامل الاقتصادي، مجلد 8 – عدد 4، ص.ص.66 – 81، الجزائر.

20.صورية، زاوي، 2017، "أثر إدارة الأرباح على جودة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية"، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 17 – عدد 1، ص.ص.11 – 23، الجزائر.

21.طرفاوي، محي الدين، مايو، عبد الله، 2021، "انعكاس ممارسات إدارة الأرباح المحاسبية على الربح الضريبي – دراسة تطبيقية لعينة من شركات الإسمنت الجزائرية خلال الفترة 2014 – 2016"، مجلة المالية والأسواق، مجلد 08 – عدد 01، ص. 118 – 138، الجزائر.

22.عبد الرحمن، محمد الطيب، 2021، " قياس أثر الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصارف التجارية السودانية"، المجلة المالية وحوكمة الشركات، مجلد 5 – عدد 2، ص.ص.72 – 90، السودان.

23.عبد العزيز، جعفر، 2021،"دور لجان المراجعة في الحد من ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح – دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية"، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، مجلد 04 – عدد 01، ص. 76 – 95، الجزائر.

24.عبد الغفار، نورهان، 2020، " استخدام أسلوب التنقيب في البيانات لدعم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المستقبلية وأثر ذلك على تعزيز كفاءة القرارات الاستثمارية في السوق المالي المصري – دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مجلد 21 –عدد 1، ص.ص.376 – 465، مصر.

25.عبد الله، إيمان السيد، 2020، "العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم – دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد 11 – عدد 1، ص.ص.273 – 295، جامعة قناة السويس، مصر.

26.عدنان، فداء، عباس، يونس، 2016، "جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 48، ص.ص.249 –264، العراق.

27.العقلة، وائل، 2017، "تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011 – 2015"، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، مجلد 39– عدد 66، ص.ص. 169 –196، سوريا.

28.غريب، أحمد، الميهي، رمضان، الجوهري، لطفي، 2020، "أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد 7 – عدد 2، ص.ص.39 – 64، مصر.

29.فداوي، أمينة، 2013، "نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد 2013 – عدد 5، ص.ص.115 –138، الجزائر.

30.قحموش، سمية، خواري، سميرة، 2018، "دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية بسكرة"، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 – عدد 2، ص.ص310 –329، الجزائر.

31.قزال، إسماعيل، زحاف، صونيا، قزال، أحلام، 2019، " قياس اتجاه ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة الجزائرية"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 5 –العدد 1، ص145 –158، الجزائر.

32.قورين، حاج قويدر، 2020، " دور نظام حوكمة الشركات في الرفع من جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي مجلد 14 – عدد 1، ص.ص.185 – 201، الجزائر.

33.محمد، تامر سعيد، 2015، " أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS15 على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مجلد 19 – عدد 2، ص.ص.202 –277، مصر.

34.محمد، هشام سعيد، 2019، "أثر إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على العلاقة التفاعلية بين التدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية للشركة – دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المدرجة بسوق الأوراق المالية"، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد 23 – عدد 3، ص ص 397 – 483، مصر.

35.محمود، عبد الحميد العيسوي، 2020، " أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 4 –العدد 1، ص345 – 417، مصر.

36.مراد، ممدوح، فودة، السيد، متولي، أحمد، 2020، " أثر آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في شركات تجمع الأعمال –دراسة اختبارية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مجلد 42 – عدد 1، ص.ص94 – 138، مصر.

37.مسواك، حميد عبد الله، 2024، " تأثير ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط في العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومصداقية القوائم المالية – دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية اليمنية"، مجلة جامعة عمران، مجلد 4، عدد 7، ص.ص. 33 – 74، اليمن.

38.ناصر، داليا، بدير، شيماء، 2020، "أثر إدارة الأرباح على أداء الشركات خلال عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل الظروف السياسية في مصر، دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، مجلد 1 – عدد 2 – جزء 2، ص. 292 – 324، مصر.

39.النجار، سامح محمد أمين، أحمد، أحمد سعيد عبد العظيم، 2021، "قياس أثر العلاقة التفاعلية بين الروابط السياسية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على عوائد الأسهم: دليل تطبيقي من البورصة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد 3 – عدد 4، ص.ص.350 – 427، مصر.

40.نويجي، حازم محفوظ محمد، 2018، "أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية – دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي – جامعة عين شمس، المجلد 22 – العدد 4، ص 1440 – 1501، مصر.

41. Abu Alfadhael, Sarah, Jarraya, Bilel, 2021, "Earnings management and its applications in Saudi Arabia context: Conceptual framework and literature review", Growing Science – Accounting, Vol.7 – Iss.5, P.P.993 -1008.
42. Abu Hamour, A., Saleh, M., Abdo, Kh., Alzu'bi, Q., Alnsour, E., Jwaifel, A., 2024, " The Effect of Financial Reporting Quality on Earnings Quality of Industrial Companies", Corporate & Business Strategy Review, Volume 5, Issue 2, P.P.38 - 50.
43. Akerlof, G.A., 1970, "The Market for Lemons: Quality Uncertainty and the Market Mechanism", The Quarterly Journal of Economics, 84(3) pp. 488-500.
44. Al-Dmour, A.H., Abbod, M., Al Qadi, N.S., 2018, "The impact of the quality of financial reporting on non-financial business performance and the role of organizations demographic' attributes (type, size and experience)", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol.22 – No.1, P.P.1 -18.
45. Al-Hawtmeh, O.M., Alleimoun, A.A., Obeidat, Gh., 2024, "The impact of the earning management practices on performance of bank sector in Jordan", Cogent Business & Management, Vol. 11, Iss. 1.
46. Ali, Belal, Kamardin, Hasnah, 2018, "Real Earnings Management: A Review of Literature and Future Research", Asian Journal of Finance & Accounting, Vol. 10 – No. 1, P.P. 440 -456, Malaysia.
47. Aljifri, K., Elrazaz, T., 2024, "Effect of Earnings Management on Earnings Quality and Sustainability: Evidence from Gulf Cooperation Council Distressed and Non-Distressed Companies", Journal of Risk and Financial Management, 17(8).
48. Alsmady, A.A., 2022, "Quality of financial reporting, external audit, earnings power and companies performance: The case of Gulf Corporate Council Countries", Research in Globalization, Vol.5 (2022), P.P.1 -13.
49. Aswar, Kh., Wiguna, M., Hariyani, E., Ermawati, E., 2021, "Quality of Financial Statements in Indonesian Local Governments: An Empirical Investigation",

Journal of Asian Finance - Economics and Business, Vol.8 – Iss.6, P.P.993–999, Indonesia.

50. Ball, R. & Brown, P., 1968, "An Empirical Evaluation of Accounting Income Numbers", Journal of Accounting Research, 6(2),p.p 159-178.
51. Bassiouny, S., 2016, “The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt”, Journal of Business and Retail Management Research, Vol.10 – Iss.3, P.P.34 – 45.
52. Cai, L., Rahman, A., Courtenay, S., 2008, “The Effect of IFRS and its Enforcement on Earnings Management: An International Comparison”, SSRN Electronic Journal, Massey University, New Zealand.
53. Cosmin, C. A., 2015, “accounting information system - qualitative characteristics and the importance of accounting information at trade entities”, Annals of the Constantin Brâncuşi, University of Târgu Jiu, vol.2, Iss.1, P.P.168 -174.
54. Dechow, P.M, Skinner, D.J, 2000, "Earnings Management: Reconciling the Views of Accounting Academics, Practitioners, and Regulators", Accounting Horizons 14(2), p.p.235–250.
55. DeFond, M.L. & Park, C.W. (1997). Smoothing Income in Anticipation of Future Earnings. Journal of Accounting and Economics, 23(2), P.P.115-139, US.
56. Eckel, N. (1981). The Income Smoothing Hypothesis Revisited. Abacus, 17(1), p.p.28-40, Australia.
57. Elmadhoun, Ibrahim, Reddy, Gaddam, 2021, “Literature Review on Real Earnings Management”, International Journal of Advanced in Management, Technology and Engineering Sciences, vol XI – Iss XI, P.P.25 – 37, India.
58. Emudainohwo, O., 2021, “Determinants of Earnings Management: The Study of Nigerian Nonfinancial Companies”, Journal of “Ekonomski horizonti”, Vol.23 – Iss.2, P.P.139 – 155, Nigeria.
59. Fama, E.F, 1970, "Efficient Capital Markets: A Review of Theory and Empirical Work", The Journal of Finance, 25(2), pp. 383-417.
60. Gao, S., Gao, J., 2016, “Earnings Management: A Literature Review”, Proceedings of the 2016 International Seminar on Education Innovation and Economic Management, Vol.75, P.P.189 -192

61. Hasan, Sh., Jatiningrum, C., Fauzi, Hamid, M., 2019, " The Moderating Effect of Audit Quality On Audit Committee And Financial Reporting Quality In Malaysia", 19 Nº Special 35‹Año ‹Opcion 2899-2921.
62. Healy, P.M, Wahlen, J.M, 1999, "A Review of the Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting", American Accounting Association, Accounting Horizons, Vol.13, No(4), p.p.365–383.
63. Healy, P.M., Palepu, K.G., 2001, "Information Asymmetry, Corporate Disclosure, and the Capital Markets: A Review of the Empirical Disclosure Literature", Journal of Accounting and Economics, 31(1-3), 405-440.
64. Herath, S., Albarqi, N., 2017, “Financial Reporting Quality: A Literature Review”, International Journal of Business Management and Commerce, Vol.2 - Iss.2, P.P.1 – 14.
65. Ibrahim, M., Abubakar, d., 2019, “Board Attributes and Financial Reporting Quality of Listed Deposit Money Banks (DMBs) in Nigeria” International Journal of Economics and Business Administration, Vol.5, No.4, PP. 185-192.
66. Irwandi, S. A., Pamungkas, I. D., 2020, “Determinants of financial reporting quality: Evidence from Indonesia”, Journal of International Studies, 13(2), P.P.25-33.
67. Jabak, H., 2022, “Influence of the Audit Committee on the Quality of Financial Reports in Lebanese Private Sector”, European Journal of Business and Management Research, Vol.7 – Iss.4, P.P.367 -377.
68. Jensen, M.C. & Meckling, W.H., 1976, "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs, and Ownership Structure", Journal of Financial Economics, 3(4), P.P.305-360.
69. Jensen, M.C., 1978, "Some Anomalous Evidence Regarding Market Efficiency. Journal of Financial Economics, 6(2-3), p.p.95-101.
70. Jiang, Yihui, 2020, "Meaning, Motivations and Techniques of Earnings Management”, Advances in Social Science, Education and Humanities Research, Volume 496, P.P.141 – 146, China.
71. Kaawaase, T.K., Nairuba, C., Akankunda, B., Bananuka, J., 2021, “Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial

institutions", Asian Journal of Accounting Research, Vol. 6, No. 3, P.P. 348-366, Uganda.

72. Kewo, C.L., Afiah, N.N., 2017, "Does Quality of Financial Statement Affected by Internal Control System and Internal Audit?", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.7(2), P.P.568-573, Indonesia.
73. Kirschenheiter, M. & Melumad, N., (2002), Earnings Management Strategy and the Effectiveness of Monitoring. Journal of Accounting Research, 40(2), p.p.761 - 796, US.
74. Leung, R., 2015, "Earnings Management Motives and Firm Value following Mandatory IFRS Adoption – Evidence from Canadian Companies", research paper.
75. Malofeeva, T.N., 2018, "The Impact of IFRS adoption on Earnings Management in Russia", European Research Studies Journal, Volume XXI, Issue 2, PP 147 – 164.
76. Mbobo, M.E., Ekpo, N.B., 2016, "Operationalising the Qualitative Characteristics of Financial Reporting", International Journal of Finance and Accounting 2016, 5(4), P.P184-192, Nigeria.
77. Nasution, S., Putri, R., Muda, I., Ginting, S., 2018, "Positive Accounting Theory: Theoretical Perspectives on Accounting Policy Choice", In Proceedings of the 1st Unimed International Conference on Economics Education and Social Science (UNICEES 2018), P.P.1128-1133, Indonesia.
78. Riedl, E.J. (2004). An Examination of Long-Lived Asset Impairments. The Accounting Review, 79(3), pp. 823-852, US.
79. Ross, S.A., 1977, "The Determination of Financial Structure: The Incentive-Signalling Approach", The Bell Journal of Economics, 8(1), P.P.23-40.
80. Sahi, A., Sahi, A., Abbas, A., Khatib, S., 2022, "Financial reporting quality of financial institutions: Literature review", Cogent Business & Management, Vol.9 - Iss.1, P.P.1 -17.
81. Saputra, A.E., Setiyawati, H., 2023, " Factors Affecting the Quality of Cooperative Financial Statements in Indonesia", International Journal for Multidisciplinary Research", Vol.5 – Iss.1, P.P.1 -17.

82. Shevlin, T.G., 2004, "Creative Accounting: Techniques, Motives, and Consequences", Journal of Accounting and Economics, Vol.37- Iss.1, p.p.3 -35, US.
83. Shuli, Ingrid, 2011, “Earnings Management and the Quality of the Financial Reporting”, Perspectives of Innovations, Journal of Economics and Business, Vol.8 - Iss.2, P.P.45 -48.
84. Sohail, Muhammad,2019, "Impact of financial reporting quality on firm's financial performance", Global Scientific Journal, Vol.7, iss.7, pp 468 – 481, Pakistan.
85. Spence, M., 1973, "Job Market Signaling", The Quarterly Journal of Economics, Vo.87 – Iss.3, P.P. 355–374.
86. Strakova, Lenka, 2021, “Motives and techniques of earnings management used in a global environment”, SHS Web of Conferences, V.92, Slovakia.
87. Thaha, S., Irdawati, Hariyanti, Saleh, L., Hardiyono, 2022, “Effect of Knowledge and Locus of Control on Intellectual Capital and Quality of Financial Reports”, JURNAL ILMIAH AKUNTANSI, Vol.5 – Iss.1, P.P.284 – 295, Indonesia.
88. Trueman, B. & Titman, S. (1988). An Explanation for Accounting Income Smoothing. Journal of Accounting Research, Vol.26, pp. 127-139, US.
89. Vagner, L., Valaskova, K., Durana, P. & Lazaroiu, G., 2021, “Earnings Management: a Bibliometric Analysis”, Journal of Economics and Sociology, Vol.14 – No.1, P.P.249-262.
90. Widuri, R., Sutanto, J. E., 2019, “Differentiation Strategy and Market Competition as Determinants of Earning Management”, 3rd International Conference on Tourism, Economics, Accounting, Management, and Social Science (TEAMS 2018), Vol.69, P.P.171 -176.
91. Zhang, X.F., (2007). “Accruals, Investment, and the Accrual Anomaly”. The Accounting Review, 82(5), P.P.1333-1363.

الملاحق:

ملحق رقم (1) معادلة حساب الاستحقاق الكلي للشركات خلال الفترة (2019–2023)

		المستحقات الكلية	أصول السنة السابقة	الاستحقاق الكلي
الشركة الأهلية للزيوت	2019	692,804,664-	4,472,398,917	-0.154906724
	2020	5,028,343,549	5,018,291,192	1.002003143
	2021	3,801,350,657-	14,381,210,959	-0.264327578
	2022	26,198,481,432	29,841,909,664	0.877909012
	2023	41,494,723,023	49,960,142,314	0.830556542
شركة اسمنت البادية	2019	10,655,417,186	33,047,215,926	0.322430102
	2020	47,246,870,137-	53,779,559,987	-0.878528388
	2021	7,738,029,002-	117,197,621,827	-0.066025478
	2022	380,782,499	230,662,601,973	0.00165082
	2023	473,141,197,329-	290,105,352,724	-1.630928878
الشركة الاهلية للنقل	2019	125,760,268-	531,763,072	-0.236496806
	2020	79,045,530	961,448,243	0.082215065
	2021	33,119,045	1,174,631,648	0.02819526
	2022	120,347,345-	2,364,519,599	-0.050897165
	2023	556,460,233	3,356,707,393	0.165775615
المجموعة المتحدة	2019	14,361,925-	852,836,264	-0.01684019
	2020	13,846,663	855,404,961	0.016187261
	2021	4,335,718	835,095,544	0.005191883
	2022	223,008,461-	842,701,746	-0.2646351
	2023	210,822,374	950,240,041	0.221862229

ملحق رقم (2) البيانات المالية لحساب المتغيرات الضابطة

		صافي الدخل	اجمالي الأصول	ربحية الشركة	حجم الشركة
الشركة الأهلية للزيوت	2019	493,402,798	5,018,291,192	9.832%	10
	2020	8,372,102,340	14,381,210,959	58.216%	10
	2021	16,115,191,622	29,841,909,664	54.002%	10
	2022	20,605,477,313	49,960,142,314	41.244%	11
	2023	43,718,195,553	107,529,558,455	40.657%	11
شركة اسمنت البادية	2019	15,548,978,522	53,779,559,987	28.912%	11
	2020	8,273,335,876	117,197,621,827	7.059%	11
	2021	47,782,177,011	230,662,601,973	20.715%	11
	2022	51,242,328,185	290,105,352,724	17.663%	11
	2023	315,314,290,816-	2,572,494,465,002	-12.257%	12
الشركة الاهلية للنقل	2019	334,243,639	961,448,243	34.765%	9
	2020	301,281,313	1,174,631,648	25.649%	9
	2021	1,056,085,682	2,364,519,599	44.664%	9
	2022	1,243,133,295	3,356,707,393	37.034%	10

10	46.140%	5,857,147,499	2,702,504,876	2023	
9	-0.555%	855,404,961	4,745,275-	2019	المجموعة المتحدة
9	2.790%	835,095,544	23,302,843	2020	
9	0.863%	842,701,746	7,275,320	2021	
9	-2.011%	950,240,041	19,111,746-	2022	
9	2.629%	800,404,702	21,040,036	2023	

Abstract

The study aimed to show the impact of accounting earnings management practices on the quality of financial reports, and to achieve the objective of study, the descriptive analytical approach was adopted. The study community included companies listed on the Damascus Securities Exchange, totaling 27 listed companies distributed across six sectors (banking, insurance, communications, agriculture, industry, services), and a sample of companies belonging to the industrial and service sectors was selected.

The financial reports of the industrial and service sectors published on the website of the Syrian Commission on Financial Markets and Securities during the period (2019-2023) were employed.

Earnings management practices were measured based on the Kothari 2005 model. The quality of financial reports was measured based on the earnings continuity scale.

The study concluded that companies listed on the Damascus Securities Exchange practice earnings management when preparing their financial statements, and that the financial reports of companies listed on the Damascus Securities Exchange lack the required quality. It also shows the existence of a statistically significant inverse relationship between earnings management practices and the quality of financial reports.

Keywords: Earnings management, income smoothing, creative accounting, quality of financial reporting.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Damascus university

Faculty of Economics

Department of Accounting

The Impact of Accounting Earnings Management on Quality of Financial Reporting

"Analytical Study"

A thesis submitted to obtain a master's degree in Accounting

Prepared by:

Doaa Nassri

Supervisor:

Dr. Hussein Dahdouh

Professor in the Department of Accounting

Damascus University - Faculty of Economics

2025